

السياسة الخارجية للملك عبدالعزيز وثوابتها الإسلامية

**الدكتور تاج السر أحمد حران
كلية التربية - الأقسام الأدبية
قسم التاريخ
الرياسة العامة لتعليم البنات**

تقديم

تحاول هذه الدراسة سد فجوة طالما شعر بها الدارسون لتاريخ الملك عبدالعزيز - رحمه الله -، تلك هي قلة الدراسات التي تعالج مجمل سياسته الخارجية، أسسها وثوابتها وخصائصها، وهي إذ تركز على الثوابت الإسلامية والخصائص الإسلامية في تلك السياسة إنما تحاول إعطاء هذا الجانب حقه، عبر فصول أربعة وخاتمة:

يتحدث **فصلها الأول** عن مجمل ثوابت سياسة الملك عبدالعزيز - الإسلامية، وغيرها - ويوضح مدى ترابط تلك الثوابت الإسلامية مع تراث المملكة الإسلامي، الناتج عن موقعها من العالم الإسلامي، وعن كونها مهبط للوحي، وبها الأماكن الإسلامية المقدسة ثم لارتباطها بالدعوة السلفية إلى آخر تلك العوامل.

ويشمل **الفصل الثاني** صلات الملك عبدالعزيز بالعالم الإسلامي وأهله بعد استرداد الحجاز، ويناقش في ذلك الإطار المؤتمر الإسلامي الذي عقد بمكة المكرمة، والنتائج المترتبة عليه.

أما **الفصل الثالث**، وهو أطول الفصول، فيناقش في جزئياته الثلاث - موقف الملك عبدالعزيز من بعض القضايا العربية والإسلامية، ويركز بصفة خاصة على موقفه من القضية الفلسطينية، فالقضية السورية، وأخيراً القضية المصرية، ويحاول مناقشة ذلك الموقف في ضوء الظروف السياسية التي كانت تسود المنطقة العربية، والتي حددت علاقاتها مع بعضها، وتحكمت في كثير من التطورات التي شهدتها تلك المنطقة.

وفي **الفصل الرابع** حاولنا تتبع سياسة الملك عبدالعزيز تجاه بعض قضايا التضامن الإسلامي والعربي، والمؤثرات الإسلامية التي كانت وراء تعامله مع بعض

تلك القضايا، مثل موقفه من قضايا الوحدة العربية، ومن قيام الجامعة العربية، ثم موقفه من مسألة الخلافة، ومجمل آرائه وسياساته نحو شعبات تلك القضايا.

وانتهى البحث بخاتمة أجملت ما توصل إليه البحث من نتائج، منها التأكيد على البعد الإسلامي في سياسة الملك عبدالعزيز وحضور أمر الوحدة العربية، والوحدة الإسلامية في ذهن الملك عبدالعزيز، حيث كانت منطلقاته إسلامية تفسر الصالح العربي في إطار العقيدة والتضامن الإسلامي.

الفصل الأول

سياسة الملك عبد العزيز الخارجية

الخصائص والثوابت

ظل مجال دراسة السياسة الخارجية - خاصة للدول النامية - مهملاً حتى عهد قريب، فمثلاً لم تحظ سياسة المملكة العربية السعودية منذ إنشائها وحتى اليوم بدراسات جادة، وإنما بقيت ذكراً عارضاً في مضمون الدراسات التاريخية والاقتصادية، والتي حظيت باهتمام أكثر من قبل الباحثين^(١)، ولعل هذا الإهمال يتجلى واضحاً في دراسة تاريخ المؤسس الملك عبد العزيز بصفة عامة، وفي دراسة سياسته الخارجية بصفة خاصة، وجوانبها الإسلامية بصفة أخص، هذا في الوقت الذي بدأت تظهر فيه بعض الدراسات التي تهتم بجوانب من سياسة المملكة الخارجية، إدراكاً لأهمية الدور الذي تقوم به المملكة في مجال السياسة الإقليمية والدولية. وذلك بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، ومركزها الإسلامي، ثم بفضل وزنها الاقتصادي الهائل - لامتلاكها ثروات بترولية كبيرة، مما جعلها قوة اقتصادية ذات وزن لا يستهان به في المجالين الإقليمي والعالمي^(٢)، ونحن إذ نحاول في هذا البحث التعرض لجانب واحد من جوانب سياسة الملك عبد العزيز الخارجية - ذلك هو سياسته نحو بعض القضايا الإسلامية التي عايشها، إنما نحاول معالجة شح المعلومات بسبب ندرة المصادر، وعدم توافرها، متوخين في محاولتنا هذه التركيز على تحليل هذه المعلومات أكثر من سردها لاعتقادنا أن ذلك أجدى سبل البحث وأنفعها. وحتى نضع الدراسة في نصابها لابد من مناقشة خصائص سياسة الملك عبدالعزيز الخارجية بصفة عامة، إذ بدون ذلك ستبدو دراسة موقفه من القضايا الإسلامية أمراً مبتوراً.

ومنطلقنا في ذلك أن السياسة الخارجية لأي بلد لا تنبع من فراغ، فالسياسة الخارجية السعودية على مر عهود المملكة هي في النهاية حصيلة مبادئ أساسية تتفق مع أهداف الدولة وأسس بنائها المستندة إلى الإسلام ونتيجة توازنات دقيقة بين مختلف المدخلات البيئية المحلية، والإقليمية، والدولية، وهي انعكاس لتأثيرات عوامل تاريخية وجغرافية واجتماعية واقتصادية وفكرية وأيدلوجية، وفهم هذه العوامل أمر لا بد منه إن نحن أردنا فهم سياسة المملكة الخارجية فهمًا موضوعيًا، فلا بد مثلاً من الإدراك التام أن تلك السياسة تتأثر بحجم البلد (المملكة وموقعها الجغرافي، وإمكاناتها الاقتصادية والحربية)، وفوق هذا وذاك فهي تتأثر أيضاً بتراتها الإسلامي، كعامل مؤثر على علاقاتها الدولية الخارجية، وينعكس ذلك الأثر على اتجاهاتها، و استراتيجيتها، وأهدافها، والوسائل التي تتخذها لتحقيق تلك الأهداف، فالتاريخ مثلاً - أو تراث الأمة الماضي - يساعد على تحديد غايات ومرامي السياسة الخارجية، إذ فيه تجد الأمة تجاربها وقيمها وهويتها، وفيه نتعرف على أمانيتها وتطلعاتها التي تود تحقيقها، خاصة إذا كان ذلك التراث وليد عقيدة الأمة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي تتخذ من الإسلام منهجاً وأساساً لشتى نواحي الحياة فيها^(٣).

ولفهم السياسة الخارجية في عهد الملك عبد العزيز، وحتى يومنا هذا، ولفهم أبعادها الإقليمية والدولية، لا بد من فهم الدور الذي يؤديه الإسلام في تكوين وتوجيه تلك السياسة، فقيام المملكة وتراثها التاريخي مرتبط بظهور الإسلام، وبالدعوة السلفية (دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب)، وعلى ذلك بني توجهها الديني والسياسي، كما يجب أن لانغفل الأهمية الإسلامية التي يضيفها وجود الحرمين الشريفين ضمن أراضيها، فكل ذلك يجعل من الترابط بين الإسلام

وسياستها الخارجية أمراً حقيقياً، فللإسلام أثر واضح في الحقب الثلاث للتاريخ السعودي، وهو العامل الموحد الذي قامت حوله وعلى أساسه أنظمة المملكة السياسية والقضائية والدينية والثقافية، وهو منهاج الحكم ومن شريعته الغراء تستمد المملكة كل أحكامها، ولا نكون مغالين إذا قلنا إن المملكة وأهلها يستمدون ذاتيتهم وهويتهم وتطلعاتهم من تراثهم الإسلامي - العربي، فالتاريخ الإسلامي وبخاصة تاريخ دولة الإسلام الأولى في المدينة، وتراث السلف الصالح كلها أمور تحتل مكانة خاصة في نفوس شعب المملكة وحكامهم، وتبلور تطلعاتهم وآمالهم، فطريق الإسلام الأول، والوحدة الإسلامية الأولى أمني تتوق لها نفوسهم، ويرون أن الرجوع إلى الإسلام النقي من البدع والشوائب. هو سبيل الخلاص من التمزق والتمحور والفرقة التي يعاني منها المسلمون^(٤).

هذا التراث الإسلامي وهذه التطلعات النابعة منه هو الذي أعطى الملك عبد العزيز الأساس المتين لتبني سياسة واضحة المعالم نحو بعض القضايا الإسلامية التي عاصرها، كالقضية الفلسطينية والقضية السورية مثلاً، وجعله يحدد موقفاً لابس فيه من بعض القضايا الأخرى - كقضية الخلافة الإسلامية، والتي شغلت عدداً من مفكري المسلمين وسياسيهم بعد إلغاء مصطفى كمال أتاتورك للخلافة العثمانية في ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، فقد تعامل مع كل تلك القضايا وغيرها من منطلق مبادئه الإسلامية، النابعة من مبادئ فكر دولته السياسي القائم على التراث الإسلامي، وقد كان الملك عبد العزيز شديد الاعتزاز بماضي الأمة الإسلامية ومبادئها وكثيراً ما دعى إلى التمسك به في خطبه وأقواله. وإلى عدم التفریط فيه، أو استبداله بأفكار غريبة قد تؤدي في النهاية إلى هدم عقيدة الأمة^(٥)، وكان يرى أن خلاص الأمة لن يكون إلا بالرجوع إلى ما كان عليه السلف الأول، وتحكيمهم الشريعة في كل أمر، كما

كان يعتقد جازماً أن العالم الإسلامي يشكل كتلة واحدة تربط بين أجزائه وشعوبه عقيدة الإسلام، وأن الهجمات السياسية والفكرية التي تتعرض لها الشعوب الإسلامية تحتم على المسلمين أن يتعاونوا ويتساندوا، وعلى حكوماتهم توثيق الصلات بينهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية^(٦).

فالساسة الخارجية للملك عبدالعزيز - والتي وضحت معالمها وأهدافها ومراميها بعد توحيد الحجاز في سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م - سياسة يمثل الإسلام فيها عاملاً مهماً، وركيزة أساسية، على المستويين الإقليمي والدولي، فهي تنشد المصلحة الإسلامية على المستوى العالمي، وتنشد مصلحة الدول الإسلامية، المرتبطة مع المملكة برابط العقيدة الإسلامية، وكذلك تنشد المصلحة العامة وهي ليست كما ادعى البعض تهتم بالإسلام من أجل مصالحها الذاتية، ومن أجل تعزيز موقفها في «الشرق الأوسط»^(٧) أو أنها سياسة انفصلت عن مبادئ الدعوة السلفية.

ومثل هذا الرأي الذي يحاول التقليل من الترابط الذي كان قائماً بين الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة، وبين دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب^(٨)، أو قل بين تلك الدولة وفكرها السياسي، لهو رأي متحامل متحيز لا يقوم على أسس متينة، فالمطلع على سيرة الملك عبد العزيز، وعلى خطبه ثم أفعاله يرى مدى تمسكه بمبادئ السلف الصالح، وحرصه على نشرها بين الناس، ثم إن مواقفه - السلبية منها والإيجابية - تجاه الدولة العثمانية، له ما يبرره من الناحية الدينية والناحية السياسية، (وسنرى ذلك لاحقاً)، وأنها لا تمس عقيدته، أما سياسته مع بريطانيا، فنابعة من الظروف السياسية المحيطة به، وليس فيها ما يمس الإسلام، وكيفي أن نشير إلى أن الترابط بين الدولة وفكرها السلفي قائم حتى الآن، وهو أمر يلحظه كل زائر للمملكة.

ونشأة الملك عبد العزيز الدينية كانت في رحاب تعاليم الإسلام، قال ذات مرة للسير برس كوكس «إنني مسلم أولاً وعربي ثانياً، غير أنني دومًا خادم الله»^(٩) فكان نشاطه الديني والسياسي يتمازجان، فامتداد سلطانه ونشر الدعوة كانا في الواقع شيئاً واحداً، فمثلاً كان يرى في توحيد الحجاز مصلحته من نواح عدة، لأنه سيعطيه منفذاً على البحر الأحمر، وفي نفس الوقت كان يرى في توحيد الحجاز خدمة لعقيدته، وخدمة للمسلمين جميعاً، ومرة أخرى يتجلى لنا الترابط والتمازج بين السياسة والمبدأ السلفي في فكر الملك عبد العزيز، بل وفي سياسته الخارجية، وتلك حجة تدحض قول من قالوا بابتعاد سياسته الخارجية عن أسس ومبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

لقد كانت السياسة الخارجية بالنسبة للملك عبد العزيز ثوابت تقوم على المبادئ والأخلاق وتلتزم التزاماً مطلقاً بالمنهاج الإسلامي إطاراً وسلوكاً، وبالحفاظ على المقدسات الإسلامية، واعتبار عقيدة المملكة وأمنها ومصالحها فوق كل اعتبار، والحفاظ المطلق على حقوق العرب والمسلمين، فقد طالب وبإصرار بأن تحترم الدول الغربية التي كانت تسيطر على بعض البلدان الإسلامية بأن تحترم تعهداتها تجاه تلك البلاد، وأن تحافظ على حقوق الأقليات المسلمة التي تعيش بينها، فقد خاطب تلك الدول المستعمرة بقوله:

«إن لنا في الديار النائية إخواناً من المسلمين والعرب نطلب مراعاتهم وحفظ حقوقهم، فإن المسلم أخو المسلم يحن عليه كما يحن على نفسه في أي مكان»^(١٠).

ومرة أخرى يتضح لنا مدى عمق الائتلاف السياسي الديني الذي أقامه الملك عبد العزيز والذي كان هو القاعدة والأساس الذي انبنت عليه السياسة السعودية.

وعليه يمكننا أن نقرر مطمئنين أن المرتكزات الأساسية لسياسة الملك عبد العزيز الخارجية تنحصر في الالتزام بالدعوة السلفية وإعلاء المثل الإسلامية، ثم الحد أو التقليل من الخلافات بين الدول الإسلامية، وكذلك محاولة الحد من المخاوف من الدعوة السلفية (دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب) تلك المخاوف المنتشرة في أوساط بعض المسلمين بسبب دعاية أعداء الدعوة، والغرض من ذلك هو محاولة نشر الدعوة، والحث على أداء مناسك الحج، كما أن تلك السياسة الخارجية ارتكزت على مبدأين آخرين هامين هما المحافظة على الوحدة الداخلية، والحرص على توجه عربي واضح، والواقع أن كلا المبدأين متممان لبعضهما البعض، وليس متعارضين كما ادعى بعض الكتاب الغربيين، والذين ادعوا أن الملك عبد العزيز كان أحرص على مصالحه السياسية وعلى وحدة بلاده من حرصه على الوحدة العربية، مدللين على ذلك بمعارضته الدعوة لإقامة سورية الكبرى التي كان وراءها الملك عبد الله ملك شرقي الأردن، وكذلك لدعوة نوري السعيد (رئيس وزراء العراق آنذاك) لمشروع الهلال الخصيب^(١)، وفاتهم أن الدعوتين كانتا من منطلقات ذاتية، وأهداف لا ترمي إلى وحدة العرب أو حتى إلى مصلحتهم، بل كانتا دعوتين إقليميتين، والواقع أن السياسة السعودية الخارجية التي اختطها الملك عبد العزيز وسار عليها أبنائه من بعده هي في أصلها سياسة إسلامية، وأن نشاط تلك السياسة في العالم العربي أو في خارجه قائم على هذه القاعدة، وقد ظلت على هذا المنهج وهو تفسير الصالح العربي في إطار الدعوة الإسلامية، والعمل على تعزيز السياسة العربية في إطار العقيدة الدينية والتضامن الإسلامي، وليس هناك ما يبرر القول من أن الدولة السعودية كانت ولا زالت تخشى الوحدة العربية، لعلمها أن قيادة تلك الوحدة لن تكون لها وإنما ستكون لغيرها، ثم لخوفها على مصالحها ظناً منها أن

انصرافها إلى مثل تلك الأعمال الوجودية قد يخرج بها من إطار اهتماماتها بملكاتها داخل الجزيرة العربية، مما قد يهدد أمن وسلامة تلك الملكات^(١٢). ومواقف الملك عبدالعزيز من قضايا العرب عامة، ومن إنشاء الجامعة العربية في سنة ١٩٤٥ م، (والتي سنعرض لها في حينها) للدليل واضح على خطأ مثل هذه الآراء.

ويتجلى هذا التمازج الإسلامي - العربي في سياسته تجاه القضية الفلسطينية، فهي قضية العرب والمسلمين، وفيها يتجلى أيضاً رفض الفكر السعودي فكرة التصادم بين العروبة والإسلام بشكل عام، وبين الخط العربي والإسلامي في السياسة السعودية بوجه خاص، فالمملكة هي موطن الرسالة، ومهد الحرمين الشريفين، ومنبع الدعوة السلفية، كما أن موقعها المركزي من العالمين العربي والإسلامي ودورها الواضح فيهما، يجعل من وضوح موقفها الإسلامي العربي من تلك القضية أمراً منطقياً، فأقوال وخطب الملك عبد العزيز عن فلسطين تتسم بالجرأة، ووضوح الرؤية، والثبات على موقف واضح وصريح، فموقفه من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحرصه على الحفاظ على مصالح عرب فلسطين والذين هددتهم الزحف الصهيوني الرامي إلى إقامة دولة صهيونية في فلسطين، وكذلك انشغاله بتلك القضية، ومحاولة إيجاد حل عادل لها، بالسبل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، لتوضح أن القضية كانت إحدى قناعاته الأساسية، وأنها ظلت شغله الشاغل حتى أخريات أيامه، وكانت أطول الرسائل التي يتبادلها مع زعماء العالم هي رسائله مع الرئيس الأمريكي روزفلت بشأن قضية فلسطين^(١٣)، وأن سنده للقضية وصل حد إرساله العون المالي للثوار في فلسطين أيام ثورتهم الكبرى في سنة ١٩٣٦ م، ومداهم بالسلح الألمانى الذى كان يفاوض عليه ألمانيا في تلك الفترة، وسرى عند تفصيلنا الحديث عن موقفه من القضية الفلسطينية أنه لم يكن مدفوعاً في سنده لها بعوامل سياسية، أو بعوامل منافسته للهاشميين في الأردن والعراق، أو بمداراته للشعور

العربي المساند لفلسطين آنذاك^(١٤)، لم يساند قضية فلسطين، إلا عن إدراك سياسي بأبعاد القضية، وبشعور ديني عميق نحو فلسطين وأهلها^(١٥).

أما مجال علاقات الملك عبدالعزيز العالمية - خاصة علاقته ببريطانيا -، فقد حظى بالكثير من الدراسات، ويكفي هنا أن نشير فقط إلى بعض الملامح والأطر المهمة، فقد كان عليه منذ استعادته الرياض في سنة ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م، وحتى دخوله الحجاز عام ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م، التعامل مع القوتين ذواتي المصالح في المنطقة وهما بريطانيا والدولة العثمانية، اللتان كان يخشى منهما على دولته الناشئة، فبريطانيا هي الدولة ذات الهيمنة المطلقة على الخليج العربي وساحله العربي، وهي القوة الأوروبية الوحيدة صاحبة النفوذ الذي لا يبارى في المنطقة، ذلك النفوذ الذي كانت لا تسمح لأي قوة أوروبية أو محلية بتهديده، وكان على الملك عبدالعزيز خاصة بعد ضم الأحساء التعامل مع هذا الوجود البريطاني، ومحاولة درء خطره على دولته، خاصة في المرحلة الأولى التي سبقت دخول الحجاز... كما أنه كان يحاول في تلك الفترة الوقوف ضد محاولات الدولة العثمانية بسط نفوذها على أراضيه، عن طريق حليفها ابن رشيد حاكم جبل شمر، أو عن طريق ولايتها في العراق... ولم يكن غريباً في هذه الأوضاع السياسية أن يحاول الملك عبدالعزيز في فترة توحيد نجد، الاتصال ببريطانيا ومواجهة محاولات العثمانيين الهيمنة عليه وعلى أراضيه، والوثائق نحدثنا عن محاولاته عقد اتفاق أو تفاهم مع بريطانيا في هذه الفترة، وعن موقف بريطانيا السليبي منه، ثم عن تغير موقفها منه بعد ضم الأحساء والذي جعل منه قوة مجاورة لمناطق النفوذ البريطاني في الخليج العربي، ثم عن ظروف اندلاع الحرب العالمية الأولى، والذي جعل بريطانيا تعقد معه اتفاقية دارين في سنة ١٣٣٤هـ / ١٩١٥م^(١٦).

وقد أوضحنا فيما سبق أن علاقة الملك عبد العزيز ببريطانيا وسياسته نحوها إنما توضح واقعته في التعامل مع ظروف سياسية معينة كان عليه مجابتهها إن هو أراد لدولته البقاء، وإنه في ذلك لم يتخلّ عن عقيدته وعن مبادئ الدعوة السلفية، فهو لم يستعن ببريطانيا على الدولة العثمانية المسلمة، وإن بريطانيا لم تقم بعمل حربي مباشر من جراء علاقتها بالملك عبد العزيز ضد الدولة العثمانية، فتحاربها أو تهزمها وتقضي عليها، بل على العكس، إذ ظلت بريطانيا موالية للعثمانيين متمسكة بسياسة الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية إلى حين دخول الحكومة العثمانية الحرب العالمية ضدها. وإن الملك عبدالعزيز لم يدخل تلك الحرب مع بريطانيا وضد العثمانيين، كما فعل غيره من حكام الجزيرة العربية، وإنما بقي على الحياد، رغمًا عن موقف الدولة العثمانية العدائي منه منذ دخوله إلى الرياض في سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م.

كان الملك عبد العزيز مدرّكًا لتجارب الدولتين السعوديتين الأولى والثانية، ومدرّكًا من ثم لخطورة التصادم مع الدولة العثمانية، والذي كان السبب المباشر في نهاية الدولة السعودية الأولى، ومن ثم كان حريصًا على عدم الدخول في مواجهة غير متكافئة مع العثمانيين (أو حتى مع البريطانيين)، والعمل بشتى السبل لتفادي مثل تلك المواجهة حتى يتسنى له استرداد ملك أجداده، والمحافظة عليه... ولعل هذا الإدراك هو الذي دفعه في سنة ١٩١٤م - وبعد أن أدرك عدم حرص بريطانيا على إقامة علاقة ما معه - إلى توقيع اتفاقية مع الدولة العثمانية^(١٧)، ولكن ذلك كان عملاً اضطراريًا قُصد منه بداراة الدولة العثمانية، كفايةً لمحاولاتها القضاء عليه، أو على الأقل السيطرة عليه... ولم يكتب لهذه الاتفاقية البقاء بسبب الظروف الناتجة عن اندلاع الحرب العالمية الأولى، التي كان من ضمن نتائجها دخول الدولة العثمانية إلى جانب دول المحور، وتغير السياسة البريطانية تجاهها، وتجاه الملك

عبدالعزیز... والذي كما قلنا لم يحارب الدولة العثمانية إبان تلك الحرب الكونية. وقد صور بعض الكتاب العرب المتحمسين للفكر القومي، صوروا في غمرة حماسهم القومي الملك عبد العزیز قوميا عربيا معاديا للدولة العثمانية^(١٨) بحسبانها دولة مستعمرة للأقطار العربية، وليس ذلك بصحيح، إذ إن الملك عبد العزیز كان يخشى من تمزق الدولة العثمانية، ومن السيطرة الأوبية على أجزائها العربية، وأنه في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كان يرى ضرورة انقاذ الإمبراطورية العثمانية مع حماية مصالح العرب، ولعله من أوائل العرب الذين كانوا يرون هذا الرأي، فقد أوضح رأيه هذا لشفيق باشا والي البصرة الذي جاء يفاوضه ويطلب عونه في الموقف الناجم في الإمبراطورية العثمانية من تدمير بعض العناصر بما فيهم العرب، فقد ألقى الملك عبد العزیز باللائمة على العثمانيين لأنهم حكموا دون مراعاة لمصالح رعاياهم، وقدم حلّين للمسألة العربية: أحدهما إنشاء دولة عربية واحدة يكون لها استقلال إداري داخلي، وتكون تحت إشراف الدولة، والآخر تقسيم بلاد العرب إلى وحدات شبه مستقلة لكل منها حاكم، وللإمبراطورية الإشراف العام ورعاية مصالح تلك الوحدات، وهكذا تستطيع الدولة حماية مصالحها ومصالح العرب من العدوان الأجنبي، ووضح أن الملك عبدالعزیز كان لا يريد تمزق الدولة، وإنما يريد وحدة العرب تحت إشراف الدولة^(١٩) ولعل هذا الموقف يبرز العامل الإسلامي في سياسته، وحرصه على إبقاء الدولة ومساندتها وهي في ساعة الخطر.

طرأت تغييرات أساسية على السياسة الخارجية السعودية بعد ضم الحجاز فتوسعت أطرها، وتعقدت استراتيجياتها وأهدافها، وأصبحت المعاملات الخارجية للملك عبدالعزیز تشمل مشاكلات الحدود مثلاً مع جيرانه، والتعامل مع دول أوروبية

أخرى غير بريطانيا، فقد تزايد اهتمام الدول الغربية به بفضل الأهمية التي اكتسبها بعد سيطرته على المدينتين المقدستين، مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وبفضل الوضع الجغرافي الجديد لممتلكاته، التي امتدت من الخليج العربي إلى البحر الأحمر^(٢٠) وكان عليه التعامل مع العالم الإسلامي والعربي ثم مع الدول الأوروبية بعد ضمه الأراضي المقدسة، ولأول مرة يسيطر على مدينة مثل جدة، والتي كانت تعرف بمدينة القناصل - لوجود بعض قناصل الدول الأجنبية بها... وهكذا انفتح الباب أمامه ليتعامل مع الاتحاد السوفيتي، وإيطاليا، وفرنسا وهولندا... ثم ألمانيا، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية.

كان شغل الملك عبدالعزيز الشاغل في تعامله مع تلك الدول الأوروبية هو المحافظة على استقلال بلاده، باتباع سياسة ترمي إلى إيجاد توازن بين تلك الدول^(٢١)، والاستفادة من مصالحها وأهدافها المتضاربة بقدر الإمكان، وحتى لا يتمكن من الإضرار بمصالحه أو استغلال بلاده، وقد تجلّى حرص الملك عبدالعزيز على ذلك الاستقلال في أمور عدة هي:

أولاً: رغبته في اعتراف الدول الأوروبية ببلاده وحكومته، وقد بدأت طلائع هذا الاعتراف يوم أن اعترف به السوفييت في شعبان ١٣٤٢هـ/ فبراير ١٩٢٦م، وأهم من ذلك حينما تم توقيع الاتفاقية السعودية البريطانية - اتفاقية جدة في عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م والتي اعترفت باستقلاله اعترافاً لابس فيه، وألغت بذلك اتفاقية دارين الموقعة في عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م والتي كانت تضع بعض القيود على سياسته الخارجية وغيرها.

ثانياً: حاجته إلى اعتراف جيرانه العرب بدولته كدولة عربية ذات سيادة، ومساوية لدولهم... فإلى جانب الهاشميين كان الملك فؤاد ملك مصر لايعترف

بدولته الجديدة، كما كانت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين غير قائمة منذ حادثة المحمل المصري عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م وحتى عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م وكذلك كانت تطلعات الملك فؤاد لمنصب الخلافة تضيف إلى تأزم العلاقة بين البلدين، وقد عمل الملك عبد العزيز على تحسين علاقاته بجيرانه بسلسلة من اتفاقيات الصداقة وحسن الجوار، فأمضى في صفر ١٣٥٥هـ/ أبريل من عام ١٩٣٦م اتفاقية التحالف والأخوة العربية مع العراق، وفي صفر ١٣٥٦هـ/ أبريل من عام ١٩٣٧م انضمت اليمن إلى تلك الاتفاقية، وفي ربيع الأول ١٣٥٥هـ/ مايو ١٩٣٦م استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وتبودلت الزيارات بين العاهلين، كما وقعت اتفاقية للصداقة بين بلديهما. وهكذا عززت تلك الاتفاقيات من موقفه كحاكم عربي مستقل، وعززت من موقف بلاده كبلد حر ذي سيادة.. يحظى باعتراف واحترام جيرانه العرب^(٢٢).

ثالثاً: رغبته في توسيع صلاته الدبلوماسية بالدول الأوربية الكبرى، إدراكاً منه أنه لا ينبغي الاعتماد على صداقة بريطانيا وحدها، بل ينبغي توسيع دائرة الأصدقاء، وذلك لعوامل ثلاثة: أولها: مصاعبه الاقتصادية، وثانيها: محاولة موسوليني مد النفوذ الإيطالي إلى منطقة البحر الأحمر، والقرن الأفريقي مهدداً بذلك استقرار المنطقة المجاورة لأراضي الملك عبدالعزيز.. وقد ظهر ذلك الخطر الإيطالي في عام ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م عندما وقعت إيطاليا اتفاقية مع اليمن، نتج عنها إمداد اليمن بالأسلحة والخبرة الفنية، وبالرغم من أن الملك عبدالعزيز لم يول هذه الاتفاقية كبير عناية أول الأمر إلا أنه كان مدركاً لمدى خطورة تغلغل النفوذ الإيطالي على حدوده الجنوبية، خاصة عندما جددت الاتفاقية في عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م ولعل هذا الإدراك المتعاضم بالخطر الإيطالي هو الذي دعاه لمحاولة توسيع قاعدة صلاته

الدبلوماسية بإيجاد أصدقاء جدد... وقد زاد من شعوره ذاك عامل آخر - هو الثالث - وهو: اندلاع الثورة العربية الكبرى في فلسطين في عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، وما أحدثته من تبلور فكر عربي عام مناهض للسياسة البريطانية في فلسطين خاصة، وفي منطقة الشرق الأوسط عامة، ثم ازدياد معارضة العرب وحكامهم لتلك السياسة البريطانية بعد نشر تقرير لجنة «بييل Peel» الداعي لتقسيم فلسطين في جمادى الآخرة عام ١٣٥٦هـ/ يوليو ١٩٣٧م، الذي أجمع العرب على رفضه، وشجب سياسة بريطانيا في فلسطين... وكان الملك عبدالعزيز من أولئك الحكام الناقدين لبريطانيا المعارضين لسياستها، كما أن تلك الأحداث الفلسطينية أقتعته بضرورة عدم الاعتماد على بريطانيا كلية، وبجدوى إيجاد بدائل أخرى للصداقة البريطانية، ولعل هذه القناعة هي التي جعلته يتجه إلى دول أوربية أخرى - مثل ألمانيا مثلاً - كعامل توازن ضد الضغوط البريطانية والإيطالية عليه^(٢٣)

كل هذه العوامل مجتمعة هي التي جعلته يطور علاقاته مع الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، فالاتحاد السوفيتي كان من أوائل الدول التي اعترفت بالملك عبدالعزيز. في سنة ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م، واستمرت علاقاته قائمة بالمملكة حتى عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م حيث قطعت العلاقات لأسباب لازالت مجالاً للنقاش بين الباحثين، وربما كانت تلك الأسباب أسباب أيديولوجية باعتبار الفكر السوفيتي فكراً إلحادياً معاداً للإسلام. وأن مساعي السوفيت لتصدير أفكارهم تلك بدأت تظهر بوضوح في السنوات الأخيرة من الثلاثينيات من هذا القرن... وربما كانت الأسباب أسباباً اقتصادية وتجارية.. والمهم أن العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي انتهت في عام ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م، رغم أن البعض كان يرى أنها كانت علاقات تجارية متطورة بين البلدين في بدايتها، ويدللون على

متانتها بزيارة الأمير فيصل للاتحاد السوفيتي واجتماعه بستالين ومولوتوف عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م... وربما كان لتلك الزيارة أثر سلبي على تلك العلاقات، وذلك للانطباع السيئ الذي تركته الزيارة في ذهن الأمير فيصل، وأن ذلك الانطباع ظل يؤثر عليه طيلة حياته، ويؤثر على نظراته وعلاقته بالسوفيت^(٢٤)

اتجه الملك عبدالعزيز في محاولاته إيجاد مصدر دخل آخر غير الحج الذي تضاعلت عوائده بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، إلى منح بعض الشركات الأمريكية حق التنقيب عن البترول في أراضي المملكة... فكانت مفاوضات Charles Crane تشارلس كرين والتي أثمرت عن إعطاء شركة آرامكو ذلك الحق سنة ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م، حيث اكتشفت البترول في المملكة عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٥م، وانتجت بكميات تجارية عام ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م. وإلى جانب هذا العامل البترولي المهم كانت هناك أمور أخرى وراء إقامة علاقات دبلوماسية قوية مع الولايات المتحدة، من ذلك الخبرة الفنية الأمريكية، وسمعة أمريكا كبلد ليس له ماضٍ أو تطلع استعماري (كبريطانيا مثلاً)، ثم إمكاناتها الهائلة التي ترشحها لأن تكون قوة عالمية ذات شأن، وقد تكون هي البديل الذي سيرث النفوذ البريطاني في المنطقة، كما أن الملك عبدالعزيز كان يرى فيها القوة التي ستخلق توازنًا للنفوذ البريطاني المتعاضم في المنطقة، أي أنها ستكون عنصر توازن.. كانت الحاجة ماسة إليه في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية.

أما علاقاته مع ألمانيا، فموضوع لم يحظ بالدراسة الموضوعية التي يستحقها^(٢٥) وقد أشرنا إلى أنه جرت اتصالات بين بعض مستشاري الملك عبد العزيز، كفوؤاد حمزة، والقرقاني، ويوسف ياسين وبين بعض الجهات الألمانية الرسمية، وكذلك مع إيطاليا. ولكن تلك الاتصالات الألمانية لم تثمر عن شيء يذكر، ولم تحقق الغاية

المرجوة منها، التي قيل إنها كانت بغرض تزويد المملكة بالسلاح، وتزويد الثوار في فلسطين به أيضاً، وكذلك حث ألمانيا كبح جماح حليفها إيطاليا، التي تسلمت إلى اليمن مادة نفوذها إلى تلك الجهات، مما اعتبره الملك عبدالعزيز خطراً عليه وعلى ممتلكاته، كما أن هناك من يرى أن الملك عبدالعزيز كان يريد أن يجعل من صلاته بألمانيا (إن صحت تلك الصلات) بديلاً ومخرجاً من النفوذ البريطاني الذي بدأت ضغوطه تزداد على المملكة وعلى منطقة الشرق الأوسط عامة^(٢٦) وإن تلك الصلات قام بها بعض مستشاريه ممن صدقوا الدعاية الألمانية ضد اليهود وضد الإنجليز، ولكنهم أدركوا فيما بعد أن تلك الدعاية قد ضللتهم، ومهما يكن من أمر فإن الملك عبدالعزيز بقى مدركاً لمدى محدودية السند الألماني، ولذا لم ينجرّف وراء ألمانيا النازية كما فعل بعض الزعماء العرب من أمثال رشيد عالي الكيلاني في العراق، و مفتي القدس الحاج أمين الحسيني.. كما أنه كان عالماً بميزان القوى في الشرق الأوسط، وبمواقف ومصالح الدول الأوروبية المختلفة، الأمر الذي مكّنه من أن يخرج من الحرب العالمية الثانية وبلاده حرة مستقلة، لم تمسها يد المستعمر، وحكومتها حكومة مستقرة، تتمتع بدخل كبير من البترول، وسمعة عالية، هذا في الوقت الذي كانت فيه معظم البلاد العربية قابعة تحت الاحتلال الأجنبي، ومكتوبة بنار الانقلابات العسكرية، ولعل في ذلك إشارة إلى مدى عمق فهمه لتعقيدات ومزالق الدبلوماسية العالمية التي كان عليه التفاعل والتعامل معها، على أسس واضحة وثابتة.

وختاماً نقول إن العوامل التاريخية والسياسية والفكرية التي كانت وراء قيام المملكة العربية السعودية أدت إلى صياغة خطوط معينة لسياستها الخارجية، واقتضت بشكل ملحوظ التركيز على العالمين الإسلامي والعربي، وإن تلك السياسة

كانت ذات بعد إسلامي واضح، إن في أهدافها أو استراتيجيتها، أو في غاياتها الكبرى، وإن الإسلام ظل يؤدي دوره الظاهر في تلك السياسة حتى يومنا هذا، وإن الذين قالوا بغير ذلك لا يستندون على واقع، بل على تنظير تخميني، فالناظر إلى أقوال الملك عبدالعزيز وإلى أقوال وزير خارجيته الأمير فيصل يرى أن القيم الإسلامية هي لحمة تلك السياسة وسداها، فمثلاً أعلن الأمير فيصل في كلمته عند توقيع ميثاق الأمم المتحدة في ١٣ جمادى الآخرة عام ١٣٦٤هـ، الموافق ٢٥ أبريل ١٩٤٥م أن سياسة المملكة الخارجية تقوم على تعاليم الدين الإسلامي التي بنت العلاقات البشرية على قواعد الحق والعدالة والسلام والإخاء، وأضاف أن هذه المبادئ يجب أن تسود أنحاء العالم، وأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم عليها^(٢٧).

كما أن الملك عبدالعزيز قرر أكثر من مرة أن سياسته الخارجية سياسة معتدلة لا تشترط في مطالبها، وإنما هي بقدر ماتحملة «قوتنا أو أقل، طلباً للوسط في الأمور، فنذكر مانريد بالتأني في غير عنف، نتأسى بديننا وشريعتنا وهي وسط، لاجفاء فيها ولا غلو، علاقتنا مع حلفائنا متينة، لانتشدد ولا نغلو معهم»^(٢٨)، ويقول في موضع آخر: «أما سياستنا الخارجية فقد أقمنا أسسها على مسالمة جميع الأمم والتعاون معهم على مافيه إحقاق الحق ومقاومة الظلم وحفظ المصالح المتبادلة بالتعاون والإنصاف، فمن والانا على ذلك والينا، وعرفنا له حقه وأخلصنا له الصداقة وحسن المعاملة في السر والعلانية، فسياستنا سياسة سلم ومسالمة وصدق ومصادقة»^(٢٩) وواضح إذاً المحتوى والبعد الإسلامي لسياسة الملك عبد العزيز الخارجية.. فالإسلام هو الأساس الذي انبنت عليه الدولة، وتعاليمه هي التي شكلت أساسيات السياسة الخارجية والداخلية.

الفصل الثاني

الملك عبد العزيز والقضايا العربية والإسلامية

أولاً - القضية الفلسطينية :

لن نتعرض لموقف الملك عبد العزيز من القضية الفلسطينية بالتفصيل الذي تعرضت له الدراسات السابقة، فقد درس الموضوع من جوانبه العديدة، ورددت تلك الدراسات نتائج بعضها البعض، تدور في مجملها حول حقيقة واحدة، وهي اهتمام الملك عبد العزيز بقضية فلسطين منذ وقت مبكر، أي منذ ظهور النشاط الصهيوني الرامي إلى تهويد فلسطين في أوائل العشرينات من هذا القرن، ومجهوداته الدبلوماسية الهادفة إلى حل القضية حلاً عادلاً يرضي أكثر الجهات - خاصة عرب فلسطين، وبريطانيا، والأقلية اليهودية التي كانت موجودة آنذاك في فلسطين، وسنحاول في هذه الدراسة التعرض في إيجاز لتلك المجهودات، مع التركيز على تحليل طبيعة وعوامل وأهداف موقف الملك عبد العزيز من تلك القضية العربية المهمة.

هناك من يرى أن ذلك الموقف نابع من اعتبارات سياسية ودينية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وأنه لم يكن بإمكان الملك عبد العزيز تجاهل أمر كقضية فلسطين يسيطر على المشاعر العربية والإسلامية، خاصة إن هو أراد تأمين موقفه في الداخل والخارج، بل إن موقفه ذاك ربما كان (ولو جزئياً) نابعاً من معاداة اليهود بناء على أحاديث نبوية صحيحة، وعليه لا بد أن تبقى فلسطين في أيدي عربية إسلامية، ويمضي صاحب هذا الرأي قائلاً إن الملك عبد العزيز صرح أكثر من مرة بأن اليهود عرفوا بعدائهم للعرب منذ عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك العداء

مستمر حتى اليوم^(٣٠)، وكأنا أراد الكاتب أن يصف الملك عبد العزيز بالعداء للسامية (Anti Semtism)، وهي التهمة التي يلصقها الصهيونيون بمعارضهم، ليسكتوهم بها، ومحاولة لافراغ موقف الملك عبد العزيز من تلك القضية التي استحوزت على عواطفه كمسلم وعربي، من أهدافها ومراميها الحقيقية، ثم إنها تقوم على حجج غير ثابتة، وغير مألوفة.

والواقع أن موقف الملك عبد العزيز نابع من عوامل واعتبارات أخرى، فهو مهتم بالقضية الفلسطينية أولاً لكونه حاكماً للحجاز، الأمر الذي زاد من اهتمامه بالقضية الفلسطينية، وقد وعدت الحكومة البريطانية حاكم الحجاز (في محادثات الشريف حسين مكماهون) بدولة عربية كبرى، فلسطين أحد أجزائها، وثانياً لكونها قضية عربية إسلامية تهم كل العرب والمسلمين، وثالثاً لأنها قضية ذات خطر عظيم على مستقبل منطقة الشرق الأدنى، وعلى البلاد العربية بصفة خاصة، ورابعاً، لما قد تلقية هذه القضية من ظلال على علاقته ببريطانيا، وأهم من ذلك على علاقة العرب ببريطانيا والتي كان الملك عبد العزيز يرى كصديق لها أهمية بقاء العرب حلفاء لها^(٣١) وأخيراً يجب أن لا ننسى العامل الإنساني وراء مساندته للقضية الفلسطينية، فهو لم يرض عن تشريد شعب برئ من أراضي وإقامة دولة يهودية مكانه، فذلك أمر غير إنساني. ولا يرضاه الحق والعدل^(٣٢)

أما إسهام الملك عبد العزيز في محاولة حل القضية الفلسطينية فقد كان واضحاً في المجال الدبلوماسي أكثر منه في المجالات الأخرى، كما أنه انصب أيضاً في مجال مقابلة ثم محاربة الدعاية الصهيونية التي كانت تحاول كسب الرأي العام العالمي - خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لمصلحة الأمانى الصهيونية في فلسطين، مدعية في ذلك حقاً تاريخياً هناك، ومستفيدة من تعاطف الحكومات

والشعوب الأوربية معها، والنتائج عن شعور تلك الحكومات والشعوب بالذنب من جراء الاضطهاد والتشريد الذي ألحقته باليهود الذين يعيشون بين ظهرانيها... بل إنها كانت في أحيان كثيرة تستغل جهل تلك الشعوب بحقيقة الوضع في فلسطين وحقيقة الأماني الصهيونية فيها... والحق العربي فيها... وقد ظل الملك عبد العزيز في رسائله الموجهة إلى أولئك الرؤساء وإلى شعوبهم، خاصة إلى الرؤساء الأمريكيين، والشعب الأمريكي، يحاول فيها توضيح الحقائق التي طمستها وبدلتها الدعاية الصهيونية في تلك البلاد... كما أنه ومنذ البداية وجه جهده الدبلوماسي لمخاطبة الحلفاء بغرض الاتفاق معهم على حل عادل للقضية، فقد ركز ذلك الجهد على بريطانيا - صاحبة الانتداب على فلسطين، ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد، في محاولة لكسب الدولتين لصالح القضية الفلسطينية، وكانت منطلقاته في ذلك منطلقات واقعية إلى حد كبير، فقد كان يرى «أن كل مسعى لا يكون بالاتفاق معهم (الحلفاء) محكوم عليه بالفشل»^(٣٣).. ويرى أن ذلك الاتفاق لا بد من أن يسبقه توضيح الحق العربي الفلسطيني للمسؤولين في بريطانيا ثم في الولايات المتحدة حتى لا يضيع في أتون أباطيل الدعاية الصهيونية المسيطرة على عقول أولئك المسؤولين، وعلى عقول شعوبهم أيضاً، وكان يرى كذلك أن دوره ينحصر في إبداء الرأي وإسداء النصيحة لتلك الحكومات بحكم الصداقة القائمة بينه وبينهم، حتى تغير من مواقفها الموالية للصهيونية، وتنحاز إلى جانب ما كان يصفه بأنه حق عربي ظاهر^(٣٤).

تعامل الملك عبد العزيز مع القضية الفلسطينية باستراتيجية واضحة، هي إيمانه بضرورة العمل السلمي مع بريطانيا، إذ لا مجال لمصادمتها، وهي الدولة ذات النفوذ الواسع في المنطقة، وصاحبة الانتداب على فلسطين^(٣٥) ولديها رغبة في تحقيق

العدالة وإنصاف العرب فقد كان جلالته يرى أن هناك انسجاماً تاماً في المصالح بين العرب والدول الغربية، وأن تأييد تلك الدول للحركة الصهيونية نابع من تصورها الخاطيء أنها بذلك التأييد إنما تعمل لخدمة أهداف إنسانية، أو نابع من عدم فهمها الصحيح للحق العربي في فلسطين، وأنه لا يمكن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً إلا إذا تحقّق أمران : فك التحالف القائم بين بريطانيا والحركة الصهيونية، واستمرار العرب في صداقتهم لبريطانيا، ومحاولة اقناعها بأن مصلحتها ومصلحة العرب تقتضي عدم إقامة دولة يهودية في فلسطين، وإن إقامة مثل هذه الدولة قد تؤدي إلى مواجهة شاملة بين العرب واليهود، تضر بمصالح الطرفين، كما أن هناك احتمالاً لانقلاب الصهيونية على بريطانيا إذا نجحوا في إقامة دولتهم في فلسطين... هذا هو الأسلوب الذي اتبعه الملك عبد العزيز في معالجته للقضية مع بريطانيا، والذي ضمنه رسائله المتعددة للمسؤولين البريطانيين^(٣٦).

قلنا إن الملك عبد العزيز اهتم بالقضية الفلسطينية لأنها قضية إسلامية عربية، تهم المسلمين والعرب، وتهمه هو كمسلم وعربي، بل إنه أرجع العداء القائم بين اليهود والمسلمين إلى أسباب دينية، وأن الآية القرآنية الكريمة الآتية تبين طبيعة ذلك العداء، حيث يقول الحق عز وجل: «لتجدن أشد الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا، ولتجدن أقربهم مودةً للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى، ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً، وأنهم لا يستكبرون»^(٣٧) وإن عداة اليهود للمسلمين عداة تاريخي قديم، ومضى جلالته ليبرهن أن الأهداف الصهيونية في فلسطين نابعة من هذا العداء، وأنها ليست أهدافاً مرحلية مؤقتة، وإنما هي أهداف توسعية بعيدة المدى، مرتبطة بهذه الروح اليهودية العدائية^(٣٨)، وما دامت جذور العداء ترجع إلى أيام الإسلام الأولى، فموقفه من أولئك اليهود الصهيونيين ومن أهدافهم في فلسطين

تقوم على أسس إسلامية أيضاً، وفلسطين أرض إسلامية، قبله المسلمين الأولى والأقصى كان إسماء النبي صلى الله عليه وسلم ولذا فهو ينظر إليها وإلى قضيتها، وفي إطار الإجماع نظرة المسلم العربي، وأن انتمائه الإسلامي سابق لانتمائه العربي. والملك عبد العزيز يندفع ولم يتهور في محاولته معالجة المسألة الفلسطينية، لدرء الخطر الصهيوني عليها وعلى أهلها العرب المسلمين، فهو رغم شعوره الإسلامي بالقضية يفضل إلى جانب العمل السلمي مع بريطانيا لحلها، يفضل التدرج للوصول إلى ذلك الحل، فهو يرى أن حل قضية فلسطين، والقضية السورية أيضاً لا يتأتى إلا بالتدرج. وبشكل «هادئ وصامت»^(٣٩)، وهو من ثم يفضل العمل في صمت، فلا يعلن عن جهوده الدبلوماسية، ولا يذيع رسائله إلى هذه الحكومة أو تلك على الجماهير، ولا ينشرها في الصحف، «مما جعل بعض المتعجلين يظنون صمته عجزاً أو تواطؤاً مع الحكومة البريطانية وإقراراً لسياستها في فلسطين». وكان رده دائماً : «نحن لانعمل للناس، نحن نعمل لمرضاة رب الناس»^(٤٠) ولعل الملك عبد العزيز أراد بعدم الإعلان عن مجهوداته، الاحتفاظ بصداقة بريطانيا. وعدم إثارتها بالعمل الدعائي، والرغبة في استمالتها إلى رأيه بأسلوب هادئ ربما لاعتقاده أن بريطانيا كانت لاتسمح لغيره بالتدخل في أمر فلسطين باعتبارها قضية داخلية... ولكننا نعلم أن بريطانيا سعت إبان ثورة عرب فلسطين سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م إلى دعوة الملوك والرؤساء العرب للتدخل لإيقاف الثورة.

لم تتفاقم الأحداث في فلسطين إلا في العشرينات من هذا القرن، ولم يتمكن الملك عبد العزيز من إعطاء تلك الأحداث اهتماماً يذكر إلا بعد الفراغ من توحيد نجد كلية ثم الفراغ من تسوية أمر الحجاز، فكان أول موقف له في قضية فلسطين تذكره المصادر، يوم أن رفض الاعتراف لبريطانيا بمركزها الخاص في فلسطين أثناء

مفاوضاتها معها لإبرام اتفاقية جدة في عام ١٣٤٦هـ / ١٩٢٧م، وقد أدى رفضه هذا إلى تعطيل المفاوضات لفترة من الزمن، ثم إلى رضوخ بريطانيا لرأيه، حيث جاءت اتفاقية جدة خالية من أي اعتراف فيه بوضع خاص لبريطانيا في فلسطين^(١) ثم تلى ذلك موقفه من حادثة اعتداء الصهيونية على المصلين في المسجد الأقصى في ربيع الأول ١٣٤٨هـ / - أغسطس ١٩٢٩م وذلك حينما كتب إلى ملك بريطانيا مستنكراً الحادث، ومناشداً عدم تكراره، ومعاقبة الفاعلين، وأجابه الملك بأنه مهتم بالأمر، ووعد بعدم تكراره مرة أخرى^(٢)..

ولعل هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها الملك عبد العزيز الملك البريطاني في أمر من أمور فلسطين، كان له أثر عميق في نفوس المسلمين كافة، إذ إنه مس المسجد الأقصى والمصلين فيه، وتكرر ذلك مرات عدة خاطب فيها الملك المسؤولين في بريطانيا وفي الولايات المتحدة.

استطاع الملك عبد العزيز عن طريق مثل هذا الجهد الدبلوماسي، المتمثل في وسائله ومذكراته ومقابلاته ومفاوضاته من نقل القضية الفلسطينية من نطاقها العربي، الإسلامي إلى النطاق العالمي، فأصبحت أمراً يناقش ليس على المستوى المحلي فقط، ولا مع حكومة فلسطين فقط، وإنما مع رؤساء أمريكا، من أمثال الرئيس الأمريكي روزفلت ثم خليفته ترومان، وسرعان ما ينتقل أمرها لتصبح أجندة الأمم المتحدة المهمة... وكان خطه الذي سار عليه، وأوضحته رسائله ومفاوضاته تلك هو أن السياسة البريطانية في فلسطين تتنافى والصداقة التي تنشدها بريطانيا مع المسلمين والعرب، وتخالف عهودها وموائيقها المقطوعة للعرب، ولا تتفق مع أسس الحق والعدل، وأن على بريطانيا العدول عن تلك السياسة الرامية إلى خلق دولة

يهودية في فلسطين، إذ إن قيام تلك الدولة سيكون منافياً «لمصالح العرب»، ومهدداً بمحوهم «ليس في فلسطين وحدها، بل وفي سائر البلاد العربية»^(٤٣)، بل إنه سيكون خطراً على مصالح بريطانيا ذاتها... وكان الملك كثيراً ما يختم رسائله تلك برأيه الذي لم يحد عنه (إلا عند قيام دولة إسرائيل في ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨) وهو مناشدته لعرب فلسطين بأن يتخذوا «طريق التفاهم مع بريطانيا لأن ذلك أسلم الطرق للوصول للمقصود»^(٤٤) فهي دولة تتظاهر بتأييد العدل، وستنصف أصدقاءها العرب، ولا سبيل إلا لمعالجة القضية سلمياً، إذ لا مجال لمواجهة القوى الحربية البريطانية.

ولكن يبدو وأنه رغم ثقة جلalته في عدل بريطانيا، إلا أنها كانت مصممة على تحقيق وعد بلفور المقطوع لزعماء الحركة الصهيونية في ١٥ محرم ١٣٣٦هـ / ٢ نوفمبر ١٩١٧م، وذلك باتباع سياسة تهويد فلسطين، بفتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه، وإغراق البلاد باليهود حتى بلغ عدد الذين دخلوا فلسطين عام ١٣٥٢هـ / ١٩٣٢م - حينما كان سير آرثر واكهوب مندوباً سامياً عليها، حوالي ١٥٠ ألفاً، جاؤوا إليها من أصقاع كثيرة، بسبب وصول النازيين للحكم في ألمانيا، وكانت نتيجة هذه الهجرة انتقال أراضي واسعة من العرب لليهود^(٤٥).. وشعور زعماء فلسطين بالخطر عليهم، ولكن الخلافات بينهم كانت تحد من قيامهم بأي خطوة حاسمة لمواجهة هذا الموقف، وتقول بعض المصادر إن الملك عبد العزيز كان مستاءً من الوضع المتردي في فلسطين، حيث أرسل ابنه الأمير سعود لزيارتها والتعرف على أوضاعها، فزار في ١٥ جمادى الأولى ١٣٥٤هـ / ١٥ أغسطس ١٩٣٥م نابلس فالقدس الشريف، وأكد لأهلها تضامن الحكومة السعودية وشعبها

معهم، وقال في معرض حديثه لهم «أنتم أبناؤنا وعشيرتنا وعلينا واجب نحو قضيتكم سنؤديه»^(٤٦)

أدت سياسة التهويد هذه إلى وقوع اضطرابات في فلسطين وصلت مداها باندلاع الثورة العربية الكبرى التي شهدتها فلسطين في عام ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م، والتي كان للملك عبد العزيز موقف محدد منها، فهو إلى جانب العمل الإنساني بإرسال المؤن والمساعدات لمنكوبي الثورة في ربيع أول سنة ١٣٥٥هـ / يونية ١٩٣٦م، تدخل لدى الحكومة البريطانية وذلك حينما أبرق الخارجية البريطانية مبدئياً تأثره واستنكاره لما وصل إليه الحال في فلسطين، ومطالباً بتدارك الموقف بما يضمن حقوق أهلها، وكان قد أبرق قبل ذلك إلى وزيره المفوض في لندن في صفر ١٣٥٥هـ / أبريل ١٩٣٦م ليسعى لدى الحكومة البريطانية للإفراج عن المعتقلين السياسيين، ولوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين تمهيداً لعقد مباحثات لحل المشكلة، ثم اتبع ذلك ببرقية إلى اللجنة العربية العليا في فلسطين (في ٢٢ رجب سنة ١٣٥٥هـ / ١٨ أكتوبر ١٩٣٦م) جاء فيها أن الحكومة البريطانية وافقت على أن يوجه ملوك اليمن و العراق و شرقي الأردن نداءً إلى عرب فلسطين لإنهاء الثورة، ورجاهم إلى الإخلاد للسكنة حقناً للدماء «معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا أننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم»^(٤٧)، وواضح من نص البرقية أن الحكومة البريطانية رفضت الارتباط بأي وعد لوقف الهجرة، واكتفت بوعدها درس المسألة الفلسطينية بروح العدل^(٤٨) ورغم ذلك استجاب الفلسطينيون للنداء وأنهوا الثورة^(٤٩)، في حين استمرت اللجان في الحجاز في جمع التبرعات للمتضررين من الثورة في فلسطين، وفي امداد الحركة الوطنية الفلسطينية بالمعونة.^(٥٠)

قررت بريطانيا في أعقاب الثورة إيفاد لجنة تحقيق ملكية للبحث في أسباب الاضطرابات في ٢٠ جمادى الأولى ١٣٥٥ هـ / ٧ أغسطس ١٩٣٦ م، وأعلنت أن الهجرة اليهودية ستستمر حتى فراغ اللجنة من مهمتها، الأمر الذي أغضب اللجنة العربية العليا، فقررت مقاطعتها، وإرسال مندوبيها إلى بغداد ودمشق والرياض لشرح موقفها، وقد اجتمع الملك عبد العزيز بالوفد الفلسطيني وأكد لهم اهتمامه وعدم تفريطه في فلسطين، وقال إن «الإنكليز حتى يومنا هذا وفوا معي في وعودهم، ويحب قبل التفكير في مناوأتهم جدًّا الارتباط بدولة أجنبية أخرى، وفي غير ذلك تكون المناوأة مجازفة خطيرة غير مأمونة العواقب»^(٥١) ثم أوصاهم بعدم مقاطعة اللجنة لأن ذلك أضمن لحقوقهم، وأدعى لمساعدة أصدقائهم في حسن الدفاع عنهم^(٥٢) فاستجابوا لرجائه، وعرضوا على اللجنة مطالب أهل فلسطين، وبينوا لها رأيهم في أسباب الثورة وسبل علاجها^(٥٣)

كان الملك عبد العزيز مدفوعًا في كل هذه المواقف، بإيمانه في حسن نوايا بريطانيا، ورغبتها في تحقيق العدل، وأنصاف العرب، وبضرورة إقناع بريطانيا بعدالة وجهة النظر العربية حول قضية فلسطين... ومن هذا المنطلق تقدم بمقترحات إيجابية لحل المشكلة في المذكرة المؤرخة في ١٩ ذي القعدة ١٣٥٥ هـ، ١ يناير ١٩٣٧ م إلى وزارة الخارجية البريطانية، وفيها يؤكد على حرصه على صداقة بريطانيا، وعلى أن يسود السلام والتعاون بينها وبين العرب، ويوضح أن هناك قلقًا متزايدًا في سائر البلاد العربية من جراء تزايد أعداد اليهود في فلسطين، وأن هناك كتبًا ترده تتحدث عن مخاوف العرب من نشاط الصهيونيين، ونياتهم المبيتة، فهناك من يتخوف من أنهم ينوون احتلال خيبر و المدينة المنورة وهدم قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول إنه لا يصدق هذه الدعايات التي توضح مايقوم به أعداء بريطانيا في المنطقة

من محاولات لإحداث القطيعة بينها وبين العرب بسبب موقفها المساند للصهيونيين، ويرى أنه لابد لخلق ثقة بينها وبين العرب من أن تطلق سراح المحكوم عليهم أثناء الاضطرابات، وأن تعمل بريطانيا على وقف الهجرة اليهودية لمدة عشر سنوات، وتمنع بيع الأراضي، وتحمي أملاك صغار المزارعين، وأخيراً تعمل على التشاور مع أهل فلسطين للاتفاق حول شكل الحكومة المقترحة» واختتم جلالته بقوله : إن تنفيذ هذه المقترحات هو وحده الذي سيعيد حسن ظن العرب في صديقتهم بريطانيا^(٥٤) ولعل المثير في هذه المذكرة أنها تورد ولأول مرة مخاوف الملك عبد العزيز من خطر صهيوني محتمل على خير و المدينة، ونحن لاندري إن كان هذا الخطر خطر حقيقي أم إن إثارته كانت لأسباب تكتيكية بحتة، مثل تجسيم الخطر الصهيوني وإعطائه أبعاد إسلامية أعمق في محاولة لإثارة مخاوف بريطانيا التي تسيطر على ملايين المسلمين في الهند وغيرها،

كان رد الحكومة البريطانية على تلك المقترحات، أنها لن تستطيع الرد عليها قبل إصدار اللجنة الملكية لتقريرها، وأنها ستحيلها إلى سكرتارية تلك اللجنة، ووضح للملك عبد العزيز وقتئذ عدم اهتمام بريطانيا بمقترحاته ورأى أنه لابد من تحذير بريطانيا من مغبة نتائج سياستها في فلسطين، فانتهاز فرصة وجود أحد مسئوليهـا (المستر راندل Rendell في المملكة في محرم ١٣٥٥هـ/ مارس ١٩٣٧م وحمله ذلك التحذير ليحمله بدوره إلى حكومته، وقد حذره من أن العرب منزعجون من السياسة الصهيونية في فلسطين، وأن بإمكان بريطانيا سحق المعارضة العربية هناك ولكن أثر ذلك سيكون سيئاً في أقطار إسلامية مثل مصر والهند والعراق، وأن السياسة الصهيونية متعارضة مع المصالح البريطانية، وأنه كمسلم وعربي متعاطف مع فلسطين، وأنه استطاع حتى الآن التحكم في مشاعره، لكن يجب على بريطانيا

أن تذكر أنه وقف وحده «وأنه مالم يكن إيجاد بعض الوسائل لإرضاء عرب فلسطين، فلن يستطيع أن يفعل أكثر من هذا من أجل بريطانيا»^(٥٥)

ويلاحظ القارئ أن لهجة الملك أضحت أكثر حدة، وأنه مرة أخرى يحاول إبراز أهمية العامل الإسلامي، بإدخاله مشاعر المسلمين في مصر والهند والعراق (لكونها مستعمرات أو مناطق نفوذ بريطانية) واحتمال إثارتها في حالة تعسف بريطانيا في معالجتها لقضية فلسطين.

وعلى الرغم من تغير لهجة الملك، إلا أنه لم يأس بل واصل جهوده مع بريطانيا، وذلك عندما أبلغ وزارة الخارجية البريطانية باقتراحات إضافية متعلقة بفلسطين في ١٧ محرم ١٣٥٦هـ/ ٢٨ مارس ١٩٣٧ م، قال : إن وعد بلفور بمنح اليهود وطنًا قوميًا في فلسطين ولكنه لا يمنحهم فلسطين كلها كوطن قومي، وإن الوعد يتعهد بعدم الإضرار بمصالح العرب، وإن الهجرة اليهودية التي تمت حتى الآن تعتبر تحقيقًا للوعد، وأنه لا بد من توقفها وتوقف بيع الأراضي، حتى لا يؤدي ذلك إلى أو بايجاد أغلبية يهودية في فلسطين تعرض للخطر مصالح العرب والمسلمين وبريطانيا... ويبدو أن موقف الملك عبد العزيز يتلخص في أنه يعتبر المسألة الفلسطينية أعظم العوامل أهمية في علاقاته السياسية مع بريطانيا، وأنه مقتنع بالتعاون مع بريطانيا، وإن عليه مسئولية خاصة تجاه العالمين العربي والإسلامي تحتم عليه أن يدافع عن عرب فلسطين حتى لا يصبحوا في النهاية أقلية ضعيفة في دولة يهودية مسيطرة، وأن أي سياسة غير ذلك تجعل من صداقته لبريطانيا أمرًا صعباً، وأن على بريطانيا في النهاية وقف الهجرة اليهودية، حتى لا يصبح العرب أقلية في بلادهم.

جاء تقرير اللجنة الملكية مخيباً للآمال وصدمة عنيفة للرأي العام العربي سواء في فلسطين أو سائر أنحاء العالم العربي والإسلامي، فقد قضى التقرير بتقسيم فلسطين إلى مناطق ثلاث: منطقة عربية مستقلة، ومنطقة يهودية مستقلة، والثالثة تحت الانتداب البريطاني، فأرسلت برقيات الاحتجاج والاستنكار، وعمت المظاهرات أنحاء فلسطين، وامتدت الإحتجاجات إلى المملكة، فشملت الطائف ومكة المكرمة والمدينة المنورة وينبع وجدة، وندد الخطباء في المساجد بالتقسيم^(٥٦)، وأفنى علماء نجد بأن جعل ولاية اليهود في بلاد الإسلام أمر باطل ومحرم، وطلبوا من الملك القيام بصد ذلك الخطر، كما ذكروا أنهم سيعلمون الجهاد المقدس إذا طبقت سياسة التقسيم^(٥٧).

أرسل الملك عبد العزيز إثر إعلان قرار التقسيم خطاباً إلى اللجنة العربية العليا، قال فيه «تعلمون أن قضية فلسطين كانت ولا زالت موضع تأثرنا واهتمامنا، وإننا لم ندخر وسعاً لحلها بطريقة منصفة لعرب فلسطين...»^(٥٨)، ويبدو لنا من نص المذكرة التي أرسلها جلالتة إلى بريطانيا في رجب ١٣٥٦هـ/ سبتمبر ١٩٣٧م^(٥٩) أن الملك لازال على سياسته - سياسة الدبلوماسية الهادئة، ذات النفس الطويل في مداخلاته مع بريطانيا حول سياستها في فلسطين، وأنه كان يفضل سياسة الإقناع بالسبل الهادئة على سياسة الإثارة والدعاية التي لاجدوى من ورائها، وإن حرصه على صداقة بريطانيا، لم يمنعه كما رأينا - من نقد سياستها الفلسطينية وتوضيح نقاط ضعفها وموطن سلبياتها، ومطالبتها بالحاح بالمحافظة على حقوق شعب فلسطين.

ففي مذكرة رجب المشار إليها رفض الملك عبد العزيز قرار التقسيم رفضاً باتاً، وطالب بصرف النظر عنه تماماً، من منطلق الحرص على العلاقات العربية - البريطانية عامة، وعلاقاته ببريطانيا خاصة، وأكد على أن قضية فلسطين قضية عربية

إسلامية تهتم المسلمين والعرب، وتهتم حكامهم، وأنه لا يمكن لأي حاكم عربي مسلم أن يتجاهلها دون أن يعرض نفسه للنقد والتجريح، وإن له التزاماً أدبياً نحو قضية فلسطين، نابع من تدخله مع الملوك العرب لإنهاء الثورة الفلسطينية في عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ولإقناع قادتها بالتعاون مع اللجنة الملكية، وأن حكمه على الحجاز يعطية حقاً آخر للاهتمام بفلسطين ذلك أن وعود بريطانيا للشريف حسين بإقامة الدولة العربية الكبرى كانت تشمل فلسطين^(٦٠). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها الملك عبد العزيز إلى العامل المهم الذي يخوله حقاً إضافياً للاهتمام بالقضية الفلسطينية ومضى الملك في مذكرته يقول إنه من منطلق الإخلاص لبريطانيا وللمصلحة المشتركة بينهما، والحرص على إيجاد حل نهائي وعادل للقضية، يضمن إقرار السلم بشكل دائم في المنطقة العربية، فإنه يقترح على بريطانيا : أن تقوم بتأسيس حكومة دستورية في فلسطين يشترك فيها السكان بنسبة أعدادهم الحالية، وتضمن حرية الأماكن المقدسة، كما تكفل حرية الأقليات ومصالح بريطانيا في فلسطين، وأن تعمل بريطانيا على تحديد الهجرة تحديداً لايقبل الزيادة بأي حال من الأحوال، وأن تسن قوانين ثابتة تنظم عملية تحويل ملكية الأراضي بشكل يضمن عدم تجريد العرب من أراضيهم، وكرر القول أنه «الصديق الذي يهيمه إدامة حسن التفاهم وتثبيت الصداقه بين بريطانيا والعرب»، ثم تمنى أن تجد ملاحظاته القبول لدى الحكومة البريطانية «قبل استفحال الخطر»^(٦١)..

وهكذا ظلت استراتيجية عمل الملك عبد العزيز نحو قضية فلسطين هي نفس الاستراتيجية القديمة والتي أشرنا إلى مقوماتها سابقاً، لم تتغير حتى بعد قرار التقسيم، وإصرار بريطانيا على متابعة سياستها المنحازة للصهيونيين في فلسطين، ولعل الذي نستنبطه من مذكرات ورسائل الملك عبد العزيز لبريطانيا، والتي تعرضنا

لها، ليس خاصاً بالاستراتيجية، وإنما إدراكه العميق لأسس القضية الفلسطينية الثلاث وهي: استمرار الهجرة اليهودية، واستمرار تحول ملكية الأراضي من الأيدي الفلسطينية إلى الأيدي المهاجرة، ثم مسألة استقلال فلسطين، وضرورة إقامة حكومة دستورية فيها، واقتناعه بأن اجابة هذه المطالب الثلاثة سيرضي أهل فلسطين، وسيعيد الهدوء لها^(٦٢)، أي إنه سيكون الحل الناجع للقضية، كما أنه كان يرى أن سياسة بريطانيا الفلسطينية تضعه في موقف محرج بالنسبة للحكام العرب الآخرين والذين أعلنوا معارضتهم الشديدة لقرار التقسيم مثلاً، فقد اعترض على ذلك القرار حكام مصر والعراق والأردن، وقام الأمير عبد الله بدور بارز في مساندة الثوار في فلسطين، وأعلن عن أمله في استيعاب فلسطين في الأردن الكبير، ونادى العراق بعقد مؤتمر للدول العربية يعقد في بلودان (سورية) في جمادى الآخرة ١٣٥٦هـ/ سبتمبر ١٩٣٧م وأعلنت وسائل الإعلام في تلك البلاد عن هذه المواقف الأمر الذي جعل السكوت عن سياسة بريطانيا في فلسطين أمراً صعباً بالنسبة لأي حاكم عربي، وقد شكى الملك عبد العزيز من ذلك للكابتن ديكسون Dickson (من شركة البترول الكويتية) عندما قابله في الرياض، بل إنه طلب منه إيصال شكواه للحكومة البريطانية مباشرة، وفحوى الشكوى أن السياسة البريطانية في فلسطين تجعل موقفه صعباً بل مستحيلاً، خاصة وأنه قد جاءته النداءات من كل أرجاء العالم العربي بصفته إماماً ليقطع علاقته ببريطانيا، ويحرر فلسطين لأهلها عن طريق الحرب^(٦٣).. ورغم ذلك فإن سياسة بريطانيا تجاه فلسطين وما أثارته من معارضة في أوساط العرب لم تدع له مجالاً إلا معارضتها، ومساندة الثورة في فلسطين بالمال والسلاح، مما دعا بريطانيا - كما تقول بعض المصادر - إلى إرسال مذكرة له تخرجه فيها بأن الأسلحة تهرب إلى الثوار الفلسطينيين من أراضيهم، وأنه رد على تلك

المذكورة، فأنكر دعوى بريطانيا تلك، وأبدى في معرض رده رأيه ثانية في مسألة فلسطين، فقال إن مقاومة أهلها ناتجة عن اعتقادهم بأن بريطانيا تريد إفناءهم وإحلال اليهود محلهم، وأنهم توخوا المساعدة وطلبوها منه ومن أهل بلاده المتأثرين بقضية فلسطين والعاطفين عليها^(٦٤) وفي هذا الرد ذاته إشارة إلى أنه لن يتحرج أو يتردد في مساعدتهم، وذلك لأن الخطر المائل عليهم من جراء السيطرة الصهيونية خطر حقيقي، وقد يمتد أثره إلى غيرهم من العرب.

أدرك الملك عبد العزيز مدى تغلغل النفوذ الصهيوني في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، عندما أصرت بريطانيا على المضي قدماً في مشروع التقسيم، وعندما أبدته الولايات المتحدة، الأمر الذي دعاه لمخاطبة الرئيس الأمريكي روزفلت في ٧ شوال سنة ١٣٥٧هـ / ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨^(٦٥)، فنقل بذلك القضية من الصعيد العربي إلى الصعيد الدولي، وقد أوضح في رسالته تلك وعيه بالنفوذ الاقتصادي والسياسي الصهيوني المتغلغل في كلا البلدين، «بريطانيا وأمريكا». كما أنه ضمنها عرضاً شاملاً للقضية الفلسطينية، حيث بين صحة دعوى العرب في فلسطين، وبطلان الدعوى الصهيونية منها والتي صورتها دعايتهم على أنها دعوى تقوم على أسس تاريخية، إنسانية، وأساس قانوني هو وعد بلفور المقطوع لهم، وقد فند الملك عبد العزيز هذه الدعاوى كلها مبيناً أن الصهيونية تريد تشريد أهل فلسطين وإحلال أتباعها محلهم ظلماً، وأن استنادهم على وعد بلفور باطل، إذ إن ذلك الوعد نفسه باطل ومخالف لحق تقرير المصير، وأن الحكومة البريطانية لم تكن وقت إصداره تملك حق التصرف في فلسطين، كما أن هناك وعوداً أخرى مقطوعة للعرب سابقه لإصداره، وأن الحكومة البريطانية حثت بتلك الوعود، فلم تمنح العرب استقلالهم، وإنما استولت على بلادهم، وأوجدت في وسطهم خطراً

صهيونيا في أرض مقدسة لديهم هي فلسطين العربية «عرقاً ولساناً وموقفاً وثقافة»^(٦٦)، فهو يؤكد على عروبتها، وعلى عدم قانونية وعد بلفور، ومعارضة أهل فلسطين له ولصك الانتداب، وأن الهجرة تخيف العرب وتهدد حياتهم، وأنها السبب الرئيس وراء اضطرابات سنة ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م، ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م، ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م، وثورة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م، ثم أنهى جلالته رسالته بمناشدة الرئيس الأمريكي روزفلت، ومناشدة شعبه إنصاف أهل فلسطين وحمايتهم من المخطط الصهيوني الرامي إلى ابتلاع بلادهم.

لم يهمل الرئيس روزفلت أو يتجاهل رسالة العاهل السعودي وإنما رد عليها برسالة مؤرخة في ١٦ من ذي القعدة ١٣٥٧هـ الموافق ٩ يناير ١٩٣٩م، وأرفق معها صورة لبيان يوضح سياسة الحكومة الأمريكية نحو فلسطين كانت الحكومة الأمريكية قد نشرته في رجب ١٣٥٧هـ/ ١٤ أكتوبر ١٩٣٨م^(٦٧).. وقد أوضح البيان بصفة قاطعة تعاطف الشعب الأمريكي ورئيسه على إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين، وأن الحكومة الأمريكية راعية لمصالح اليهود ومنفذة لمخطتهم في إنشاء ذلك الوطن^(٦٨).

ونحسب أن رد الحكومة الأمريكية هذا هو الذي جعل الملك عبد العزيز يواصل كتابته للرئيس روزفلت، على أمل كسبه لجانب الحق الفلسطيني، بل واجتمع به في البحيرات المرة في قناة السويس عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م... ثم يتابع الكتابة لخلفه الرئيس ترومان، بهدف شرح عدالة وجهة النظر العربية حول قضية فلسطين لكسب السند الأمريكي لحلها حلاً عادلاً...

ومن هذا المنطلق خاطب جلالته روزفلت مرة ثانية في ٢٥ ربيع الآخر ١٣٦٢هـ/ ٣٠ أبريل ١٩٤٣م وكان غرضه في هذه المرة محاربة الدعاية

الصهيونية التي انتهزت فرصة الحرب العالمية الثانية، وخرج موقف الحلفاء، ثم جهل الشعب الأمريكي بقضايا العرب عامة وقضية فلسطين خاصة، لتضليل ذلك الشعب لكسبهم إلى جانب مخططاتها، وللضغط على الحلفاء لمساعدتهم على طرد شعب فلسطين من موطنه، وأحلال اليهود محله ويطلب من الرئيس روزفلت - ثقةً في عدله وصداقته وتمسكه بحرية وحقوق الشعوب - أن يساعد في إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي استوعبت أعداداً فوق طاقتها من اليهود... وأن توجيه تلك الهجرة إلى أماكن أخرى غير فلسطين، كما رجاء أن يعمل على منع بيع الأراضي الفلسطينية للصهيونيين، وحذر في النهاية من أنه لو تمادى اليهود في فلسطين، فستظل تلك الديار مقراً لفتن دائمه، ومصدراً للمتاعب لبريطانيا وللحلفاء، كما أن اليهود الصهيونيين سيعملون بكل ماأوتوا من قوة لإيقاع الشقاق بين العرب والحلفاء^(٦٩)

واستراتيجية الملك عبد العزيز الدالة عليها هذه الرسالة تقوم على أساسين، أولهما وأهمها : الخروج بالقضية الفلسطينية من إطارها المحلي إلى إطار عالمي ومحاولة كسب أصدقاء أقوياء لها، مثل الولايات المتحدة، في وقت ظهر فيه إصرار بريطانيا على المضي قدماً في سياستها الموالية للصهيونيين، ليس هذا فحسب بل محاوله كسب الرأي العام الأمريكي بدحض مزاعم الدعاية الصهيونية حول فلسطين، وتوضيح حقائق القضية الفلسطينية بصفة مباشرة وفاعله، أما الأساس الثاني المهم فهو إدراك جلالته المبكر أن نجم الإمبراطورية البريطانية يسير نحو الأفول، وأن أمريكا ربما تصبح وريثة النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأوسط، وأن حقائق الموقف المحلي والعالمي تشير إلى أمرين : أولاً محاولة فك التفاهم (إن لم يكن التحالف) القائم بين زعماء الحركة الصهيونية والحلفاء - وخاصة بينهم

وبين أمريكا، ثم التركيز على الرؤساء الأمريكيان، والرأي العام الأمريكي، لمحاولة كسبهم إلى جانب الحق العربي في فلسطين، ولحل القضية حلاً عادلاً... وجلالته مقتنع في كل ذلك أن في استطاعة أمريكا ورؤسائها إيجاد الحل العادل لقضية العرب تلك... ولعل هذا الإدراك والاستراتيجية المبنية عليه، التي أدرك جدواها الملك عبد العزيز منذ ما يربو على نصف قرن، هي الخطة التي اقتنعت بها قيادات العرب اليوم، وهي تسعى لإيجاد سلم عادل و دائم وشامل في المنطقة، عن طريق إشراك الولايات المتحدة، في حل المعضلة الفلسطينية.

جاء رد روزفلت في ١٥ يوليو ١٩٤٣ / ١٩ من رجب ١٣٦٢ هـ محبطاً، وغير مشجع، فقد قال إن العرب واليهود سيتفاهمون تفاهماً ودياً في حل مسألة فلسطين قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأنهم سيجدون الحل لمشكلاتهم كلها... وواضح أن روزفلت كان يمويه برده هذا، ولا يود إعطاء رد قاطع على المقترحات التي تقدم بها الملك عبد العزيز في رسالته، ولا نظن أن روزفلت من البساطة بحيث يظن أن العرب واليهود سيحلون مشكلاتهم بالتفاهم الودي المباشر، فهو أدري بما كان يضمره الصهيونيون لفلسطين، ومدى تقبل العرب لتلك الأمانى الصهيونية... ومضى روزفلت بعد هذا التمويه ليقول إن رأي الحكومة الأمريكية «هو أنه على كل حال يجب أن لا يتخذ أي قرار يغير وضعية فلسطين الأساسية من دون التشاور الكامل مع كل العرب واليهود». وقد تمسك الملك عبد العزيز بهذا القول واعتبره تعهداً من الرئيس روزفلت، بل إنه ظل يذكره به في عدة مناسبات، كما أنه ذكر خلفه الرئيس ترومان به، ولكن هذا الأخير نفى أن يكون ذلك تعهداً^(٧٠).

لم يتوقف الملك عبد العزيز عن توجيه الرسائل، بل استمر في ذلك، وكل تلك الرسائل تدور حول المواضيع التي تعرضنا لها، ولم يكتف بتلك الرسائل، وإنما

تسجل بعض المصادر أنه قابل مسؤولين بريطانيين وأمريكان وناقش معهم أمر فلسطين، وإحدى تلك المقابلات المهمة هي المقابلة التي تمت بينه وبين مبعوث الرئيس روزفلت الخاص، الكولونيل هارولد هوسكنز Harold Hoskins الذي أرسل إلى المملكة البحث «المسائل الخاصة ذات المصلحة المشتركة» ولكننا نرى أنه أرسل لمناقشة أمر فلسطين، والذي كانت تطورات الحرب، وتطورات الموقف داخل فلسطين تحتم مناقشته، ومحاولة إيجاد حل له، ويبدو أن رئيس الوزارة البريطانية تشرشل اتفق مع روزفلت للوصول إلى حل سلمي للقضية يرضي كل الأطراف. وأنهما اتفقا على إرسال هوسكنز لاستطلاع رأي الملك عبد العزيز حول بعض الأمور التمهيدية الخاصة بذلك الحل، مثل إمكان اجتماع الملك عبد العزيز، أو من ينسبه، بالزعيم الصهيوني حاييم وايزمان للتباحث حول حل مرض للقضية الفلسطينية، وإن تعذر اجتماعه بوايزمان مباشرة، فهل يمكن الاجتماع بمندوب آخر عن الوكالة اليهودية^(٧١)»

رد الملك عبد العزيز على اقتراح هوسكنز، أنه سبق وأبلغ الرئيس روزفلت رأيه في المسألة الفلسطينية، وكان هدفه من ذلك هو أن لا يضيع حق العرب الظاهر بمغالطات تاريخية، وحجج صهيونية واهية، وطلب من الرئيس وقف الهجرة اليهودية على الأقل في فترة الحرب حتى لا يقع الضرر على العرب، وأضاف جلالته أنه لا يستطيع الدخول في مفاوضات حول القضية الفلسطينية دون الرجوع إلى أصحاب القضية الحقيقية عرب فلسطين، لاستطلاع آرائهم، وأوضح رأيه بجلاء في مسألة اجتماعه بحاييم وايزمان قائلاً إنه لا يمكنه الاجتماع أو البحث مع اليهود في أي أمر، لأنه لا يثق بهم، ولا يأمن غدرهم، وأن عداءهم لنا معلوم، ثم أبان الملك رأيه في حاييم وايزمان حيث قال إن بينه وبين وايزمان عداء شخصي

بسبب الإساءة التي وجهها له وايزمان يوم عرض عليه (في أول سنَى الحرب) أن يترك مسألة فلسطين ودفاعه عن حقوق أهلها، مقابل تسليمه عشرين مليون جنيه استرليني، يضمن دفعها الرئيس روزفلت نفسه، واعتبر جلالته أن ذلك العرض، جرأه دنيئة من وايزمان، ودليل على أساليب الصهيونية في الوصول إلى غاياتهم الباطلة^(٧٢).

وتجلى أهمية رد الملك عبد العزيز في توضيحه موقفه بجلاء حول قضية فلسطين ومن المفاوضات المباشرة التي لا تشمل الفلسطينيين، وفوق هذا وذاك، موقفه من محاولة وايزمان شراء صمته، وإسكات صوته المعارض للنشاط الصهيوني في فلسطين، وهي الحادثة المذكورة في أكثر من مصدر، التي يقول عنها خير الدين الزركلي أنها فكرة بريطانية، ربما من بنات أفكار المستر تشرشل، وأن فيلبي Philby، ربما قام بدور فيها^(٧٣)، بل إنه ربما كان الوسيط الأساسي فيها، ويقول آخرون أن فيلبي اقترح المشروع على وايزمان، وأن تشرشل كان على علم به، ومضمون المشروع هو أن تعطى فلسطين لليهود، وأن يجلى العرب منها، ويوطنوا في مكان آخر، ويكون توطينهم على حساب اليهود الذين سيدفعون عشرين مليون جنيه استرليني توضع تحت تصرف الملك عبدالعزيز لهذه الغاية، أي لتوطينهم^(٧٤) فالواقعة توضح أحد أساليب العمل الصهيوني الذي تبرر فيه الغاية الوسيلة، كما أنها تشير إلى مدى قلق الصهيونية من معارضة الملك عبد العزيز لمشروعاتهم في فلسطين، ونشاطه الدبلوماسي الذي امتد حتى وصل البيت الأبيض، كما أنها تشير إلى سياسته الرامية إلى عدم الدخول في مشروعات لحل قضية فلسطين دون الرجوع إلى أهلها، وهي السياسة التي اتخذتها جامعة الدول العربية، والرؤساء العرب، خطأ لا يحيدون عنه في معالجتهم لتلك القضية حتى اليوم.

تلى هذه الواقعة المهمة اجتماع الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي روزفلت على ظهر اليخت الأمريكي «كوينسي Quincy» البحيرات المرة بمصر في صفر ١٣٦٤هـ/ ١٤ فبراير ١٩٤٥م وقد نوقش أمر فلسطين في هذا الاجتماع، وكانت مناقشة «قصيرة وحاسمة» كما وصفها بعض من حضر الاجتماع^(٧٥)، وقد أوضح جلالته لروزفلت أنه ليس بإمكان فلسطين إيواء اليهود المشردين، وأن واجب إيوائهم يقع على الدول التي شردتهم، كما أن عيش اليهود والعرب في مكان واحد - كما قال الملك - أمر صعب، ثم نبه جلالته إلى المخاطر الناجمة عن استمرار الهجرة اليهودية، وتملك الصهيونيين لأراضي فلسطين، وأن العرب سيقاومون كلا الأمرين، وأنهم يأملون في حل عادل لقضيتهم، حسب وعود الحلفاء لهم، وحسب ثقتهم في حب الرئيس الأمريكي وشعبه لمبادئ العدل والإنصاف، وقد وعد الرئيس روزفلت جلالة الملك أنه كرئيس للولايات المتحدة، لن يقوم بعمل معاد للعرب، وأنه لن يساعد اليهود على حسابهم، كما أنه لا يستطيع منع الصحافة أو البرلمان الأمريكي من إبداء رأيهم حول أي موضوع، أي أنه لا يستطيع إسكات الصحف وبعض أعضاء الكونجرس عن تأييدهم للصهيونية، وقد شكره الملك على تأكيدات تلك، وأضاف أن هناك فكرة بارسال وفد عربي إلى بريطانيا وأمريكا لشرح القضية الفلسطينية فاستصوب الرئيس الفكرة، وانتهت المقابلة على ذلك^(٧٦).

أعقب هذا الاجتماع بأيام اجتماع آخر لجلالته برئيس الوزراء البريطاني تشرشل في فندق الفيوم بمصر في ١٧ فبراير ١٩٤٥^(٧٧)، والمصادر لاتحدث كثيراً عن هذا الاجتماع لجهلها بما دار فيه ولكنها تورد الرسالة التي وجهها الملك عبد العزيز إلى تشرشل بعد الاجتماع، وأرسل صورة منها للرئيس روزفلت^(٧٨)، والرسالة مؤرخة

في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٤هـ / ١٠ مارس ١٩٤٥م، وتحدث بإسهاب في أولها عن حق العرب التاريخي في فلسطين، وأن ذلك الحق حق طبيعي تضمنه المبادئ الأساسية التي أعلنها الحلفاء في ميثاق الأطلنطي، وأنه - أي الحق - يقوم على أسس أربعة هي:

أولاً: حق الاستيطان الذي استمر منذ سنة ٣٥٠٠ ق.م. ودونما انقطاع.

ثانياً: حقهم الطبيعي في الحياة.

ثالثاً: لوجود أماكنهم المقدسة فيها.

رابعاً: لأنهم ليسوا بدخلاء على فلسطين ولا مجلّوين لها من كل أنحاء العالم^(٧٩).

وأوضح جلّالته - في شيء من التفصيل - أن دعوى الصهيونية في فلسطين إنما هي «مغالطة»، وأن استيعاب المشردين منهم واجب يقع عبؤه ليس على فلسطين، وإنما على كل دول العالم، وأن أي مساعدة تقدم للصهيونيين هي خطر لا على فلسطين وحدها، وإنما على سائر البلاد العربية، وأن أعمالهم في فلسطين وفي خارجها صادرة عن «برنامج متفق عليه» وأن لهم تشكيلات عسكرية سرية هناك بدأت تمارس نشاطاً إرهابياً حتى ضد السلطات البريطانية التي أحسنت إليهم، فقد قاموا مثلاً باغتيال اللورد موين، وتوقع جلّالته أن يتسع إرهابهم فيشمل فلسطين وما جاورها، وأن الحماية البريطانية لهم هي التي تجعلهم خطراً وإلا لهان أمرهم، وأوضح الملك مخاوفه من أنهم سيقومون بمذابح ضد العرب، وسيفسدون ما بين العرب والحلفاء، وأن مطامعهم، وما أعدوا لها من قوة، تدل على أنها ستعدى فلسطين إلى ما يجاورها من البلدان العربية^(٨٠)، وأن دولتهم المرتقبة ستكون خطراً

على الكيان العربي، وستهدد السلام في الشرق الأوسط، واختتم جلالته بالقول أنه أراد توضيح الحق العربي، حتى يأخذ الحلفاء تلك الحقيقة في الاعتبار في المؤتمر الذي سيقر السلام العالمي.

لم يظفر برد تشرشل على هذه الرسالة الموجهة له، والتي تنبأت بالأخطار التي تشهدها المنطقة العربية اليوم من جراء قيام الدولة الصهيونية، ولكننا عثرنا على رد الرئيس روزفلت عليها المؤرخ ٥ أبريل ١٩٤٥م، والذي كرر فيه القول بأنه لن يقوم بأي عمل يضر بالعرب، ولن يتخذ قراراً يغير الوضع في فلسطين دون التشاور مع العرب واليهود^(٨١) وقد عضد هذا القول اعتقاد الملك عبد العزيز أن روزفلت قد قطع له بذلك وعداً، ظل جلالته يذكر به طيلة عهد روزفلت وعهد ترومان من بعده، حتى بعد أن أنكر ترومان أن سلفه قد أعطى مثل ذلك العهد.

الواقع أن الرئيس ترومان كان منحازاً كليةً إلى مساندة الحركة الصهيونية، وربما كان اهتمامه بأصوات اليهود في الانتخابات الأمريكية أكثر من حرصه على مصالح بلاده في المنطقة العربية، وقد أبان هذا التعاطف مع الصهيونية في تصريحات صحفية عدة أطلقها بعد انتخابه مباشرة، الأمر الذي جعل الملك عبد العزيز يكتب إليه مرات عديدة، مستفسراً عن صحة تلك التصريحات، ومحاولاً إقناعه بعدالة الحق العربي في فلسطين، على أمل كسبه صديقاً ونصيراً للقضية الفلسطينية، وسنعرض هنا لبعض تلك الرسائل المهمة، وليس كلها.

ففي ٢٦ رمضان سنة ١٣٦٤هـ/ ٢٣ أغسطس ١٩٤٥م كتب جلالته إحدى رسائله إلى الرئيس ترومان، يقول فيها إنه سمع في الإذاعة تصريحات له تتعاطف مع أمانى الصهاينة في فلسطين، وأن تلك التصريحات تتعارض مع مصلحة الأمة العربية كلها، ومصلحة المملكة العربية السعودية، بل إنها تسيئ إلى جميع المسلمين،

وتتناقض مع وعود الحلفاء للعرب، ومع تأكيدات سلفه الرئيس روزفلت له شخصياً، ويرجو منه في النهاية توضيح سياسة بلاده نحو قضية فلسطين، ويتمنى أن لا تكون تلك السياسة مناقضة لتأكيدات سلفه أو ضد العرب والمسلمين^(٨٢) ولعلنا نلاحظ أن لغة الرسالة لغة مباشرة وتتسم بالحزم وإبانة الغرض بوضوح تام.

رد الرئيس ترومان على هذه الرسالة بمؤتمر صحفي عقده في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٥م نفى فيه أن يكون سلفه روزفلت قد قطع للملك عبد العزيز وعداً خاصاً بفلسطين، وأكد ترومان في ذلك المؤتمر تأييده التام لهجرة اليهود إلى فلسطين وعطفه المتزايد على الحركة الصهيونية.

لم يتوقف الملك عبد العزيز برغم هذه التصريحات، وإنما كتب في ٣٠ من المحرم ١٣٦٥هـ الموافق ٤ يناير ١٩٤٦م رسالة أخرى إلى الرئيس ترومان يعرب فيها عن دهشته من القرارات المنسوبة إلى الكونجرس الأمريكي المؤيدة للهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويرى في ذلك تأثيراً بالغاً للدعاية الصهيونية على الكونجرس، وينبه إلى أن خطر الصهايين في فلسطين سيمتد إلى المملكة العربية السعودية ذاتها، والتي يهم الولايات المتحدة أمر سلامتها، وأن نشاطهم مهدد للأمن في منطقة الشرق الأوسط كلها^(٨٣) ورجا جلالته أن يكون خطابه هذا عاملاً مساعداً على تفهم خطورة الموقف، وكأما أراد أن يدق ناقوس الخطر منبهاً على المخاطر المحيطة بالمنطقة كلها من جراء تطور الأوضاع في فلسطين فهو يشير لأول مرة إلى «أن الصهيونية تشكل خطراً على أمن وسلامة المملكة العربية السعودية» ولعل جلالته أراد أن يذكر الرئيس ترومان وحكومته بأهمية المملكة الاستراتيجية والنفطية للولايات المتحدة ولكل العالم الغربي، وأن الصهيونية تهدد مصالحهم النفطية، وهذا

أسلوب تكتيكي جديد يستعمله الملك لأول مرة، وهو بذلك يضرب على وتر حساس قد يجعل الولايات المتحدة وحلفاءها يتنبهون للخطر الماثل على مصالحهم الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية من جراء موالاتهم للنشاط الصهيوني في فلسطين، وللقوف إلى جانب تلك المصالح بالوقوف مع العرب في مسألة فلسطين.

وتوالت مكاتبات الملك عبد العزيز للرئيس ترومان، فقد كتب له مرة أخرى في ٢٢ جمادى الآخرة عام ١٣٦٥هـ / ٢٤ مايو ١٩٤٦م معترضاً على طلبه من الحكومة البريطانية الموافقة على هجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين، وأوضح الملك عبد العزيز في تلك الرسالة أنه لايجوز إغاثة اليهود المشردين (من المانيا وغيرها) على حساب الشعب الفلسطيني، وأن الهجرة إلى فلسطين لن تكون حلاً لقضية اليهود من ضحايا الظلم النازي والفاشستي وقال إن الصهاينة يستغلون أمر أولئك اليهود المشردين كوسيلة لنيل أغراضهم السياسية في فلسطين، وأن مسألة فلسطين قد أصبحت بالنسبة لأهلها «قضية حياة أو موت، وهي إن لم تحل بالحكمة، وعلى أساس احترام حقوق العرب، فإنه قد تجر إلى مشاكل لايعلمها إلا الله»، وتمنى في ختام رسالته أن تؤيد الحكومة الأمريكية، نصيرة الحق والعدل، قضية العرب في فلسطين^(٨٤)

كان رد ترومان مخيباً للآمال، إذ إنه قال إن هجرة مائة ألف يهودي إلى فلسطين لايعد تعدياً على حقوق العرب في فلسطين، ولا يغير من وصفها الحالي، وإن بإمكان فلسطين استيعاب هذا العدد من اليهود دون أن يؤثر ذلك على اقتصادها أو مواردها^(٨٥) وقد عكست رسائل ترومان التالية تأييد حكومته لمشروع الوطن القومي

لليهود في فلسطين وتأييده الشخصي لهجرتهم كحل لمآسي اليهود المضطهدين في أوروبا، كما أنه كرر نفيه لنقض أي عهد مقطوع للملك، وطمأنه أن الحكومة الأمريكية لن تتبع سياسة مجحفة بحقوق سكان فلسطين الأصليين، وأنها لن تسمح بأي حل للمسألة الفلسطينية يؤدي إلى تمييز الأغلبية السكانية على الأقلية، كان ذلك التمييز دينياً وعرقياً، وهو إنما يشير بذلك إلى حرصه على عدم التفريط في حقوق اليهود المهاجرين إلى فلسطين، وأضاف أنه مقتنع بأن اليهود الذين يريدون إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، لا يفكرون في طرد السكان الأصليين، الآن أو آجلاً، أو أنهم يفكرون في جعل فلسطين قاعدة للعدوان على البلاد العربية الأخرى^(٨٦)، جاء كل ذلك في خطابه للملك المؤرخ ١٣ يناير ١٩٤٧ م ٢٠ صفر ١٣٦٦ هـ، والذي أوضحت حوادث السنين المقبلة خلل ما جاء فيه، ونحن لاندري إن كان صادقاً مع نفسه فيما قال، أم إنه يموه ويخفي الحقائق رغم علمه بها، أم إن الرجل كان فريسةً لتضليل الدعاية الصهيونية، ونحن أقرب إلى القول بأنه عالم بالحقائق، ولكنه لا يريد الالتزام بها، لأسباب كثيرة لانود التعرض لها هنا، لخروجها عن موضوعنا.

عبر الملك عبد العزيز عن مجمل آرائه حول القضية الفلسطينية (وهي الآراء التي تعرضنا لمعظمها سابقاً) عند مقابلته للجنة التحقيق البريطانية الأمريكية في الرياض يوم الثلاثاء ١٦ ربيع الآخر ١٣٦٥ هـ/ ١٩ مارس ١٩٤٦ م، وكان غرض هذه اللجنة كما أوضحه رئيسها، هو التحقيق والسعي للوصول إلى حل مرض لمشكلة فلسطين، ومن ثم اجتماعها بجلالته، واستماعها لآرائه حول القضية، فأبدى رأيه للجنة كمسلم وقال إن اليهود أعداؤنا في كل مكان، وإن اليهود الصهيونيين يعملون لإحداث الخلافات بين العرب وصديقتهم بريطانيا وأمريكا، وهذا ما لا يريده

العرب، وأضاف إذا استمرت الهجرة اليهودية على ما هي عليه، وتوسعت أملاكهم في فلسطين فسيكونون خطراً على العرب كافة لأنهم سيستعملون إمكاناتهم المادية كلها ضد العرب، فالعرب كما رأت اللجنة فقراء في حين أن اليهود أغنياء ومرفهين، ثم قال إنه حاول منذ مجيئه للحكم التوفيق بين بريطانيا والعرب، وكان دائماً ينصحهم بالحفاظ على صداقتهم لبريطانيا، وأن لا يدعوها في حرج من أمرها، ومضى جلالة ليعيد على أعضاء اللجنة ملخصاً لما دار بينه وبين الرئيس روزفلت في اجتماعهما في البحيرات المرة، وكذلك ما دار بينه وبين تشرشل، ثم أكد جلالة في حزم رفضه لمشروع التقسيم والذي أجمع العرب على رفضه، وهو واحد منهم، ثم رفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقال إن الموت خير له من الهجرة، وامتلاك اليهود لأراضي فلسطين، وأعرب في النهاية عن اعتقاده أن منع كلا الأمرين سيمهد لبريطانيا إيجاد حل عادل للمعضلة^(٨٧)

اتبع الملك عبد العزيز هذه المقابلة بمذكرة سلمت إلى اللجنة، شدد فيها على مغبة الدعم البريطاني والأمريكي للحركة الصهيونية، ومن دعمها للهجرة اليهودية، وبيع الأراضي، وتجاهل حقوق عرب فلسطين الطبيعية على الرغم من الوعود التي قطعت لهم في شتى المناسبات. ثم عدد تلك الوعود وهي :

١ - تصريح الحكومة البريطانية في ١٣٣٦هـ/ يونيو ١٩١٨م للسبعة من العرب الذي عرف بتصريح السبعة.

٢ - التصريح البريطاني - الفرنسي الصادر بتاريخ صفر ١٣٣٧هـ/ ٧ نوفمبر ١٩١٨م.

٣ - الوعد المقطوع له من الرئيس الأمريكي روزفلت في خطابه المؤرخ ربيع الآخر ١٣٦٤هـ/ ١٥ أبريل ١٩٤٥م.

وقال إن استمرار تلك السياسة (بيع الأراضي إلخ) سيعرض الحكومتين البريطانية والأمريكية ليس لنتمة العرب وحدهم، وإنما لنتمة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ثم استنكر سياسة بريطانيا المتشددة مع العرب، والمتساهلة مع الصهيونيين رغم قيامهم بالأعمال الإرهابية ضد رجال إدارتها، وضد العرب... وأخيراً كررت المذكرة مقالته جلالته لأعضاء اللجنة، من معارضته لتقسيم فلسطين، وللهجرة اليهودية، وتأييده لإقامة حكومه دستورية في فلسطين يشترك فيها سكان فلسطين بنسبة أعدادهم الحالية، وقال إن العرب ليسوا مسئولين عما لحق باليهود على أيدي النازيين، وإن على الدول الأوروبية توظيفهم في ألمانيا، وأستراليا أو في الأمريكتين، وليس في فلسطين^(٨٨).

رغم طواف اللجنة ومحاولة تفصيلها للحقائق، فقد جاء تقريرها مجحفاً للعرب، أثار استنكارهم واحتجاجهم، فأحتج عليه الملك، وأرسل رسالة إلى الرئيس ترومان في ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ/ ٢٤ مايو ١٩٤٦م يوضح فيه موقف ملوك ورؤساء الدول العربية من القضية، وضرورة احترام حقوق عرب فلسطين، وكان رد ترومان عليه، أنه سيستفيد من آراء جلالته في هذا الموضوع^(٨٩).

وبدى واضحاً أن الرئيس الأمريكي مصرّ على مساندته هو و حكومته للحركة الصهيونية ولنشاطها في فلسطين، وأن رسائل الملك عبد العزيز له، لم تغير من موقفه ذاك، وبدا واضحاً أيضاً أن الحكومة البريطانية ضالعة مع الصهيونيين أيضاً... وأن الأمور تنذر بخطر عظيم. وبدأ التفكير في عقد مؤتمر ثان في لندن على غرار مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في عام ١٩٣٩م/ ١٣٥٧هـ في لندن لمناقشة القضية، ولم يسفر عن شيء^(٩٠).

عقد المؤتمر الثاني في لندن عام ١٣٦٥هـ / ١٩٤٦م، ومثل المملكة فيه الأمير فيصل وزير الخارجية، حيث ألقى خطاباً ناقش فيه المشكلة، وقال إن سببها اليهود، وأن وجودهم في فلسطين يهدد فلسطين والعرب، وأن أي حل لها لابد أن يحترم المبادئ الديمقراطية، وحقوق أهل البلاد الأصليين، وقد تمخض عن اجتماعات هذا المؤتمر المشروع المعروف بمشروع بيفن Bevin، والقاضي بأن تظل فلسطين مقسمة إلى ثلاثة أقاليم، إقليم عربي، وإقليم يهودي، وثالث تحت سلطة المندوب السامي البريطاني، وقال إنها أقاليم وليست دولاً، وحدد المشروع فترة الانتداب البريطاني بخمس سنوات تقوم الحكومة خلالها بإعداد السكان للاستقلال، وتحدد الهجرة بأربعة آلاف مهاجر في الشهر لمدة سنتين^(٩١)

رفض العرب المشروع، وأصروا على إعلان استقلال فلسطين، ووقف الهجرة، واتخاذ تدابير لحماية الأراضي العربية، في حين أن اليهود عارضوا المشروع وتمسكوا بالدولة اليهودية، وعندئذ اقترح بيفن على العرب الدخول في مفاوضات مباشرة مع الوكالة اليهودية، ولكنهم رفضوا، فأعلن أن الحكومة ستعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة^(٩٢).

كونت الأمم المتحدة لجنة من إحدى عشر دولة ليست لها مصالح في فلسطين للنظر في القضية، وفي منتصف شوال من عام ١٣٦٦هـ / أول سبتمبر ١٩٤٧م، اقترحت اللجنة إنهاء الانتداب، وتقسيم فلسطين بإنشاء دولتين، عربية ويهودية، كما أوصت بوضع القدس وضواحيها تحت الوصاية الدولية، وأن تنال الدولتان استقلالهما بعد فترة انتقال مدتها عامان تبدأ من ١٥ شوال ١٣٦٦هـ، ١ سبتمبر ١٩٤٧م، على أن تستمر بريطانيا خلالهما في حكم فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة^(٩٣).

لقيت هذه التوصيات معارضة شديدة من الوفود العربية في الأمم المتحدة، فقد ألقى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود خطاباً قوياً فيها، اتهم فيه أمريكا بمخالفة الصهيونية، وبعدم عدالة تعاملها مع القضية الفلسطينية، ولكن ورغم المعارضة العربية فاز قرار التقسيم في الجمعية العمومية بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً ضد ثلاثة عشر صوتاً، وامتناع عشر دول عن التصويت.

كان ذلك في منتصف المحرم من عام ١٣٦٧هـ / ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، ومرة ثانية عارض العرب، وخطب الأمير فيصل بعد صدور القرار قائلاً إنه هدم لميثاق الأمم المتحدة، وأكد أن أمريكا ضغطت على بعض الدول للتصويت إلى جانب القرار، وأن المملكة لا تلتزم به وتحفظ بحقوقها في ذلك^(٩٤).

أثار القرار موجة عارمة من السخط في البلاد العربية، ففي ١٩ من المحرم ١٣٦٧هـ / ٣ ديسمبر ١٩٤٧م استقبل الملك عبد العزيز وزير أمريكا المفوض في جدة وأخبره أن مساندة أمريكا للقرار ضربة قاتلة لمصالحها في البلاد العربية، وأن المسألة الفلسطينية ستؤثر على علاقة العرب مع كل من بريطانيا وأمريكا، وأن الجامعة العربية ستتخذ في اجتماعها القادم في ٨ ديسمبر قرارات ضدهما، وأن موقف أمريكا المنحاز للصهيونية «سيجعلنا نتصادم معها خصوصاً في المسائل الاقتصادية، وخاصة البترول» وقد عني هذا القول الأخير أن جلالته ربما بدأ يفكر في استعمال سلاح الضغط الاقتصادي وسيلة للضغط على أمريكا لتغيير موقفها^(٩٥)، وفي جمادى الآخرة ١٣٦٧هـ / مايو ١٩٤٨م أصدرت الخارجية السعودية بياناً أيدت فيه (قرارات الجامعة العربية) بالدفاع عن فلسطين، والمحافظة على عروبته، والحيولة دون تقسيمها، وقيام الدولة اليهودية^(٩٦)، كما قررت المملكة الاشتراك مع دول الجامعة العربية الدخول إلى فلسطين للدفاع عسكرياً عنها، فبدأ

جلالته الاستعداد العسكري، حيث حشدت أربعة جيوش في المنطقة الشرقية تحت قيادة ابن جلوي، وفتحت مكاتب للتبرعات والتطوع للخدمة العسكرية في كل من الخبر والدمام والقطيف والجبيل.

لفت الملك عبد العزيز نظر بريطانيا إلى أن قرارها التخلي عن فلسطين في جمادى الأولى ١٣٦٧هـ / ١٥ مايو سنة ١٩٤٨م قرار خطير يهدد فلسطين وجيرانها العرب، ويحرض اليهود على العدوان عليهم، وأوضح لها أنه إذا تعهدت بريطانيا بوقف العدوان الصهيوني بعد ١٥ مايو، «فنحن مستعدون للسعي مع الدول العربية للتعاون على إحلال السلام، وإذا ظل اليهود على اعتداءاتهم فلا يوجد حامٍ لأرواح أهل فلسطين العرب من عدوان اليهود المسلح»^(٩٧)، ثم حمل بريطانيا المسؤولية كاملة، إذ إنه لا يمكن أن يصد هذا الخطر إلا بريطانيا.

وهكذا تحول الملك عبد العزيز إلى أسلوب العمل المباشر - أسلوب المجابهة الحربية - لصد الخطر الصهيوني عن فلسطين، عندما أيقن أنه لا مناص منه، ولم يتردد في إرسال طابور من جنده النظامي لينضم للقوات المصرية ويقا تل مع صفوفها، تضامناً مع جيوش سوريا والعراق، ولبنان، والأردن^(٩٨)، مدركاً بذلك أن الصراع قد انتقل من كونه صراعاً داخلياً بين العرب واليهود المدعومين من بريطانيا وأمريكا في فلسطين، إلى صراع عربي - إسرائيلي، ذي طابع دولي وأن هذا الصراع يهدد المنطقة العربية كلها.

وقد ظل الملك عبد العزيز مقتنعاً أن تفرق العرب وتخاذلهم هو السبب في ضياع فلسطين، وهزيمة العرب أمام إسرائيل في عام ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م^(٩٩).. وأن نصرهم لن يكون بطلب مناصرة غيرهم، ولكن باتحادهم، واعتمادهم على أنفسهم. وكانت استراتيجيته الماضية تقوم على محاولة كسب التأييد البريطاني والأمريكي

لقضية فلسطين وذلك عن طريق توضيح حقائقها والتي طمسها الدعاية الصهيونية، وكان يؤهله لاتخاذ هذا الموقف علاقته ببريطانيا وأمريكا، وسنده للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، وثقته في المبادئ البريطانية الأمريكية القائمة على مناصرة الحق والعدل، وقناعته التامة بعدالة القضية الفلسطينية. وأن حلها لن يكون إلا بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ويمنع بيع الأراضي الفلسطينية للصهيونيين، وبإيجاد حكم دستوري يمكن أهلها من الوقوف بفاعلية ضد مخاطر الحركة الصهيونية على بلدهم، والمستقري لرسائل الملك عبد العزيز ومذكراته ومقابلاته... يرى بوضوح مدى فهمه لطبيعة ومرامي الحركة الصهيونية، ولمخاطرها ليس على فلسطين وحدها وإنما على بلاد العرب الأخرى.

ثانياً - القضية السورية

قلنا إن السياسة السعودية هي في أصلها سياسة إسلامية، ونشاط المملكة السياسي في العالم العربي أو في خارجه قائم على هذه القاعدة، واهتمام الملك عبد العزيز بالقضايا العربية، مثل القضية الفلسطينية، أو السورية أو المصرية، نابع من هذا المنطلق الإسلامي، ومن مفهوم تفسير الصالح العربي في إطار الدعوة الإسلامية، فالعقيدة واحدة، والمصير واحد، والمصلحة واحدة، وقد رأينا في الفصل الماضي كيف أن القضية الفلسطينية كانت بالنسبة له قضية إسلامية تهم كل المسلمين من عرب وغيرهم، وسنرى الآن أن اهتمامه بالقضية السورية، بتخليص سورية من الاحتلال الفرنسي، ومساعدتها على نيل الاستقلال السياسي، نابع من عوامل عدة، صلات تجارية واجتماعية بين نجد وسورية، فكانت أسواق سورية دائماً مفتوحة للنجديين، ثم الصلات القبلية بين البلدين، والجاليات الموجودة هنا وهناك، ثم التزاوج والاختلاط الذي حدث عبر القرون، وارتباط سورية جغرافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً بفلسطين والتي كانت شغل الملك عبد العزيز الشاغل، ثم اتصالها الجغرافي بالأردن والعراق، الدولتين الهاشميتين على الحدود الشمالية للمملكة ومطامع الهاشميين فيها، ومحاولة ضمها إلى دول الطوق الهاشمية، التي كانت تطوق الملك عبد العزيز من الشمال، الأمر الذي لا يريده الملك عبد العزيز، ويسعى دائماً لجعل سورية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة لا يحكمها غير أبنائها.

والواقع أن صلة الملك عبد العزيز بالقضية السورية بدأت منذ أن كان سلطاناً على نجد، وقبل أن يدخل الحجاز، فقد اتصل به بعض القوميين السوريين من أعضاء جمعية «الفتاة» بعد احتلاله الأحساء، وكانوا قد اتصلوا برجال حزب «العهد»

العسكري في العراق، وبشريف مكة، وبالشيوخ مبارك، باحثين عمن يساعدهم في التخلص من الأثر (١٠٠).

رأى جلالته أنهم ذوو تفكير خيالي، ومحدثون بارعون، ورأى أن مشروعاتهم غير واقعي، أي أنه غير قابل للتحقيق في الوقت الحاضر، ذلك أن الدولة العثمانية كانت تحظى بسند بريطانيا والتي كانت سياستها تقوم على مبدأ المحافظة على أملاك الدولة العثمانية، كما أن مبدأ الانفصال عن الدولة كان فكرة طارئة في أذهان بعض العرب السوريين ولم تكن قد تبلورت بعد، كما أنها كانت لا تحظى بتأييد القادة العرب المسلمين، ولذا رفض جلالته أن ينساق وراء عرضهم، فقد كان غرضه آنذاك هو توحيد الجزيرة، وما يتصل به من أمور، مثل توطين البدو إلخ... وبعد فرض الانتداب على سورية بدأت بعض رجالاتها يتصلون بالعواصم العربية ليعرفوا موقف حكامها من عزم سورية على النضال في سبيل استقلالها، فكان من الطبيعي أن يتصلوا بالملك عبد العزيز، فاتصل به وفد برئاسة خالد الحكيم في عام ١٣٤١هـ / ١٩٢٢م حيث وجدوا استعداداً لمساندتهم، وتفهماً لحق سورية في الاستقلال (١٠١)، ومن ثم بدأ بعض رجالات الحركة الوطنية في سورية يصلون إلى بلاط جلالته، وانخرط بعضهم في خدمته مثل محمد كامل القصاب الذي عمل مديراً للمعارف، ومحمود حمدي، وخالد الحكيم نفسه، ثم الشيخ يوسف ياسين الذي وصل الرياض في عام ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م مندوباً عن حزب الاستقلال العربي لإيجاد صلة مباشرة مع ابن سعود، الذي استبقاه فصار من كبار رجال حاشيته، حيث عمل رئيساً لسكرتاريته ورئيساً للشعبة السياسية (١٠٢). فكان هؤلاء الرجال هم همزة الوصل بين دمشق والرياض، قاموا بدور كبير في انسجام مواقف الملك السياسية، واتجاهات الحركة السورية، إذ إن جلالته كان يهتم بتلك الحركة لاقتناعه

بأن مصير سورية يؤثر كثيراً على واقع ومصير البلاد العربية المجاورة، لموقع سورية الاستراتيجي الهام من فلسطين ومصر والأردن والعراق، كما أنه كان مدركاً أن وقوع سورية تحت الانتداب الفرنسي لا يمكنه من التدخل مباشرة في شؤونها الداخلية، وأن مشاغله الداخلية وقلة إمكاناته تحد من مساعدته للوطنيين السوريين مساعدة فاعلة، هذا على الرغم من إنشائه لوكالة له في دمشق عام ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م لرعاية أعمال التجار النجديين، التي كان على رأسها مثله الشيخ فوزان السابق، الذي استطاع بكرمه ونشاطه أن يبني له مركزاً ممتازاً في دمشق.

تغير هذا الموقف بعد دخوله الحجاز، فازداد اهتمامه بأمر سورية، من ذلك اهتمامه بالثورة التي اندلعت في سورية سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م، فقدم لها المال والسلاح، وفتح أبواب بلاده القريبة من الحدود مثل الجوف وقريات الملح، وسكاكه للمجاهدين السوريين، كما أنه قدم لهم بناءً على طلب شكري القوتلي بعض الأراضي لزراعتها، وازدادت صلته بالزعماء السوريين الذين صاروا يقصدونه كل حين^(١٠٣).

كان من نتائج الثورة السورية اقتناع فرنسا بعدم قدرتها على حكم سورية حكماً مباشراً والموافقة على إنشاء جمعية تأسيسية تضطلع بانتخاب حكومة وطنية تقوم بعقد معاهدة مع فرنسا، وتختار تلك الجمعية نظام الحكم ثم تضع دستوراً للبلاد، يكون بمثابة الإعداد للاستقلال السياسي، وقد كان هناك شبه إجماع بين أعضاء الجمعية على إعادة الملكية إلى سورية، ولكنهم لم يتفقوا على شخص الملك،^(١٠٤).

لكن الملك عبد العزيز كان مهتماً اهتماماً ملحوظاً بأمر الحكم في سورية، خاصة احتمال تولي أحد أفراد الأسرة الهاشمية عرش سورية، وقد كان هذا الاحتمال وارداً إذ إن بعض الأصوات كانت تنادي بتولية الملك علي بن الحسين ذلك العرش،

ولكن انقسام السوريين بين النظام الملكي والجمهوري، وكان الأكثرية يؤيدون الجمهورية، جعل من أمر توليته أمراً صعباً^(١٠٥)، كما أن الفرنسيين أصحاب الانتداب على سورية كانوا ينظرون للأسرة الهاشمية - بسبب ارتباطها بالسياسة البريطانية في المنطقة - نظرة ارياب إن لم تكن نظرة عدااء ، وعلى الرغم من كل هذه المصاعب التي كانت تقف في وجه تولي أحد الهاشميين عرش سورية إلا أن الملك عبد العزيز أولى الأمر اهتماما كبيرا، فاستدعى ممثله في دمشق الشيخ كامل القصاب، وكلفه بمعارضة مخططات المؤيدين لأحد أبناء الأسرة الهاشمية، والعمل على أن لا يذهب عرش سورية لأحدهم، واختار السوريون في جمعيتهم التأسيسية النظام الجمهوري في سنة ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م.

تأكدت هذه الروابط بين الملك عبد العزيز وسورية حينما تم في ٢٩ جمادى الآخرة عام ١٣٥٠هـ الموافق ١٠ نوفمبر ١٩٣١م توقيع اتفاقية صداقة بين حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها وبين حكومة الجمهورية الفرنسية بالنيابة عن سورية ولبنان، وقعها الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير الخارجية نيابة عن الحكومة السعودية، ووقعها مسيو / مبغريه، القائم بأعمال فرنسا في جدة، والاتفاقية من ثمانية عشرة مادة مقسمة إلى أحكام عمومية، وأحكام تتعلق بالعشائر، وأحكام تتعلق بالتجارة وأخيراً أحكام مخصوصة. وترمي في مجملها إلى توثيق العلاقات الودية بين سورية ولبنان وحكومة الحجاز ونجد وملحقاتها، من طرق عدة، منها عدم المساعدة على أية أعمال تخل بالسلام أو الأمن العام في كل منهما، ومعاملة رعايا البلدين فيما يخص الإقامة والضرائب وممارسة الصناعات والحرف والمهن والتجارة والملاحة بالأفضلية على غيرهم. ثم قررت الاتفاقية في مادتها الثالثة تبادل التمثيل القنصلي بين البلدين بغرض رعاية رعاياهما، ونصت المادة الرابعة على تسهيل الحج للسوريين واللبنانيين

وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، والمادة السادسة بحرية الرعي لرعايا البلدين، والسماح لهم بالرحيل لأجل الرعي، على أن يكون ذلك بعد إبلاغ الدولة التي يراد الرعي في أراضيها، وتخضع هذه القبائل أثناء إقامتها لجميع أنظمة وقوانين الدولة المضيفة، وكذلك على رؤساء العشائر الذين لهم بيارق (أعلام) عدم رفع بيارقهم في أراضي الدولة الأخرى، ثم وتطرق بقية مواد الاتفاقية إلى تسوية الأمور الناشئة عن الاعتداءات وما شابه، والتي تقع من قبيلة ضد قبيلة أو أفرادها - في البلدين وطرق حسم النزاعات القبلية الناشئة بين قبائل الطرفين المتعاقدين، كما أن مواد الاتفاقية الخاصة بالتجارة تتحدث عن ضرورة استمرار المفاوضات لعقد اتفاق بخصوص المسائل الجمركية والاقتصادية بين البلدين، وعن منع رؤساء القبائل من تحصيل رسوم على القوافل والمتاجر، وعن ضرورة حمل القوافل التجارية الذاهبة من بلد إلى آخر شهادة مصدر حاوية لكل تفاصيل البضائع التي تحملها القافلة، إلخ، وأن تودع أسلحة القوافل في النقاط الحدودية، وأخيراً قررت الاتفاقية أن مدتها سبع سنوات، وتستمر سارية إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر بعزمه على نقضها في مدة أدناها ستة أشهر... وبعد تبادل بعض المذكرات التوضيحية بين الجانبين، صودق على الاتفاقية وأصبحت سارية^(١٠٦)

ولعل أهم ما يميز هذه الاتفاقية هو حديثها عن عدم المساعدة على أية أعمال تخل بالأمن أو السلام العام، ثم تقريرها أن القوافل الذاهبة إلى بلد الطرف الآخر تضع أسلحتها عند نقاط الحدود، والنقاط المتعلقة بذلك، لأن الناظر لحقيقة الاتفاقية يرى فيها حرصاً زائداً من سلطات الانتداب الفرنسي على تنظيم العلاقة بين حكومة الحجاز ونجد وبين سورية ولبنان بحيث لا تستطيع الأولى مساعدة الثوار السوريين ضد قوات الانتداب، وكذلك حتى تتأكد فرنسا من عدم تهريب الأسلحة

للثوار من أراضي الحجاز أو نجد، وبمعنى آخر كأنما أرادت السلطات في سورية أن تقضي على كل أنواع المساعدات التي ربما كانت تصل إلى مناوئها السوريين من السلطات السعودية، والتي ربما كانت تخشى آنذاك من التطلعات الهاشمية أكثر من خشيتها من أي أمر آخر، وعليه عملت على عدم إثارة فرنسا، وتقليص سندها للحركة الوطنية السورية إلى السند المعنوي، مع الاحتفاظ بموقفها الرافض للسيطرة الأجنبية في بلاد العرب، كمبدأ سياسي ثابت، وعليه لابد من النظر إلى علاقات الملك عبد العزيز بفرنسا التي بدأت في التحسن بعد هذه الاتفاقية، إلى أن ذلك أمر مرحلي خاضع للظروف التي كانت تمر بها سورية من جانب، وتمر بها حكومة الحجاز ونجد من جانب آخر، إذ سرعان ما تبدل الأمر

فعندما أعلنت حكومة فرنسا الحرة والحكومة البريطانية استقلال سورية ولبنان، كان الملك عبد العزيز من أول المؤيدين لذلك الاستقلال^(١٠٧) ولانتخاب شكري القوتلي زعيم حزب الكتلة الوطنية لرئاسة الجمهورية عام ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٣م، والذي كان على صلة شخصية به، ولذلك كانت المملكة من أوائل الدول العربية والأجنبية التي اعترفت باستقلال سورية ولبنان... ووقفت بعد ذلك مدافعة عن حقوقهما، ولعل أوضح مثال لذلك هو موقف الملك عبد العزيز واحتجاجه على الحكومة الفرنسية يوم أن ألغى مندوبها الدستور اللبناني، وثار اللبنانيون فأعلنت السلطات الفرنسية الأحكام العرفية وتعطيل مجلس النواب، ثم اعتقلت رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء ومعظم الوزراء والنواب، كان لهذه الاجراءات التعسفية وقع سيئ في البلاد العربية، فأحتج الملك عبد العزيز بإرسال عدة برقيات إلى تشرشل رئيس الوزارة البريطانية، وإلى الرئيس الأمريكي روزفلت، وإلى رئيس جمهورية فرنسا، طالباً منهم الوقوف في وجه هذه الاجراءات القاسية، بإطلاق سراح المعتقلين، وإعادة الهدوء والطمأنينة إلى أهل البلاد^(١٠٨)

وأمام هذا الضغط اضطرت بريطانيا لأن تؤكد استقلال سورية ولبنان، وأنه غير مرتبط بنهاية الحرب، واستمرت حركة المطالبة بالاستقلال والتي كان يدعمها الملك عبد العزيز خاصة في المجالات الدبلوماسية، فمثلاً عند اجتماعه بالرئيس روزفلت في البحيرات المرة في عام ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م، أثار مسألة استقلال سورية ولبنان، وطلب منه تأييد ذلك المطلب، فأكد له روزفلت أن لديه وعداً من الحكومة الفرنسية (لجنة الجزائر) بمنح سوريا ولبنان الاستقلال، وأنه سيساند هذا المطلب بكل الوسائل (ماعد القوة الحربية) إذا مانكتت فرنسا بوعداها^(١٠٩)

كذلك احتج الملك عبد العزيز على تصرفات فرنسا، وعن تنكرها لوعدها باستقلال سورية ولبنان، وذلك عندما حاولت فرنسا بعد نهاية الحرب أن تقيد ذلك الاستقلال بعقد اتفاقات جانبية تعطيها قواعد استراتيجية وامتيازات اقتصادية وثقافية، واحتج السوريون وخرجوا في مظاهرات كبيرة قابلتها فرنسا بقوة السلاح، وكذلك طلب جلالته من المفوض الأمريكي في جدة أن يستفسر من حكومته إذا كان باستطاعة شعب سورية ولبنان الاعتماد على مساعدتها في حال إصرار فرنسا على وضع شروط سياسية وحربية تحد من استقلال بلادهم، فردت الحكومة الأمريكية بأنها تؤيد شعب سورية، وأنها ستطلب من فرنسا الوفاء بوعداها، وتسوية المسائل المرفقة^(١١٠)

والواقع أن كل احتجاجات الملك عبد العزيز كانت نابعة من تصرفات فرنسا وعدم التزامها بمنح الاستقلال لسوريا ولبنان، وبإصرارها على البقاء ولو بالقوة، ومن ذلك قصصها لبعض المدن السورية عندما ازدادت معارضة أهلها لسياسات فرنسا، فأحتج جلالته على هذه التصرفات لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية طالباً منهما التدخل لحل القضية السورية، ووقف سياسة العنف من جانب فرنسا،

وأشار إلى أن موقف فرنسا من هذه المسألة سيحدد علاقاتها ببقية العرب، كما أنه طلب من السوريين الإخلاء إلى الهدوء مؤكداً لهم أن الحلفاء لن يتوانوا في حل قضيتهم العادلة، وقد اتضح فيما بعد أن سياسة فرنسا الدموية في تعاملها مع السوريين لم تتوقف إلا بعد تدخل القوات البريطانية، ودخولها إلى سورية حيث أجبرت القوات الفرنسية بالرجوع إلى ثكناتها.

وربما كان هذا التدخل والذي أيدته الحكومة الأمريكية استجابةً إلى حد ما إلى احتجاج الملك عبد العزيز لديها، وربما كان لأسباب تخص السياسة والمصالح البريطانية، المهم أن الحكومة الأمريكية كتبت إليه تخبره بأن التدخل العسكري البريطاني اتخذ بناء على موافقة الحكومتين البريطانية والأمريكية، وأن الحكومة الأمريكية تؤيد استقلال سورية ولبنان^(١١١).

ناقشت الجامعة العربية حوادث الاعتداءات الفرنسية على سورية ولبنان في أوائل جمادى الآخرة ١٣٦٤هـ/ يونيو سنة ١٩٤٥م. وكان موقف المملكة على لسان مندوبها يوسف ياسين استنكار أعمال فرنسا الوحشية، واقتراح تشكيل لجنة تتولى متابعة أحداث المسألة السورية، والعمل على تنفيذ مطالب شعبها^(١١٢) وكذلك كان موقف المملكة في مؤتمر سان فرانسيسكو الوارد على لسان ممثلها الأمير فيصل، التأييد المطلق للمسألة السورية، والمطالبة بجلاء القوات الأجنبية عنها، خاصة وأن ذلك الوجود يتنافى وميثاق المنظمة الدولية، ونتيجة للضغط العالمية على فرنسا، خاصة من جانب حلفائها، تم الجلاء عن سورية ولبنان في ربيع الآخر ١٣٦٥هـ/ ٧ أبريل ١٩٤٦م.

نشطت الأحزاب السياسية ذات الآراء المتضاربة في سورية ولبنان بعد الاستقلال، وبدأت بعض الأفكار الوحدوية تطرح على الساحة السياسية، فتجد

قبولاً من بعض الجهات التي كانت تؤمن بالفكر القومي، وبفكر الوحدة العربية، من تلك الآراء ماذاع آنذاك من أن زعماء الأسرة الهاشمية في العراق والأردن يرسمون الخطط لضم سورية ولبنان كليهما أو ضم سورية وحدها إلى النفوذ الهاشمي، وترك لبنان يتمتع باستقلال ذاتي كالذي تمتع به أيام الحكم العثماني، وقد وجدت فكرة ضم سورية إلى الأردن أو إلى العراق بعض الرواج، وكان من نتيجتها إلى جانب أسباب أخرى أن تعرضت سورية في أعقاب استقلالها إلى هزات وانقلابات سياسية عنيفة متلاحقة، حتمت على المملكة العربية السعودية الاهتمام بأحداث سورية مرة أخرى^(١١٣)

كان أولى تلك الانقلابات انقلاب حسني الزعيم في جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ/ ٣٠ مارس ١٩٤٩م، الذي جاء نتيجة مباشرة لأحداث فلسطين، وقف الملك عبد العزيز موقف المترقب من هذا الانقلاب وذلك للصلة الشخصية التي كانت تربطه بشكري القوتلي، وعليه فقد اعتبر وقوع الانقلاب مساساً بالأوضاع الشرعية في البلاد، وازداد حذره عندما رأى أن حسني الزعيم بدأ يؤيد مشروع «الهلل الخصب» ، وهو مشروع بريطاني أساساً، جاء وريثاً للفكرة البريطانية القديمة الداعية إلى مشروع «الاتحاد العربي» - خطة لورنس - وكانت بريطانيا ترمي من مشروع الهلال الخصيب إلى توحيد سورية ولبنان وشرقي الأردن أولاً ثم اتحادهما مع العراق تحت تاج الملك عبد الله، والملك فيصل الثاني (حفيد فيصل الأول)، على أن يتألف مجلس وصاية من الملك عبد الله، والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، وكل من رئيس الجمهوريتين السورية واللبنانية، ورئيسي الطائفتين الشيعية والمرونية^(١١٤)، وربما كان تأييد حسني الزعيم لهذا المشروع ناتجاً عن اعتبارات تتعلق باقتصاد سورية، وربما كان لكسب سند الجمهوريين السوريين الذين وافقوا على

الاتحاد مع العراق على أن يتخلى عن النظام الملكي، الأمر الذي كان يتنافى مع أهداف بريطانيا في إخضاع سورية للسيطرة الهاشمية، ومدفوعاً بالعامل الاقتصادي والرغبة في التقدم الاقتصادي السريع لبلاده، فقد وقع حسني الزعيم اتفاق «التابلاين» في رجب ١٣٦٨هـ/ ١٦ مايو ١٩٤٩م^(١١٥).

كان حسني الزعيم تواقاً للحصول على الاعتراف الدبلوماسي بنظام حكمه، وهذا مادعاه إلى أن يغير سياسته تغييراً كبيراً، فأعلن عن تخليه لمساندته لمشروع سورية الكبرى، و مشروع الهلال الخصيب، وأحدث بذلك تقارباً بينه وبين المملكة العربية السعودية التي أعلن ملكها عبدالعزيز إزاء كل هذه الأحداث أنه مازال حريصاً على مستقبل سورية وسيادتها، وعلى حماية استقلالها، كما أن امضاء سورية لاتفاقية التابلاين وجد ترحيباً من السعودية، إذ إنه كان يضمن لها زيادة في الدخل، ولذلك اعترفت بنظام حكم حسني الزعيم وتعهدت بتقديم المساعدات له^(١١٦) وقالت توضيحاً لموقفها ذاك أن المملكة لا يهملها إلا أن ترى شقيقاتها في رغد من العيش، وبحبوحه من الاستقلال الداخلي والخارجي ضمن ميثاق الجامعة، والمملكة حريصة على استمرار استقلال كل دولة عربية، وهي تمقت سياسة التدخل والعدوان، وإن أي أمر داخلي في أي دولة عربية يخص تلك الدولة، وليس للدول العربية إذا اقتضى الأمر إلا أن تصلح ذات البين دون أن يتجاوز تدخلها هذا النطاق، والمملكة تحافظ على سلامة الوحدة العربية، وأمن الشرق العربي^(١١٧)

قام انقلاب ضد حسني الزعيم قاده سامي الحناوي في رمضان ١٣٦٨هـ/ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٩م^(١١٨) وأعلن الحناوي أهدافه السياسية ومنها مسألة الاتحاد مع العراق ومشروع الهلال الخصيب، والذي بدأ ينتعش من جديد، وكان من آثار تلك السياسة حدوث تباعد بين النظام الجديد وبين مصر والمملكة العربية السعودية^(١١٩).

وتقارب واضح بينه وبين الأردن والعراق، للدرجة التي بدأت فيها مفاوضات بينه وبينها بهدف قيام اتحاد سياسي وطيد يجمع دولهم الثلاثة، ونشط نوري السعيد وحزبه حزب الاتحاد الدستوري من أجل تحقيق هذه الوحدة، والتي انقسمت حولها آراء أعضاء الجمعية التأسيسية عندما عرض الأمر عليها في صفر ١٣٦٩هـ/ ديسمبر ١٩٤٩م، قسم يؤيد اتحاد البلدين تحت التاج الهاشمي، وقسم يعارض قيام الاتحاد، والواقع أن المشروع عارضته الأكثرية السورية واللبنانية، والذي لم يكن «سورية الكبرى» وإنما «العراق كبير»، وقد قلنا سابقاً أن بريطانيا كانت وراء المشروع وكانت تؤيده تأييداً كاملاً لأنها كانت ترى فيه الفرصة الكبيرة لتقوية نفوذها في المنطقة، في حين أن فرنسا والولايات المتحدة عارضتا المشروع وأخذتا تعملان على إحباطه وفشله، ووصفته بأنه تدبير اشترك فيه كل من بريطانيا وحكومة نوري السعيد.

أثار المشروع بالطبع معارضة المملكة العربية السعودية، ومعارضة مصر، باعتباره تصدعا في صفوف الدول العربية، «ومنافيا للقوانين الدولية، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، ومناقضا لميثاق جامعة الدول العربية مناقضة صريحة لنصه وروحه وأغراضه وأهدافه، كما أنه مناقض للمادة الثامنة من ميثاق الجامعة مناقضة لاتقبل التأويل»^(١٢٠)، كما أنه هدم لكيان دولتين من دول الجامعة العربية. هذا هو موقف المملكة من المشروع، وهو الموقف الذي تضامنت معه مصر وأيدته كل التأييد، حيث اعتبرت الدولتان (مصر والمملكة) المشروع تهديدا لاستقلال سورية.

وفي عام ١٣٧١هـ - ديسمبر ١٩٥١م وقع انقلاب آخر قاده (الشيشكلي) وقال إن غرضه هو الحفاظ على النظام الجمهوري، ومنع سورية من الوقوع تحت النفوذ البريطاني^(١٢١)، وكان طبيعياً أن يجدد الشيشكلي المناوئ لمشروع سورية الكبرى علاقات الصداقة مع مصر والمملكة العربية السعودية، حيث زار المملكة على رأس

بعثة عسكرية، وعقد اتفاقاً مع الملك عبد العزيز حصلت سورية بموجبه على ستة ملايين من الدولارات^(١٢٢)، وكانت علاقته حسنه بالمملكة للدرجة التي جعلته يلجأ إلى لبنان ثم إليها عندما قامت الثورة عليه في جمادى الأولى عام ١٣٧٣هـ/ فبراير سنة ١٩٥٤م.

وهكذا نرى أن المسألة السورية كانت موضع اهتمام الملك عبد العزيز منذ وقوع سورية تحت الانتداب الفرنسي، وحتى الإطاحة بحكم الشيشكلي، وأن اهتمامه بها كان نابعاً من كونها قضية عربية إسلامية، هذا إلى جانب العوامل السياسية والاستراتيجية التي تعرضنا لها في صدر هذا البحث، وقد رأينا مساندته لقضية الاستقلال في سورية ولبنان، وتأيده المطلق لزعمائها السياسيين، ثم وقوفه إلى جانب حفظ ذلك الاستقلال وصيانته، من المؤامرات الفرنسية، ومن المطامع الهاشمية الرامية إلى ابتلاع سورية في هلال خضيب، أو في «العراق الكبير»، وكيف أن الملك عبد العزيز حارب كل تلك المحاولات، الأمر الذي أدى في النهاية لإقامة محور سياسي عربي بين الرياض ودمشق والقاهرة وبغروت لمناهضة الهاشميين وتطلعهم إلى الزعامة.

الفصل الثالث

الملك عبد العزيز وقضايا التضامن العربي والإسلامي:

الدعوة إلى التضامن الإسلامي في فكر الملك عبد العزيز ليست دعوة إلى العصبية الدينية، كما أن دعوته إلى الوحدة العربية ليست دعوة إلى عصبية عربية أو عرقية ضيقة، وإنما هما دعوتان مرتبطتان ببعضهما البعض إلى حد التمازج، وإلى الدرجة التي تجعل منهما أمراً واحداً بالنسبة للملك عبد العزيز، ونظرة الملك عبد العزيز هذه نابعة من كون السياسة السعودية، منذ قيام الدولة السعودية الأولى، وحتى قيام دولته، هي في أصلها سياسة إسلامية، وأن نشاط المملكة في العالم العربي أو الإسلامي أو حتى في المجال الدولي قائم على هذه الحقيقة النابعة من عقيدتها الإسلامية، وقد ظل منهاج تلك السياسة تفسير الصالح العربي والإسلامي في إطار الدعوة الإسلامية، والعمل على تعزيز السياسة العربية في إطار العقيدة الدينية والتضامن الإسلامي، وعدم التفريق بين الدعوة للتضامن الإسلامي، والتضامن العربي، والربط بين الأمرين»، كما أن الدعوة للتضامن الإسلامي هي جزء لا يتجزأ من المصلحة العربية لا في شؤون الجزيرة العربية فحسب، بل أيضاً في المحيط العربي، وربما في المحيط الدولي^(١٢٣).

الملك عبد العزيز وقضية الوحدة العربية :

هناك رأيان عن موقف الملك عبد العزيز من الوحدة العربية، لا بد من ذكرهما، ثم الرد عليهما : الأول رأي متحامل على الملك عبد العزيز، إذ يصف موقفه من قضية الوحدة العربية، بأنه موقف ذاتي نابع من مصلحته الشخصية، ويقول إنه موقف «المساند للواقع السياسي A Supporter of political realism فهو رغماً عن

مساندته لبعض الحركات السورية القومية، إلا أنه لم يبد حماساً لمحاولة تجميع بعض الدول المستقلة في كيان وحدوي كبير، فعارض مشروع سورية الكبرى، وكذا مشروع الهلال الخصيب، لاعتبارات خاصه به، هي: خوفه من الهاشميين وتطلعاتهم، وحرصه على سلامة حدوده الشمالية، وسلامة بلاده، كما أنه وقف موقفاً معارضاً من الجهود التي أدت إلى قيام الجامعة العربية، وأنه ظل غير متحمس لقرارات الجامعة العربية فيما بعد، خاصة في أمور الدفاع المشترك^(١٢٤) إنخ... وهذا الرأي كما أسلفنا لا ينصف الملك عبد العزيز، وإنما يأخذ بعض الحقائق من محتواها ومن الواقع المصاحب لها، ويفسرها لغير صالحه، كما أنه لا يبرهن على مايقول، فمثلاً لا يدل على معارضة الملك للمشاريع الوحدوية الكبرى، ويكتفي بإيراد معارضته لمشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب، معطياً القارئ الانطباع بأن كلا المشروعين كانا ينشدان مصلحة العرب جميعاً، ولا يوضح توضيحاً تاماً متعلقتهما وأهدافهما الذاتية، التي كانت في بعض أوجهها لغير مصلحة كل العرب.

أما الرأي الثاني، فهو الذي يقول إن ما قام به الملك عبد العزيز من توحيد لمعظم الجزيرة العربية، كان في الواقع مثلاً للوحدة العربية التي يجب أن نتخذى، بل إنها كانت منارةً اهتدى به القوميون العرب، والمنادون بضرورة إقامة وحدة عربية تجمع شتات العرب. وهذا مثل ماذهب إليه جورج انطونيوس في كتابه «يقظة العرب» Arab Awakening، من أن الدعوة السلفية في نجد كانت أول تعبير عن الإحساس القومي العربي^(١٢٥)، فكلا القولين مبالغ فيه وغير صحيح، فالدعوة السلفية «الدينية» كانت أبعد ما تكون عن الفكر القومي العربي، بل إن نجداً ذاتها كانت - رغم قربها من الشام موطن القومية العربية آنذاك، بعيدة عن ذلك الفكر، ومعزولة إلى حد كبير

عما كان يجري في مشرق العالم العربي، وبنفس القدر نقول إن ما قام به الملك عبد العزيز في الجزيرة العربية كان استرداداً ثم توحيداً لأراضي كان أسلافه في الدولتين السعوديتين، الأولى والثانية، والتوحيد بهذه الصفة هو غير الوحدة التي دعا إليها بعض المفكرين والسياسيين العرب، إن القائلين على أمر الوحدة العربية آنذاك، لم يذكروا في أقوالهم وكتاباتهم، توحيد المملكة كمثال تتوق إليه أنفسهم، فوحدتهم - كما سيتضح لاحقاً - من نوع آخر.

مر تطور الفكرة العربية عند الملك عبد العزيز بأطوار متلاحقة، توضح كلها أن مفهوم العرب عنده كان ظاهر المعالم، ولم يكن كما قال البعض إن مفهوم العرب عنده كان يقتصر على سكان الجزيرة العربية وحدهم^(١٢٦)، فالعرب بالنسبة له - هم العرب - سكان الجزيرة العربية والبلاد العربية، وهناك حادثتان تبرهنان على ما نقول : أولاهما :

أنه عندما كتبت له حكومة الاتحاديين في اسطنبول، بالتوجه لاختضاع الإدريسي للدولة العثمانية، على أن تمده بالسلاح والعتاد، كان رده الرفض، إذ قال إنه عربي ولا يحارب العرب من أجل الدولة العثمانية^(١٢٧)، وقوله هذا يوضح أمرين : مفهومه الواسع لمعنى عربي، وموقفه من الدولة العثمانية وحكمها لبلاد العرب.

وثانيهما: أنه عندما أرسل إليه والي البصرة العثماني سليمان شفيق كمالي باشا (١٩٠٨-١٩١٢م) يسأله رأيه في الوسيلة التي يعالج بها ما عليه بعض العرب من خلاف مع الدولة العثمانية وخروج بعضهم عليها، جاء رأيه يوضح جلياً موقفه من المسألة العربية آنذاك، إذ حمل العثمانيين مسؤولية الشقاق، لأنهم لم يحسنوا إلى العرب، ولم يعاملوهم بالعدل، وأنه فاتهم أن الراعي لا يستقيم أمره في رعيته إلا بالعدل والإحسان، وفاتهم أيضاً أن العرب لا يقبلون الضيم، ويضحون في سبيل

كرامتهم بكل شيء^(١٢٨)، أما فيما يتعلق بعلاقة العرب بالدولة العثمانية فقد اقترح حلين:

دعوة رؤساء العرب إلى مؤتمر في بلد محايد ليقرر : إما أن تكون البلاد العربية كتلة سياسية واحدة يرأسها حاكم واحد، وإما أن تقسم البلاد العربية إلى ولايات ذات حدود مرسومة، ويحكم كل ولاية حاكم كفّ، وتكون هذه الولايات مستقلة استقلالاً إدارياً، وستظل السيادة في كلتا الحالتين للدولة العثمانية التي ستكون مسؤولة عن الدفاع والسياسة الخارجية، ويرى الملك عبد العزيز أن هذه السياسة هي التي ستضمن مصالح الدولة العثمانية، ومصالح العرب، وتحمي الدولة من أعدائها^(١٢٩)، ولكن يبدو أن الدولة العثمانية شكت في الاقتراحين، وأن ابن سعود يريد أن يجمع العرب بواسطتها ولخير نفسه^(١٣٠)، فصرفت النظر عن اقتراحه.

باندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأت الفكرة العربية في ذهن الملك عبدالعزيز (سلطان نجد آنذاك)، تتخذ شكلاً محدداً، فقد تبنى فكرة تجمع حكام شبه الجزيرة العربية، فكتب إلى جيرانه الثلاثة، ابن الرشيد في حائل، والشريف حسين بن علي في مكة، والإمام يحيى في اليمن وإلى أمير الكويت يقترح عليهم الاجتماع للمذاكرة فيما قد يؤدي إلى اتفاق لتوجيه جهودهم يرفع شأن بلادهم «ولانقاذ العرب من أهوال الحرب، ولتتحالف مع دولة من الدول لصون حقوقنا، وتعزيز مصالحنا»^(١٣١).

لم يتلق الملك عبد العزيز رداً إيجابياً على رسالته، فالمصادر تقول إنه لم يرد عليه إلا ابن الرشيد الذي أعلن انحيازه للدولة العثمانية، وهناك من يرى أن الشريف حسين رد بإرسال ابنه الأمير عبد الله إلى حدود نجد للتباحث حول مضمون الرسالة، وأن أمير الكويت رد طالباً من الملك عبد العزيز القدوم إليه لمفاوضة اللورد

هاردنغ الذي سيصل إلى البصرة^(١٣٢) والكل متفقون أن الإمام يحيى لم يجب على الرسالة.

ونحن لانذهب مع القائلين بأن الغرض من دعوة الملك عبد العزيز هذه هي أن «تكون نواة لانضمام باقي الحكام العرب»^(١٣٣)، فالواضح أنها كانت موجهة لجيرانه من حكام الجزيرة المستقلين، وشبه المستقلين - آنذاك، ولم تكن موجهة لغيرهم، إذ إن كل البلاد العربية آنذاك كانت إما تحت الحكم الأجنبي، أو ولاية من ولايات الدولة العثمانية، ولم يكن هناك حكام عرب ستكون الدعوة نواة لانضمامهم، كما أن الظروف التي كان الملك عبد العزيز يمر بها، وهو يؤسس دولته، وظروف الحرب لم تكن لتدعه يفكر في مصير البلاد العربية الأخرى خارج حدود الجزيرة العربية، أضف إلى ذلك النفوذ البريطاني القوي المسيطر على المنطقة آنذاك.

بانتهاء الحرب العالمية الأولى، ووقوع معظم البلدان العربية تحت السيطرة الأجنبية، بدأ مفهوم الوحدة العربية يبرز في بعض أحاديث وخطب الملك عبد العزيز، ففي حديث أدلى به للرحالة اللبناني. أمين الريحاني عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٢م، يسطر الملك بعض آرائه حول الوحدة العربية فيقول:

إنه يريد الوحدة العربية، ويساعد على تحقيقها، فيحضر اجتماعاً لهذه الغاية، ويقبل الزعامة والبيعة ملكاً على البلاد العربية كلها، لاعتقاده أنه أهل لها ويستطيع تعزيزها، وإذا لم تتحقق الوحدة فإنه ينضم إلى أي حلف عربي أو ائتلاف من أمراء العرب لتعزيز شؤونهم معنوياً وسياسياً ولضمان مصالحهم الاقتصادية المشتركة، وإذا لم تكن الوحدة أو الحلف فهو على سياسته يحالف أي دولة تكون المصالح مشتركة بينها وبينها^(١٣٤).

وواضح من الحديث أعلاه، أن الملك عبد العزيز كان يرى أن الوحدة العربية هي الغاية الأسمى، وأن الحلف العربي، أو الائتلاف بين أمراء العرب هو المرحلة الأدنى، أما التحالف مع دولة أخرى (وأغلب الظن أنها دولة أجنبية كبريطانيا) فهي أدنى المراحل، وعلى هذا النسق كان فكر الملك عبد العزيز حول مفهوم الوحدة العربية يتطور في ظروف فترة مابعد الحرب العالمية الأولى، وكان مدركاً كل الإدراك أن هذه الوحدة لن تتحقق بنطاقها الواسع في مثل تلك الظروف العالمية، وأنها لم تخرج عن كونها مجرد آمال وأمانى، وأنها لازالت في أذهان بعض الحكام العرب فكرة ضيقة ومحدودة، وأن مصالحهم الذاتية لازالت أقوى من المصلحة القومية، بل إنها تقف أحياناً في طريقها.

أصبح الملك عبد العزيز بعد ضمه للحجاز حاكماً لأكبر دوله في شبه الجزيرة العربية، وتغير موقفه من حاكم لإقليم نجد المعزول وما جاوره إلى حاكم ذو صلات متزايدة بالعالم الخارجي عامة، وبالعالم الإسلامي على وجه الخصوص، وامتدت دولته من الخليج العربي إلى البحر الأحمر، وكبرت مسؤولياته، وزاد معها اهتمامه بالعالمين العربي والإسلامي، وكان عليه القيام بدور بارز ومهم في شؤونهما، ولكن بعد تركيز حكمه في الحجاز، وبعد تسوية مشكلاته مع جيرانه، خاصة العراق وشرقي الأردن، والناجمة عن عدم ترسيم الحدود بصفة واضحة معهما، مما أدى إلى اقتتال القبائل الحدودية، ولم ينته التوتر إلا عندما رسمت تلك الحدود بصفة نهائية^(١٣٥)، وعن طريق سلسلة من الاتفاقيات مع الكويت والأردن والعراق.

وبتوطد مركزه في الحجاز قبل الملك عبد العزيز الحد من الصراع الأسري الناشب بينه وبين الهاشميين، فاجتمع بالملك فيصل بن الحسين، ملك العراق على ظهر الطراد البريطاني «الوين» في مصب شط العرب في ١٣٤٨ هـ / ١٩٣٠ م وأسفر

الاجتماع عن مشروع معاهدة صداقة وحسن جوار أبرمت في العام التالي في ذي الحجة ١٣٤٩هـ/ أبريل ١٩٣١م وجاء في ديباجتها أنها عقدت بناءً على رغبة العاهلين في بذل ما يستطيع لجمع شمل الأمة العربية وتوحيد كلمتها، واشتملت على اعتراف متبادل، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، والتعهد بمنع الغزو والاعتداء بين عشائر البلدين، وتنظيم مسائل الحدود^(١٣٦).

استمر اتجاه تحسين العلاقة بالجيران، والتقليل من الحد من الصراع بين البيت السعودي والهاشمي «فشمل شرقي الأردن» حيث وقعت اتفاقية صداقة وحسن جوار بين الجانبين في ٥ ربيع الآخر ١٣٥٢هـ الموافق ٢٧ يوليو ١٩٣٣م، وقعها عن الجانب السعودي فؤاد حمزة وكيل وزارة الشؤون الخارجية، وعن الجانب الأردني توفيق أبو الهدى رئيس وزراء إمارة شرق الأردن بالوكالة، والمعاهدة التي تحتوي على أربعة عشرة مادة، وبروتوكول تحكيم، وملحق، ترمي إلى تأسيس علاقة ودية بين البلدين، عن طريق تسوية مشكلات الحدود الناتجة عن تحركات القبائل في تلك الجهات، وكذلك عن اعتداءاتها المستمرة على الحدود^(١٣٧)، ومن ثم فمعظم مواد هذه الاتفاقية خاصة بحسم منازعات الحدود، وكيفية ذلك، فهي مثلاً تقرر في مادتها الثالثة، والمواد التي تليها «تعيين مأمورين مخصصين في المناطق المجاورة للحدود يكونا مسؤولين عن تنظيم التعاون العام وعن القيام بالتدابير الضرورية لتأمين تطبيق أحكام هذه المعاهدة، وعليهم (أو من ينوب عنهم) المخاطبة فيما بينهم لأجل التعاون، وحل المشكلات التي تحدث من وقت لآخر على الحدود وبين العشائر»، والاتفاقية كما نرى خطوة في سبيل إحلال الثقة محل الشك، والإخاء محل ما خلفته الحوادث الماضية من ضغائن وخوف في النفوس، وهي من ثم تطور هام في مفهوم العلاقات العربية - العربية، والخروج بها من حيز التنافس والتنازع

إلى مجال أرحب هو حسن الجوار والصداقة، وبناء الثقة وجسور التفاهم وصولاً إلى طور جديد في تركيز مفهوم الفكرة العربية.

يتجلى هذا التطور في الفكرة العربية في شيء من الوضوح في معاهدة الطائف الموقعة في ٦ صفر ١٣٥٣هـ الموافق ٢١ مايو ١٩٣٤ بين المملكة العربية السعودية واليمن، لانتهاء الخلاف بينهما^(١٣٨). وقد جاءت تلك المعاهدة مثلاً للتسامح، ووصفت بأنها «تعلم الغرب مبدأ التسامح» والواقع أن المعاهدة حظيت بالكثير من تقرّظ الكتاب، وبإشارات إليها وتعليقات عليها في بعض الصحف الأجنبية «كالتمس اللندنية» مثلاً. ففيها التضامن والتعاون، والقناعة من كل جانب، فلم يطمع جانب في جانب، وقد قابلها المسلمون والعرب بالسرور، ورأوا فيها خطوة في طريق وحدة الأمة العربية.

والمعاهدة تتكون من ثلاثة وعشرين مادة، وعهد تحكيم، وثلاث رسائل متبادلة^(١٣٩) وقد وقعت كما تقول ديباجتها رغبة من البلدين لانتهاء حالة الحرب التي كانت قائمة «لسوء الحظ» بينهما، «ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية، ورفع شأنها، وحفظ كرامتها، واستقلالها». ولتأسيس علاقات ثابتة بين بلديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة، وحباً في تثبيت الحدود بين بلديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وروابط الأخوة العربية والصداقة الإسلامية^(١٤٠)، وقد وقعت المعاهدة على أن يكون الفريقان المتعاقدان «عضواً واحداً أمام المللّات المفاجئة، وبنيناً متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية»^(١٤١).

ولم تقتصر الاتفاقية على وضع حد للحرب، وحل المشكلات التي أدت إليها، وتعيين الحدود المختلف عليها. وتبادل الاعتراف بالاستقلال التام المطلق، وعدم تحصين الحدود في مساحة خمسة كيلومترات من كل جهة، بل نصت على تعهد

الفريقين بأن يعدا: «أمتهم أمة واحدة» تجمعهما روابط «الأخوة الإسلامية العربية» وأنهما سيبذلان قصارى جهدهما في جميع المواقف لما فيه خير تلك الأمة ورقبها غير مضميرين لأحدٍ عداً، كما قضت المعاهدة في حالة وقوع اعتداء خارجي، بمعاونة المعتدى عليه منهما المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة، والوقوف على الحياد التام سرّاً وعلناً، والبحث في أنجع السبل لضمان سلامة بلاده ومنع الضرر عنها، كما قضت بإمكان توحيد التمثيل السياسي في البلاد الأجنبية بحيث ينوب ممثل أحد الفريقين عن الفريق الآخر في المكان الذي لا يكون له ممثل فيه، «وفي حالة وجود ممثل لكل منهما فعلى الممثلين المفاوضة والاتفاق على خطة واحدة لمصلحة البلدين اللذين هما أمة واحدة»^(١٢).

ولعل أهم مالفت نظر الصحف وأصحاب الرأي في هذه الاتفاقية هو ترديدها لعبارة «الأخوة العربية والصداقة الإسلامية»، وما تنطوي عليه هذه العبارة من الاعتراف بوحدة الأمة العربية مع اختلاف بقاعها، ومن جعل هذا المبدأ أساساً للتعامل بين ملوك العرب ورؤسائهم، وكان لذلك صدى في البلاد الأجنبية التي تربطها روابط المصالح والنفوذ بالدول العربية، فقد قالت «التيمس» اللندنية، كما أوردت ذلك أم القرى، أن هذه العبارة التي تبدو لأول مرة في معاهدة بين عاهلين عربيين يجب أن تسترعى اهتمام العالم الأوربي^(١٣)، والتيمس ربما تريد أن تنبه الحكومة البريطانية ذات النفوذ في المنطقة إلى أخذ ظهور هذه المشاعر العربية بين حاكمين عربيين.

تعدى مدح الاتفاقية والثناء عليها الكتاب العرب إلى الحكام العرب، فقد أبرق الملك غازي الملك عبد العزيز مهتئاً، ورد عليه الأخير ببرقية حظيت ببعض التعليقات في الصحف إذ إنه قال إن هذه الأخوة هي التي سعيينا ونسعى لها، وهي

لجمع كلمة العرب والتآخي بينهم، وقطع الملك عبد العزيز على نفسه عهداً بأن يعمل «على كل ما يجمع به الله كلمة المسلمين عامة، والعرب خاصة»، ودعا ملوك العرب وحكامهم للعمل على توحيد جهودهم لما فيه سلامة أوطاننا وكياننا «وعز شعبنا العربي» وسأل الله في الختام أن يوفق الجميع «للمعمل لما فيه حياة الأمة الإسلامية، وتوطيد الأخوة العربية»^(١٤٤)

وعليه يمكن القول إن اتفاقية الطائف توضح حرص الملك عبد العزيز على أمور ثلاثة :

أولاً وحدة الجزيرة العربية، وحفظها من الأخطار الخارجية ككيان صغير، فشعب الجزيرة شعب واحد.

وثانياً : حرصه على الوحدة العربية، فهو يتحدث في برقيته للملك غازي عن «الأخوة العربية» وعن ضرورة جعلها أساساً للتعامل بين الأقطار العربية، كما أنه يدعو إلى «اتحاد بين تلك الأقطار الشقيقة».

ثالثاً : حرصه على الوحدة الإسلامية، وضرورة جمع شمل المسلمين عامة، وفوق هذا وذاك فإن المعاهدة وتصريحات الملك عبد العزيز تشير إلى ظاهرة انتقال الاهتمام بالوحدة العربية من صفوف الشعب والمثقفين إلى صفوف الحكومات، فصارت إلى التنفيذ أقرب، فقد كانت حركة الوحدة العربية حتى ذلك الوقت حركة «شعبية» غير رسمية يتولاها مفكرون في مختلف البلاد العربية، وبتحولها إلى حركة رسمية يتولى أمرها الحكام، فقد قوي عودها، وزالت عنها عقبات الشك والتخوف التي كانت تقف حجر عثرة في سبيل تحقيقها، وقد ذهب أحد الكتاب في مقال عن المعاهدة إلى أن الملك عبد العزيز هو أول ملك عربي فتح للقومية العربية

(في وثيقة رسمية) باب التعاون بين أقطارها مما لم يسبق له نظير منذ أن فرق الدهر وحدة هذه الأمة^(١٤٥).

والذي لاشك فيه هو أن تحسن روابط الأخوة العربية، قد أكسب الفكرة العربية أساساً راسخاً، كما بدد قدراً كبيراً من الشك وسوء الظن اللذين كانا يعكران جو العلاقات القائمة بين العرب، وقد زاد من قوة الدفع التي اكتسبتها حركة الوحدة العربية، اتفاق المملكة العربية السعودية، والعراق على عقد معاهدة أخوية عربية وتحالف، وقعها عن الجانب السعودي يوسف ياسين سكرتير الملك الخاص ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالتة، وعن الجانب العراقي نوري السعيد وزير خارجية العراق، في ١٠ محرم ١٣٥٥هـ، الموافق ٢ أبريل ١٩٣٦م^(١٤٦). وقد عقدت هذه الاتفاقية «بناء على الروابط الإسلامية والوحدة العربية التي تجمعهما، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما، وبناءً على ماتقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما، والتفاهم في الشؤون التي تهتم مصلحة مملكتيهما»^(١٤٧)، كما أن بنودها الأربعة عشر تتحدث عن ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة المملكتين بكل السبل، وعلى ضرورة حسم خلافاتهما بالمفاوضة والطرق السلمية، ومساعدة بعضهما البعض في حالة حدوث اعتداء خارجي يبذل المساعي لاحتواء ذلك الاعتداء سلمياً وعليهما التشاور في كيفية رده إن تعذر ذلك سلمياً، كما أن عليهما عدم مساعدة المتمردين على أي منهما، أو تشجيعهما، وإبعادهما بعد تجريدهم من السلاح إلى مناطق لا يستطيعون فيها أن يأتوا بضرر، وقد ترك باب الانضمام لهذه الاتفاقية مفتوحاً لجميع الدول العربية المستقلة، وطُلب من اليمن الانضمام لها «نظراً للأخوة الإسلامية والوحدة العربية» التي تربط المملكة اليمنية بالفريقين، ونصت المادة السابعة على أن «يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الإسلامية

العربية والأساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الأساليب المتبعة في المملكتين، وتوحيد ما يمكن توحيده منها، وللاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدريب فيها»^(١٤٨)، ثم تحدثت الاتفاقية عن جواز تمثيل أي البلدين للآخر دبلوماسياً في حالة عدم وجود تمثيل دبلوماسي لذلك البلد في ا لبلاد الأجنبية، أما المادة العاشرة فقد نصت على أنه «إذا قام أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بالإعتداء على دولة أخرى فللفريق المتعاقد السامي الآخر إنهاء أحكام هذه المعاهدة بدون سبق إنذار، على أن الإنهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط بين المملكتين...»^(١٤٩).

زاد من أهمية هذه الاتفاقية انضمام اليمن لها في نهاية المحرم سنة ١٣٥٦هـ/ أبريل ١٩٣٧م، وكان لهذه الخطوة أثر كبير في نفوس القادة العرب، وظهر أن تحقيق المطمح العربي المشترك في توحيد جزء من العالم العربي على الأقل ليس حلمًا يراود أذهانهم فحسب، وإنما هو مشروع حقيقي يرجع الفضل في رسم خطوته الرئيسية إلى الملك عبد العزيز والملك غازي اللذين عملا على وحدة الصف العربي ودعمه، خاصة عندما دعيا اليمن والبلاد العربية الأخرى المستقلة إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة.

تعرضت المعاهدة إلى شيء من الطعن فيها، وذلك عندما وصفت صحف فرنسية وإيطالية، وظهرها بعض كتاب الصحف العربية، المعاهدة بأنها سعي من مساعي الحكومة البريطانية، ووسيله أعدتها لمحاربة نفوذ الدول الأجنبية الأخرى، كما أن فريقا من الكتاب الإنجليز أنفسهم قالوا إن المعاهدة قام بها العرب لجمع كلمة العرب وإخراج الأوربيين من كل بلد عربي، وأنها موجهة ضد السياسة البريطانية.. وقد نقل كتاب عرب هذا الرأي عن أولئك الكتاب.

وجريدة أم القرى التي تورد هذه الاتهامات ترد عليها قائلة إن المعاهدة لم تنشأ لمصلحة دولة أجنبية، ولا لمقاومة دولة منها، ولم يكن الباعث لها غاية من غايات الحكومة البريطانية، ولا غاية أخرى وإنما : «منشؤها، وكيانها، ولحمتها، وسداها هو لمصلحة العراق والبلاد العربية و السعودية وللدفاع عن كيانهما، والباب مفتوح لكل دولة عربية مستقلة» ولم يقصد واضعوها انحيازاً أو تحيزاً، بل غايتهم هي أن يكونوا في سلم داخل بلادهم، وأن يكونوا عوناً على المصائب والملمات إن حاقت بهم، وأن يحلوا مشكلاتهم كلها عن طريق السلم، ولم يفكروا في قتال أحد إلا إذا اضطروا للوقوف موقف المدافع عن النفس، وسعيهم اليوم «منحصر في إصلاح بلادهم، وتوحيد ثقافتها الإسلامية العربية، والتعاون بينها على مابه رفع كيانها العلمي والاقتصادي».^(١٥٠)

بعد مضي خمسة أيام على توقيع هذه المعاهدة أبرق رئيس الوزراء المصري علي ماهر باشا إلى وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن عبد العزيز يدعو ليرسل ممثلاً إلى مصر للمفاوضة في إبرام معاهدة سعودية - مصرية ... وهي المعاهدة التي وقعت في ١٦ صفر ١٣٥٥هـ / ٧ مايو ١٩٣٦م، والتي تحدثنا عنها سالفاً^(١٥١) وقلنا إنها سجلت اعتراف مصر باستقلال المملكة، ونظمت إقامة علاقات سياسية وقنصلية بين الجانبين إلخ.. وأهم من كل ذلك أنها دعمت حركة التقارب العربي، بإحلال التفاهم والتواصل بين الدولتين، ولعل الفضل في كل ذلك يرجع إلى الملك عبد العزيز الذي بادر بإبداء حسن النية، والرغبة في التعاون مع اليمن أولاً، ثم مع شرقي الأردن، والعراق، ولم يتردد في تنقية العلاقات مع مصر حينما شعر باستجابة الحكومة المصرية لمواقفه المتسامحة نحوها، والساعية إلى إصلاح ذات البين. كما أن مواقفه من القضايا العربية المختلفة، مثل القضية السورية بالمصرية، والفلسطينية كانت كلها خطوات على طريق دعم التقارب العربي، وإحلال الوحدة محل الفرقة

والثشت، كما أن أقواله وتصريحاته، خاصة بعد قيام المملكة العربية السعودية في جمادى الأولى ١٣٥١هـ/ سبتمبر ١٩٣٢م تشير بجلاء إلى عمق إدراكه لضرورة اتحاد العرب وتقاربهم، فمثلاً صرح لندوبي الصحف بعد حادث الاعتداء عليه في الطواف^(١٥٢)، بأنه لا يوجد بينه وبين المصريين شقاق ولا خلاف، وقال عن العراق «العراق منا ونحن منه، والذي يؤلم العراق يؤلمني، والذي يسره يسرنني، فالعنصر واحد، والأمة واحدة» وقال عن فلسطين «إنني أتمنى لفلسطين كل خير لأنها بلد عربي، وبها ثالث الحرمين، فلسطين من بلاد العرب، والذي يسر العرب يسرنني، والذي يؤلمهم يؤلمني، ولكن مصيبة العرب في جميع بلدانهم وأقطارهم من أنفسهم. ومن تخاذلهم، والعرب بتخاذلهم آذوا أنفسهم أكثر مما آذاهم الأجنبي»^(١٥٣)، وكذلك عندما زار وفد الكشافة العراقي المملكة عام ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م، ألقى فيهم الملك عبد العزيز كلمة أشاد فيها بالوحدة العربية وتعهد بتسخير نفسه وأسرته لخدمة العرب والإسلام والمسلمين، وأضاف أنه سيبقى طيلة حياته وفيًا للصدقة مع العراق^(١٥٤)، أما المثال الثالث لاعتقاده بأن مصلحة العرب العليا هي في وحدتهم وليس في تفرقهم، هو اقتراحه على الزعيم الفلسطيني عوني عبد الهادي، الذي زار الرياض عام ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م بضرورة تشكيل لجنة تضم شخصيات عربية مخلصه، تعمل على انقاذ فلسطين من الخطر الذي يهددها، وتعمل على توحيد الجهود لما فيه مصلحة الدول العربية، وإزالة الخلافات القائمة بين حكوماتها^(١٥٥) ولعل في كل تلك الأمثلة البرهان الساطع على أن الملك عبد العزيز كان من أوائل الداعين إلى جمع كلمة العرب، وتوحيد خططهم فيما يصون مصالحهم^(١٥٦).

الملك عبد العزيز وقيام الجامعة العربية

قام نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، بجهود لتحقيق «وحدة عربية» من نوع معين، أساسها مشروع وحدة الهلال الخصيب، الذي تحمس وعمل له الملك فيصل، ملك العراق، منذ العشرينات، وتحمس له القوميون العرب، والذي حمل رايته نوري السعيد بعد وفاة الملك فيصل المفاجئة في عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م. حيث بدأ يتحسس آراء بريطانيا حول قيام وحدة فدرالية بين العراق وشرقي الأردن، وكان واضحاً للبريطانيين أنه بذلك يحيي مشروع الملك فيصل الكونفدرالي الذي يشمل العراق والأردن، وسورية بعد تحررها. وعندما لجأ نوري السعيد إلى القاهرة في رجب ١٣٥٥هـ/ أكتوبر ١٩٣٦م إثر إنقلاب أزاحه عن الحكم، واصل نشاطه لمشروعه في أوساط القوميين السوريين، كما أنه أدخل الملك عبد العزيز في مشروعه حينما أوضح أنه يريد أن يضم سورية، والمملكة العربية السعودية لمشروعه، ويجعل من الملك عبد العزيز رئيساً للاتحاد العربي الكونفدرالي، ويعين شكري القوتلي الموالي للملك نائباً له في سورية، وأن ينصب أحد أبناء الملك عبد العزيز ملكاً على العراق، وذلك ربما انتقاماً من الملك غازي الذي كان نوري السعيد يظنه وراء الانقلاب، والمهم عندنا هو أن الملك عبد العزيز لم يهتم باقتراح نوري السعيد هذا، ولم يرد عليه، وبقي غير واثق بتحركات نوري^(١٥٧).

كان رد نوري السعيد على موقف الملك عبد العزيز السلبي أن اتصل بالبريطانيين وأوضح لهم موافقته على تقسيم فلسطين إذا ما انضم القسم العربي منها إلى اتحاد مع العراق والأردن، وربما سورية، سيحكمه - هذه المرة - الأمير زيد أخو الملك فيصل الأصغر، ولكن البريطانيين لم يردوا على اقتراحه، فحاول كسب بعض الساسة العرب لمشروعه، فذهب إلى مصر وسوريا والأردن، واجتمع ببعضهم

مثل المفتي أمين الحسيني.. إلخ. محاولاً اقناعهم بمشروعه، ولكنه لم يفلح رغم تبجحه بأنه حظى بتأييدهم، وتأييد الملك عبد العزيز، وتأييد بعض الساسة البريطانيين.

في شوال ١٣٥٧هـ/ ديسمبر ١٩٣٨م عاد نوري للحكم رئيساً لوزراء العراق، واستطاع بمعاونة بعض القوميين السوريين من أمثال سعد الله الجابري، أن يطور مشروعه ليشمل سورية والعراق وشرقي الأردن، وربما فلسطين في المستقبل، على أن تكون كل من سورية وفلسطين تحت حكم العائلة الهاشمية، ثم تلت فترة رشيد عالي الكيلاني وانقلابه في ربيع الآخر ١٣٦٠هـ/ أبريل ١٩٤١م وهروب نوري السعيد والملك، ثم إعادتهم بواسطة البريطانيين في جمادي الآخرة/ يونيو، حيث عملوا لتدعيم موقفهما في العراق، وعاد نوري السعيد مرة أخرى لمشروعه الوحدوي^(١٥٨).

أثارت مشروعات نوري السعيد مخاوف الساسة العرب، خاصة الملك عبد العزيز الذي عندما أكدت له بريطانيا عدم نيتها لمساندة مشروع نوري، أو مشروع ملك هاشمي لسورية، وأعلن ساعتها أن لا مطمع له في سورية، وأن غرضه معارضة مشروعات نوري السعيد.

في حوالي ١٣٦٠-١٣٦١هـ/ ١٩٤١-١٩٤٢م تحول مشروع نوري كوندرازية الهلال الخصيب ليشمل مشروع الأمير عبد الله «سورية الكبرى» - أي أنه تخطى عن الصلة المباشرة بين العراق وسوريا، وأحل بدلها صلة بين العراق وسوريا الموحدة» وبدأ مشروعه هذا وكأنه مشروع لوحدة عربية، ولكنه كان ينوي وضع عبد الله على عرش سورية، ويريد رغم ذلك من الملك عبد العزيز تأييد مشروعه هذا - بحسبان أن للمملكة العربية السعودية وضعاً خاصاً في هذا المشروع

الوحدوي، بحيث تكون الدول الثلاث، (العراق وسورية والسعودية) العناصر الأساسية لهذا الاتحاد الفيدرالي العربي والذي سيكون مفتوحاً لكل الدول العربية، ولكن بالرغم من إقحام السعودية في مشروعه، فقد عارضه الملك عبد العزيز والذي ظل ثابتاً في معارضته لخطط نوري السعيد^(١٥٩).

شجعت تصريحات المستر ايدن وزير الخارجية البريطاني في البرلمان في ١٩ صفر ١٣٦٢هـ / ٢٦ فبراير ١٩٤٣م والتي كرر فيها قوله الماضي في جمادى الأولى ١٣٦٠هـ / ٢٦ مايو ١٩٤١م من أن بريطانيا تنظر بعين العطف لكل حركة بين العرب ترمي لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم، شجعت هذه التصريحات نوري السعيد، فأرسل جميل المدفعي إلى دمشق وبغروت وعمان والقدس لإجراء محادثات غير رسمية مع الزعماء العرب هناك حول تصريحات ايدن، ولوضع الخطط، وهنا اتخذ نوري قراراً مهماً وهو إدخاله مصر في محاولاته واتصالاته هذه، فأرسل المدفعي بعد تردد إلى مصر، وأتبعه بخطاب أرسله في مارس إلى النحاس باشا رئيس وزراء مصر ينبهه فيه لتصريح إيدن ويقترح عليه عقد مؤتمر عربي في القاهرة تحت رئاسته، أو عقد مؤتمر غير رسمي تحت رئاسة شخص معروف يعينه النحاس، ولم يحدد نوري في خطابه أجندةً للاجتماع سوى «النهوض بأمر العرب»^(١٦٠)، ولاندري السبب في إقحامه مصر، اللهم إلا أنه رأى أن تصريحات ايدن ترمي إلى إقامة وحدة عربية، وأنها تحظى بمساندة الدول العربية الرئيسية، فحاول إعطاء مصر هذه المكانة المتميزة حتى يحظى بمساندتها لمشروعه، وربما ظن أيضاً أن موقفه هذا سيجعل بريطانيا تساند مشروعه أيضاً.

وصل المدفعي، وتحسين العسكري وزير الداخلية العراقي إلى مصر في مارس وبدأ محادثات مع الزعماء المصريين وبعض الشخصيات البارزة، ثم اجتمعا

بالنحاس في ٢٧ مارس وناقشا معه مسألة الوحدة العربية، وأحسن السبل لتحقيقها، واقترحا أن تمثل البلاد العربية تمثيلاً غير رسمي في المؤتمر الذي سيعقد حتى يتحاشيا مسألة فلسطين وسورية اللتين لازالتا تحت الاحتلال، ووقع خلاف بين النحاس والعراقيين في مسألة التمثيل، إذ إنه كان يرى أن التمثيل يجب أن يحصر في الدول المعنية فقط.

وهكذا انتقل مشروع الوحدة من العراقيين إلى النحاس، خاصةً عندما سئل في مجلس الشيوخ المصري عن رأيه في تصريحات ايدن فرد قائلاً إنه يرحب بها، وأضاف أن هناك مؤتمراً عربياً سيعقد في القاهرة تحت رئاسته ليناقد أمر الوحدة، وأن الحكومات العربية ستمثل رسمياً في هذا المؤتمر، وساعتها شعر نوري السعيد أن المشروع تحول برمته إلى النحاس، وحاول تخليص مشروعه منه، ولكنه لم يفلح في انتزاع القيادة، فلجأ من ثم إلى التركيز على مشروع سورية الكبرى كخطوة نحو الاتحاد الفيدرالي، ولكنه وجد معارضة من السوريين الذين كانوا غير مقتنعين بحق العراق المدعى في حكم بلدهم، وكان همهم نيل الاستقلال وحكم أنفسهم، كما كانوا يؤملون في مساندة العاهل السعودي ومساندة مصر لهم في كفاحهم، وكان نوري السعيد يركز على رئيس الوزراء السوري جميل مردم، ولكن أنصار الكتلة القومية بقيادة شكري القوتلي ظلوا معارضين له^(١٦).

كان موقف عاهل السعودية طيلة هذه الفترة هو معارضة ومعاداة كل مشروع عراقي أو هاشمي من أجل الوحدة العربية، وكان رأيه أن نوري السعيد يجري في كل مشاريعه العربية وغيرها وراء مطامعه الشخصية، ومن ثم كان يتشكك في نوايا نوري، ومن اقتراحه القائل بأن الوحدة العربية لا يمكن تحقيقها ما لم تتحقق الوحدة السورية، مضافاً إلى ذلك فإن الملك عبد العزيز كان غير مطمئن لنوايا بريطانيا

أيضاً، وكان غير راضٍ عن اتصال نوري بالنحاس باشا أولاً لعقد مؤتمر عربي يناقش أمر الوحدة العربية. كما أن قيام النحاس ونوري بهذا الأمر زاد من قلق وشكوك الملك عبدالعزيز، ومن ثم لم يكن غريباً أن وقف جلالته موقف المترقب من دعوة النحاس للحكومات العربية طالباً منها إرسال ممثلين عنها لاستطلاع آرائهم حول موضوع الوحدة العربية، وأرسل جلالته إلى النحاس باشا قائلاً أنه لا يرغب في الدخول في مباحثات لم يكن له اطلاع على الباعث لها^(١٦٢).

بذلت حكومة النحاس جهداً كبيراً لحمل الملك عبد العزيز على إرسال مندوب عنه إلى القاهرة، فوافق بعد لأي وأرسل إلى خير الدين الزركلي من المفوضية السعودية بالقاهرة ليمثله، وطلب منه توضيح رأيه وهو أن جلالته لا يميل إلى جو تشتم منه رائحة الدسائس، وأنه لا يرى إمكان القيام بأي عمل مادامت الظروف الحاضرة قائمة^(١٦٣)، ورفض الاشتراك في أي اجتماعات إلا بعد أن أكد له النحاس أن المشاورات في هذه الاجتماعات ستكون تحضيرية، ويمكن للسعودية بأن لا تنقيد بأي شيء، وأن بإمكانها الانسحاب متى أرادت، فعندئذ أرسل جلالته يوسف ياسين سكرتيره الخاص ونائب وزير الخارجية إلى القاهرة للتفاوض مع النحاس^(١٦٤)، وقد عقد الوفد السعودي المكون من يوسف ياسين وخير الدين الزركلي خمس جلسات، أوضح خلالها آراء الملك عبد العزيز بشأن التعاون المطلوب تحقيقه بين الدول العربية على النحو الآتي:

١ - استعداد المملكة لتقوية العلاقات بينها وبين مصر بصفه خاصة والتباحث في كل مامن شأنه أن يؤدي إلى مافيه الخير للأمة العربية.

٢ - العمل على مصلحة الأمة العربية جمعاء دون النظر لجر مغنم لبعضها دون البعض الآخر، أو على حساب البعض الآخر.

- ٣ - انتقاء المخاطر التي تضر بمصلحة الأمة العربية،
- ٤ - الاتزان في السير حتى لا نتعرض لما يعوق سيرنا ويسد علينا الطريق.
- ٥ - يجب أن يكون السير في قضية الوحدة العربية مبنياً على دراسة دقيقة لأوضاع الأمة العربية حتى يكون من المستطاع وصف العلاج الناجع، وضرب مثلاً على ذلك بأنهم لو أرادوا جمع الأمة العربية في دولة واحدة لتعارض ذلك مع الأوضاع القائمة. وقد ينشأ عنه اصطدام ليس لأحد مصلحة فيه.
- ٦ - يجب أن يكون اشتراك الأقطار العربية على قدم المساواة التامة بعضها مع البعض.
- ٧ - المملكة مستعدة للتعاون مع سائر الأقطار العربية في المسائل الاقتصادية والثقافية.
- ٨ - تمنى المملكة للبلاد الشامية كل عز واستقلال في ظل حكمها الجمهوري القائم في سورية ولبنان.
- ٩ - ترى المملكة أنه فيما يتعلق بفلسطين أن تترك الكلمة لأهلها، وتترك لهم حرية تقرير مصيرهم^(١٦٥)
- تخلف مندوب المملكة عن حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية التي شكلت لاتمام بحث موضوع الوحدة، والتمهيد لعقد المؤتمر العام، ولم يقبل الملك أن يرسل مندوباً عنه إلا بعد إلحاح الوفود المشتركة في تلك الاجتماعات، وإرسالها برقية له طالبة منه إرسال مندوبه، وتحت الإلحاح أرسل يوسف ياسين والزركلي مرة ثانية ليمثلا المملكة على أن لا يتقيدا بشيء قبل عرضه عليه، كما أنه حمل يوسف ياسين

مذكرة ليسلمها إلى علي ماهر رئيس الوزارة المصرية، ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام، ليرفعها هذا بدوره إلى اجتماع الإسكندرية الذي أنشأ الجامعة العربية^(١٦٦). وقد جاء في تلك المذكرة المؤرخة ١٩ محرم ١٣٦٤ هـ الموافق ٣ يناير ١٩٤٥ م أن المملكة راغبة في جمع كلمة العرب على أسس ومبادئ قوية هي:

أن يعقد بين الدول العربية حلف يرمي إلى تكافلها وتعاونها لسلامة كل منها وسلامة مجموعتها، ويضمن حسن الجوار بينهم، وقد سبق للمملكة والمملكة العراقية واليمانية خطوة موفقة في هذا السبيل، وإن تكافل العرب وتحالفهم وتضامنهم ليس موجهاً إلى أي غايه عدائية نحو أي أمة أو دولة أو جماعة^(١٦٧).

كان للوفد السعودي في المباحثات بعض التحفظات على أمور هي: تأجيل البحث في التعاون السياسي: ويشمل الدفاع والشؤون الخارجية، كما رفض الوفد قيام حكومه مركزية للبلاد العربية كلها لتعذر تحقيقها، ولمساسها باستقلال البلاد العربية، كما أن موافقة الوفد على مسألة التعاون الثقافي والاقتصادي كانت مشروطة بضرورة مراعاة ظروف كل بلد وحالته الراهنة^(١٦٨).

أبدى المجتمعون رغبتهم في نشر البروتوكول الذي توصلوا إليه، وكان الاتفاق أن تبقى المحادثات - محادثات اللجنة التحضيرية - سرّاً إلى أن ينعقد المؤتمر، ولذا رفض الوفد السعودي إمضاء البروتوكول، واتصل بالملك عبد العزيز لعرض البروتوكول عليه، فرفضه جلالته، موضحاً رأيه في الموضوع كله، حيث قال: إن كان غرض بعض الحكومات أو الأفراد من مشروع الوحدة هو الدعاية واستمالة الرأي العام، فإن سياسته هي العمل بدون كلام، وإنه يرى أن الحلف السعودي - العراقي المعقود في ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م، ومعاهداته الأخرى مع الدول العربية أهم من قرارات اللجنة التحضيرية والتي يراها غير عملية، ولا يمكن تطبيقها في الوقت

الحاضر خاصة وأن معظم البلاد العربية ليست سيدة نفسها، وأنه ربما كان من الأجدى انتظار فرصة بعد الحرب تكون ملائمة للعمل^(١٦٩)

إزاء هذا الموقف السعودي سارعت حكومة على ماهر باشا بإرسال عبد الرحمن عزام، والذي كانت له صلة قوية بالملك عبد العزيز، إلى الرياض لافتتاحه بالتوقيع على البروتوكول، أسوة بالحكومات الأخرى، فنجح في مهمته، حيث وافق الملك عبد العزيز على التوقيع على البروتوكول، بعد أن أبدى بعض الملاحظات والتحفظات عليه^(١٧٠)، منها الخاص بشكل الجامعة، والظروف الخاصة التي تحدد مدى تعاونها في المجالين الثقافي والتشريعي، وكذلك الاقتصادي والمالي،^(١٧١): وهناك من يرى أن الزيارة التي قام بها الملك فاروق للمملكة في ١٠ صفر ١٣٦٤هـ / ٢٥ يناير ١٩٤٥م، واجتماعه بالملك عبد العزيز في رضوى، ربما كانت نتيجة للاجتماعات التمهيدية التي تمت في مصر في العام الماضي بشأن قيام الجامعة العربية وربما كانت لإزالة تحفظات الملك عبد العزيز على البروتوكول.

وفي يوم ٨ ربيع الآخر ١٣٦٤هـ الموافق ٢٢ مارس ١٩٤٥م وقع ميثاق الجامعة العربية، وقعه بالنيابة عن الحكومة السعودية يوسف ياسين وخير الدين الزركلي، وأصبحت المملكة أحد أعضائها البارزين الملتزمين دوماً بمنهجها وميثاقها^(١٧٢).

وهكذا فقد رأينا أن منطلقات الملك عبد العزيز في سعيه للوحدة العربية منطلقات إسلامية، نابعة من سياسة هي في أصلها سياسة إسلامية منهاجها الثابت هو تفسير الصالح العربي في إطار الدعوة الإسلامية، والعمل على تعزيز السياسة العربية في إطار العقيدة والتضامن الإسلامي، يزكي المملكة لاتباع هذه السياسة كونها مهد الإسلام ومهبط الوحي، والدعوة السلفية الإصلاحية، وبها أماكن المسلمين المقدسة، ورأينا كيف تطور مفهوم الملك عبد العزيز لحركة التجمع العربي،

وبدايات عمله نحو تحقيق الوحدة العربية، منذ الأيام الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى، مروراً بفترة ما بين الحربين وانتهاءً بقيام الجامعة العربية، وإن مفهومه للوحدة العربية كان يقوم على مبادئ ثابتة هي: «الاستقلال التام لكل دولة عربية، والاحترام المطلق لحدودها، وعدم اندماج دول في وحدة سياسية، ولكنها وحدة روحية، وتعاون في كل النواحي، وتضامن في سبيل الدفاع عن هذه الدول إذا هددت»^(١٧٣)، كما أنه وقف موقفاً معارضاً من كل وحدة عربية تمس الوضع الراهن في شبه الجزيرة العربية، كموقفه من مشروع الهلال الخصيب ومشروع سورية الكبرى، وعلى الرغم من تحبيذه ومساندته للوحدة العربية إلا أن سياسته العربية كانت هي الإصرار على أن تكون البلاد العربية مستقلة، محافظة على كيانها، وعلى التوازن والانسجام بينها، متمسكةً بعقيدتها وتضامنها.

الملك عبد العزيز والتضامن الإسلامي

الدعوة للتضامن الإسلامي في نظر الملك عبد العزيز هي ببساطة: اجتماع المسلمين على أمر جامع لهم، « ولا شئ يجمعهم من غير اختلاف، إلا التمسك بكلمة التوحيد تمسكاً صادقاً على علم وبصيرة »^(١٧٤) وهو إنما يقصد بذلك رجوعهم إلى الدين الصحيح الذي لا تشوبه الشوائب والبدع، ومعرفتهم الحقيقيه به، ثم اجتماعهم عليه، ودعوته للتضامن الإسلامي مثل دعوته للوحدة العربية نابعة أولاً من قناعاته الإسلامية، وثانياً من إدراكه لحالة الفرقة والشتات التي يعيشها العالم الإسلامي، وكلا الدعوتين متداخلتان منسجمتان ولا تعارض أو تناقض بينهما، فالمصلحة واحدة، والمصير واحد، والمنطلقات واحدة، وليس بين العرب والمسلمين تناقض، ففي وحدتهم قوة، وفي وحدة العرب قوة للمسلمين، ولولا الإسلام لما علا شأن العرب، فمشكلات المسلمين هي مشكلات العرب، فعالم الإسلام وعالم العرب تسودهما الفرقة والضعف، ويسيطر عليهما الأجنبي، وعالم الإسلام عالم واسع تتوزع أهله مذاهب شتى، وثقافات شتى، وأجناس متعددة ولغات متباينة.

ووسط هذا الشتات جاءت دعوة الملك عبد العزيز للتضامن الإسلامي قائمة على أهمية اجتماع المسلمين، وضرورة تضامنهم. وتوحيد كلمتهم، وبحث شئونهم، فقد قوبل دخوله الحجاز بالاستحسان من غالبيتهم، وفاز برضاهم حين أمن طريق الحج، وضرب على أيدي العابثين، وحسن من أوضاع الحجيج وخدماتهم، وكان المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في مكة في ٢٦ ذي القعدة ١٣٤٤ هـ / ٧ يونيو ١٩٢٦ م هو أولى جهود الملك عبد العزيز نحو تحقيق التضامن الإسلامي، ذلك أن أحد أغراض ذلك المؤتمر كان حرص الملك عبد العزيز على ارتباط المسلمين

بالديار المقدسة، وجعلها محور اهتمامهم وعنايتهم بإصلاح أمورها، وتسهيل حجها على المسلمين، وأهم من هذا رغبته في تعارف المسلمين وتعاضدهم.

بعد أن استقرت للملك عبدالعزيز الأمور في الحجاز، وبدأت معالم سياسته الخارجية تبلور، وسمتها الإسلامية تبدو للعيان، فقد كانت سياسته تلك بعد ضم الحجاز موجهة نحو أهداف ثلاثة هي:

أولاً : إعلاء المثل الإسلامية

ثانياً : الحد من الخلافات بين الدول الإسلامية، أو التقليل منها.

ثالثاً : الحد من المخاوف من الدعوة السلفية (الوهابية) التي أشاعها أعداؤها عنها في كثير من بقاع العالم الإسلامي، وكان غرضه من ذلك تشجيع الحج ومن ثم فقد جعل من موسم الحج مؤتمراً حقيقياً يلتقي فيه بكبار الزعماء والعلماء، ويناقش معهم القضايا الإسلامية، ويجعل من تلك المناسبات فرصة لتصحيح الآراء الخاطئة التي كانت تشاع عن الإسلام، وكانت مسائل العقيدة والسلوك الديني من أهم المسائل التي تناقش في ذلك الموسم. كان الملك عبد العزيز يتعرض لتلك المسائل في خطبه التي كانت يلقيها على وفود الحجاج كل عام، كما أنه كان يستمع لأرائهم وأفكارهم حول الأمور التي كانت تشغل بال زعماء ومفكري العالم الإسلامي، وقد أفاد من تلك الاتصالات والمقابلات، فعرف الكثير من أحوال اضطهاد المسلمين ومشكلات العالم الإسلامي، وما يعانيه بسبب القيود الاستعمارية، وقوة المد الثقافي الغربي، وكثيراً ما كان يتمنى لو كان على سعة من أمره لكي يسهم في الجهاد الفكري، وفي تنمية الفكر الإسلامي الصحيح خارج بلاده، وكذلك في دعم الجهاد المسلح ضد الاستعمار الذي كانت ترزح تحته الدول العربية والإسلامية آنذاك، ومن

ثم فيمكن القول أن اهتمامه بالعالم الإسلامي، والصلوات التي أقامها معه كانت بعد سيطرته على الحجاز، وكان الحج هو سبيلها، ولم يكن غريباً إذ أن يكتسب الحج على عهده أهمية بالغة.

وصلة الإسلام رباط متين يربط المسلمين بعضهم بعضاً، سواء كانوا في إندونيسيا، أو جزر الهند الشرقية، أو شبه القارة الهندية، أو في إفريقيا، أو في الجزيرة العربية أو في غيرها، وهذه الصلة تربطهم بديارهم المقدسة، مهد الإسلام ومهبط الوحي ومرقد الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه. وهي صلة دائمة قائمة تتأكد سنوياً بالحج، فالامتزاج بين أهل الحجاز وغيرهم من المسلمين يقع في الحج، كما أن الحجازيين كانوا يسافرون إلى البلاد الإسلامية - العربية وغير العربية - إما للزيارة المحضة، أو لطلب الرزق والتجارة، ثم تكون المصاهرة والتزواج والاختلاط، كما أن بعض المسلمين كانوا يفدون إلى أرض الحجاز طلباً للعلم، وتعلم القرآن وأصول الشريعة وأحكامها، أو للإقامة والمجاورة، والعبادة^(١٧٥)، هذا التمازج والذي كان سمة ظاهرة في حياة الحجاز الاجتماعية كان دليلاً على أن الإسلام كان ولازال قاعدة للتضامن والتعايش والتواد، ومن ثم كان إصرار الملك عبد العزيز في معظم خطبه أن اتحاد المسلمين وتضامنهم يكمن في الرجوع إلى دينهم القويم، والتمسك بتعاليمه الصحيحة، والانصراف عن بهرج الحضارة الغربية وزخرفها الخادع.

فالتضامن - عند الملك عبد العزيز - اتجاه يمليه الإسلام، ويؤمن به المسلمون، وشعور يدفعهم إلى التجمع والتكتل، و التضامن ليس دعوة مستحدثة، ولا فكرة جديدة، ولا هو عمل سياسي لغايات مؤقتة، وإنما هو جزء من جوهر الدعوة الإسلامية، وبغيره لا يمكن أن يستقيم للمسلمين حال، وهو أمر الله لعباده

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)^(١٧٦)، ومنه انطلقت دعوة الملك عبد العزيز للتضامن الإسلامي.

وكان منطلقه هو أن المملكة العربية السعودية مؤهلة أكثر من غيرها للقيام بهذه الدعوة، فالمملكة في دفاعها عن الإسلام، ودعوتها لضم شمل المسلمين تنطلق من كونها الدولة التي شرفها الله فجعل فيها بيته الحرام، ومسجد نبيه صلى الله عليه وسلم، ووضعها بذلك في مركز قيادي منذ بزغ فجر الإسلام، وانطلق منها مشعل الهداية، فهي إذاً تحتل مكاناً خاصاً في قلوب المسلمين في جميع أنحاء المعمورة، ثم إن مركزها الديني يجعلها مسؤوله وعليها واجبات تجاه إخوانها ليس في الدين فحسب، وإنما في العنصر، وفي الجوار وفي المصلحة والهدف، كما أن الملك عبد العزيز كان يؤمن إيماناً قاطعاً بأن العالم الإسلامي يشكل كتلة واحدة، تربط بين أجزائه وشعوبه عقيدة الإسلام بنص القرآن الكريم القائل (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)^(١٧٧)، وأن الهجمات السياسية والفكرية التي تتعرض لها الشعوب الإسلامية تحتم على المسلمين أن يتعاونوا ويتساندوا، وينبذوا الفرقة، ويعودوا إلى دينهم القويم، ولكي يتحقق هذا التضامن للمسلمين، لابد أن يصبح الولاء للعقيدة الإسلامية، ولا بد أن يقوي فيهم الوازع الديني، وتتلاشى بينهم النزعات المذهبية، وأسباب الخلاف، والبعد عن الأفكار الغربية الدخيلة، فالإسلام لا ينقصه شيء، ولا يشوبه نقص ولا عيب، وإنما الذي ينقص هو العمل على زيادة التزام المسلمين فرادى وجماعات بالقيم.

ومرتكز مثل هذه السياسة الإسلامية الرامية لتوحيد صفوف المسلمين، وزيادة التقارب بينهم، وإزالة كل ما يشوب علاقاتهم من توتر وخلافات، هو تعاليم الإسلام الصحيحة، الداعية إلى وجوب التعاون والتآزر بين الأفراد والجماعات

والشعوب الإسلامية، وأخذ القادرين بيد غير القادرين، والسبيل الوحيد لتحقيقها، في نظر الملك عبد العزيز، هو ضرورة العودة إلى الدين، دين السلف الصالح الذي صانوه فأعزهم الله ومكنهم في الأرض، الدين الخالص، الكتاب والسنة، وقد قال الملك عبد العزيز بهذا الرأي في كل مناسبة جمعته بزعماء ووفود المسلمين، وأكد عليه وردده في خطبه وأقواله، ولا تكاد تخلو خطبه منه، فهو مثلاً يقول في موضع: «عقيدتنا مرضاة الله، والمسلمون لا يعوزهم التجديد وإنما يعوزهم العودة إلى ما كان عليه السلف الصالح، ولقد ابتعدوا عن العمل بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله، إن المسلمين اليوم متفرقون بسبب إهمالهم العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ومن خلل الرأي القول أن الأجانب سبب هذه الفرق، سببها من أنفسنا»^(١٧٨)، وهو يؤكد في موضع آخر أن فخرنا وعزنا بالإسلام، وأن لا عز لنا إلا بالإسلام» وإن الدين الإسلامي الصحيح هو أساس الرقي^(١٧٩) ومن ثم كان يرى أن من واجبه نشر مبادئه الداعية إلى معرفة الله معرفة حقيقية وعبادته العبادة المطلوبة، ثم إلى تعااضد المسلمين وتعاونهم، وإلى التمسك بتلك المبادئ ونبد السير في ركاب المدنية الغربية، وتعزيز الثقة بالنفس، والاعتزاز بالعقيدة، وترك الفرقة التي أضرت بالمسلمين.

ففي خطبته التي ألقاها في ٥ ذي الحجة ١٣٥١هـ/ مايو ١٩٣٣م في أكثر من ألف حاج^(١٨٠) أشار إلى مجمل فكره حول التضامن الإسلامي، ماهيته، الضرورة الداعية له، وكيفية الوصول إليه، ومن ثم جاءت تلك الخطبة حافلة بالوصايا الدينية والسياسية، وعلى عزمه إلى النهوض بخدمة جديدة للإسلام والمسلمين، وخدمة أخرى للأمة العربية، وكان أول ما استهل به خطابه ذاك أن تعرض لسوء حال المسلمين والعرب، وإلى سبل خروجهم من تلك الحالة فقال: «إذا أراد العرب إعادة

مجددهم القديم فعليهم الاعتصام بحبل الله، فإذا تكاتف المسلمون والعرب فلن تستطيع قوة إذلهم، يقول بعض العرب أن السبيل إلى التقدم هو محاكاة الغربيين في تقدمهم وحضارتهم، والعمل بدساتيرهم، وهذا خطأ فاضح، فإن الإسلام كفل المساواة بين كافة المسلمين، نحن أعداء أنفسنا، علينا تطهير أنفسنا، وأن نكون مسلمين حقاً، وأنا أعمل على سبيل إعلاء كلمة الدين، وإحلال عقيدة السلف الصالح في نفوس المسلمين والعرب ولذلك:

«أنا مبشر وأدعو لدين الإسلام ونشره بين الأقوام، وأنا داعيه لعقيدة السلف الصالح، أنا مسلم وأحب جمع كلمة الإسلام والمسلمين، وليس أحب عندي من أن تجتمع كلمة الإسلام ولو على عبد حبشي، وأنا لاأأخر عن تقديم نفسي وأسرني ضحية في سبيل ذلك. أنا عربي وأحب عز قومي، والتألف بينهم، وتوحيد كلمتهم، وأبذل في ذلك مجهوداتي، ولا أأخر عن القيام بكل ما فيه المصلحة للعرب، وما يوحد شتاتهم ويجمع كلمتهم.»^(١٨١).

ثم قال: «أنا مسلم وعربي... دستوري ونظامي وقانوني وشعاري دين محمد صلى الله عليه وسلم»، وتمنى أن تجتمع كلمة المسلمين، وأن يتوحد العرب. كما دعا إلى نبذ الفرقة والتمسك بإسلام السلف الصالح، ونبذ الجري وراء الغرب وحضارته البالية^(١٨٢).

وقد علق الشيخ رشيد رضا على الخطبة في شيء من الحماس، حيث قال إن مآذكره جلالته عن أسباب ضعف المسلمين صحيح، وكذلك قوله إنه سلفي يدعو لعقيدة السلف الصالح، وأضاف أن الجديد في الخطبة هي قوله «أنا مبشر وأدعو لدين الإسلام ونشره بين الأقوام». وقال الشيخ رشيد رضا إن ذلك لا يمكن عمله إلا بتأسيس جماعة أو مدرسة للدعوة والإرشاد كتلك التي في مصر (وهي الجمعية

التي أسسها رضا نفسه وقام على رعايتها). أو كالفكرة التي تبناها المؤتمر الإسلامي في القدس العام الماضي، وهي تحقيق مشروع إنشاء جامعة إسلامية في القدس^(١٨٣).

بعث الملك عالماً نجدياً يحسن العديد من اللغات إلى جنوب شرق آسيا، هو الشيخ عبد العزيز بن رشيد من سكان الكويت، وقد ذهب يدعو إلى أن وافته المنية في أندونيسيا، وهو أول من أسس المدرسة السلفية في جاكرتا، وقام بتأسيس عدة مراكز صارت منطلقات لحركات إسلامية مباركة^(١٨٤)، والغرض من كل ذلك هو السعي لتقارب المسلمين فكرياً، ولربطهم بالإسلام الصحيح الخال من البدع والخرافات، ففي ذلك عزهم وتماسكهم وإرجاع مجدهم الغابر.

ويتضامن مع هذا المجهود حرصه بل شروعه في طباعة ونشر كتب التراث الإسلامي، فقد كان سخيّاً في الإنفاق على إحياء ذلك التراث على قلة ذات يده، لاعتقاده الراسخ أن إحياء ذلك الفكر الأصيل هو الوسيلة السهلة لتقريب وجهات النظر حول المسائل الفكرية المختلف عليها، وهو الطريق الأنفع لتعليم الناس أمور دينهم الحقيقية^(١٨٥)، فقد طلب جلالته من الشيخ رشيد رضا القيام بإحياء التراث الإسلامي عن طريق دار نشره بالقاهرة، وقد بعث إليه بالعديد من الكتب التراثية لطبعها مثل تفسير ابن كثير، وتفسير البغوي وصحيح مسلم وصحيح البخاري، وبعض كتب ابن تيمية، وابن القيم ومسند الإمام أحمد^(١٨٦).

مضافاً إلى ذلك فإن بلاط الملك عبد العزيز استضاف الكثير من العلماء من مختلف البلاد العربية والإسلامية، منهم الزعيم العالم علال الفاسي من المغرب، وعبدالمجيد سليم شيخ الأزهر، والشيخ رشيد رضا (صاحب مجلة المنار الإسلامية)، والشيخ محمود شكري الألوسي من العراق، والشيخ بهجت البيطار من الشام، والشيخ جلال الهندي والشيخ البشير الإبراهيمي من الجزائر، وغيرهم،

ومنهم من بقى في حاشيته وخدمته في المجال الدبلوماسي والسياسي، مثل الشيخ حافظ وهبة من مصر، والشيخ خالد قرقني من ليبيا، والشيخ يوسف ياسين من سورية، والشيخ بشير السعداوي من ليبيا، والشيخ فؤاد حمزة من لبنان وغيرهم^(١٨٧)، ولاشك أن اتصال هؤلاء بالملك عبد العزيز واحتكاكهم بفكر الدعوة السلفية، وبفكر الدولة السياسي، وتحمسهم لها ولتنهجها، كان له أثر كبير في انتشار ذلك الفكر وذلك النهج، بل إن حماس بعضهم للملك عبد العزيز ولفكره الذي ما فتئ يدعو إليه، ودفاعهم عن كل ذلك في الصحف والمجلات كان عظيم الأثر في حمل ذلك الفكر إلى ما وراء حدود الجزيرة العربية، ولتعريف المسلمين في بلادهم وغيرها بذلك الفكر، وإزالة ما لحق به من تشويه من جراء دعاية أعدائه، وكان نتيجة كل ذلك أن وجدت مجموعات كبيرة أحياناً ومتواضعة أحياناً في أجزاء عدة من بقاع العالم الإسلامي تتحمس للفكر السلفي وتدعو له، وذلك هو أحد العوامل الهامة التي ساعدت الملك عبد العزيز في بث ونشر دعوته للتضامن الإسلامي في أنحاء العالم الإسلامي المختلفة، ونحسب أن الدور الذي قام به الشيخ رشيد رضا مثلاً في مجلة المنار من توضيح للعقيدة السلفية ودفاع عنها، بل ودفاعه عن الملك عبد العزيز وما يقوم به في الحجاز وتجاه المسلمين الآخرين، وما يدعو له من تضامن واتحاد بينهم، دور كان له أثره الطيب في الأوساط الإسلامية ليس في مصر وحسب، بل وأينما وجد قراء لمجلة المنار، وذلك للسمعة الإسلامية الطيبة التي اشتهر بها صاحب المنار.

هذه الصلة بالعالم الإسلامي وبعلمائه هي التي جعلت الملك عبد العزيز يبلور سياسة معينة تجاه الدول الإسلامية، وهي سياسة كما قلنا نابعة من عقيدة المملكة الإسلامية، ومن ثم قائمة على أساس المؤاخاة، وعدم التدخل في الأمور الداخلية

لتلك الدول، والمملكة إذ تفعل ذلك إنما تتطلع إلى علاقات حسنة مع هذه الدول دون النظر إلى اتجاهاتها السياسية، أو علاقاتها ببعضها البعض، ودون أن تكون طرفاً في خصوماتها، وإنما التزمت الحياد، وبالرغم من مناداة الملك عبد العزيز بالتضامن الإسلامي إلا أن الظروف السياسية التي كانت سائدة في المنطقة العربية والإسلامية، ووقوع معظم بلدانها تحت السيطرة الأجنبية، ثم التخلف الثقافي والتمزق الديني والسياسي الذي كانت تعاني منه تلك البلدان لم تمكنه من الانتقال بفكرة التضامن الإسلامي من الناحية المعنوية إلى النواحي العملية، كما فعل ابنه الملك فيصل عندما قام يدعو للتضامن الإسلامي في الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن، فقد كان الملك عبد العزيز واقعياً في سياساته كلها، وكان يرى أن بث فكرة التضامن الإسلامي أمر سابق لظهور تكتل أو تكتلات إسلامية تستطيع مثلاً مناهضة السيطرة الاستعمارية في ذاك الوقت، كما كان يرى أن على المسلمين -

كما قلنا - التقوى والاعتصام بدينهم القويم، والتمسك بمبادئه، والتضامن على ضوء تلك المبادئ، ثم بعد أن يصير تضامنهم حقيقة واقعة، وبعد أن يكون تمسكهم بها عن عقيدة واقتناع، تكون الوحدة، ويكون التكتل السياسي، والذي سيأتي نتيجة طبيعية قوية لاقتناعهم بضرورة التعاضد والتساند في كل أمورهم، وهو يبين في أحاديثه وخطبه هذا النوع من التضامن الذي يدعو إليه المسلمين، فيقول في موضع :

«إن أحب الأمور إلينا أن يجمع الله كلمة المسلمين، فيؤلف بين قلوبهم، ثم بعد ذلك يجمع كلمة العرب فيوحد غاياتهم ومقاصدهم ليسيروا في طريق واحد يوردهم موارد الخير»^(١٨٨)، وفي حديث له لمجلة «المسلم» الهندية كما أورده أم القرى يبيد رأيه في الوحدة الإسلامية، فيقول إن ما أصاب المسلمين من الكوارث والاختلافات المذهبية أبعدهم عن حقيقة دينهم، وقد وجد أرباب الأغراض باباً

لتوسيع شقة الخلاف فدخلوه، وقل المصلحون الساعون إلى لم الشعث، وجمع الكلمة على أساس الكتاب والسنة، حتى خيل أنه لاعلاج لهذه الكارثة، ولكن العلاج كامن في اتباع هدي الرسول صلى الله عليه وسلم، والرجوع للكتاب والسنة، فإذا تم ذلك اجتمعت كلمة المسلمين إلى مافيه سعادتهم الدنيوية والأخروية^(١٨٩).

ويمضي الملك عبد العزيز مؤكداً هذا المعنى في خطاب آخر له يؤكد فيه أن أفضل نعم الله علينا هي نعمة الإسلام، وأن قوام أمر المسلمين في أولاً: الاعتراف بنعمة الإسلام، وثانياً: اتحاد كلمة المسلمين وتعاضدهم (إنما المؤمنون إخوة..، وأن كثرة الفتن، وتدمير الدين من أسباب اختلاف المسلمين، تفرقوا فانخذلوا، والمسلمون اليوم في غفلة، عليهم بسلاح التقوى والاعتصام بحبل الله ثم التزود بالسلاح المادي، ثم أضاف قائلاً إنه يتمنى جمع المسلمين وتوحيد كلمتهم، وإنه وأسرته فداء ذلك، ثم أوصى المسلمين بعدم اتباع حضارة الغرب، فهي مدنية فاسدة^(١٩٠).

كما أن روح المؤاخاة هذه هي التي حددت جوهر علاقاته الإسلامية، فعندما كانت بعض البلاد الإسلامية تحت الوصاية الأجنبية، طالب بإصرار بأن تحترم الدول الأجنبية تعهداتها تجاه تلك البلاد، وأن تحافظ على حقوق الأقليات المسلمة التي تعيش بينها، فقد قال في خطابه في الحفل المقام في جدة لمعتمدي الدول الأجنبية وقناصلها، ولسراة أهل جدة وأعيانها:

«غرضنا راحة المسلمين وأمنهم، علينا أن نوفي بحق الدول الأجنبية علينا، وعلينا المحافظة على مصالح الأجانب، ومصالح رعاياهم المشروعة، بشرط أن لا تكون تلك المصالح ماسة باستقلال البلاد، وأما حقوقنا عليهم فنطلب منهم أن

يسهلوا السبل إلى هذه الديار للحجاج والزوار، والتجار، والوافدين...» ثم قال بالحرف الواحد: «ثم إن لنا عليهم حقاً فوق هذا كله، «وهو أهم شئ يهمننا مراعاته، وذلك أن لنا في الديار النائية والقصية إخواناً من المسلمين ومن العرب نطلب مراعاتهم وحفظ حقوقهم، فإن المسلم أخو المسلم يحسن عليه كما يحسن على نفسه في أي مكان كان.» وطلب منهم أداء ما على المسلمين والعرب من حقوق مشروعة في بلادهم^(١١)، والملك عبد العزيز إنما يطلب من تلك الدول مراعاة حقوق المسلمين الذين يعيشون في مستعمراتها إدراكاً منه لمعاناة أولئك المسلمين، وشعوراً منه بالرابط الإسلامي بينه وبينهم، وإن نيلهم لحقوقهم هو الخطوة الأولى نحو الاستعداد لضم صفوفهم على بعضهم البعض، ثم على إخوانهم المسلمين الآخرين، خاصة إذا ما شعروا أن إخوانهم أولئك تعاطفوا معهم وساندوهم في نيل حقوقهم المشروعة تلك، وساعتها سيكون الطريق ممهداً لقيام تضامن إسلامي قوي بينهم.

والملك عبد العزيز عندما يتحدث عن الجامعة الإسلامية شارحاً ماهيتها، لا يتحدث عنها كشيء ملموس وواقع، وإنما يتحدث عنها عن كنهها المعنوي، وعن مقوماتها النظرية التي تسبق مولدها كأمر قائم، ففي خطاب له في أعيان مكة المكرمة وعلمائها، تكلم عن الجامعة الإسلامية، وأهميتها فقال:

«إن الجامعة الإسلامية هي حياتنا، هي روحنا، هي فخارنا، ولكن كيف تكون هذه الجامعة، وما هي تلك الجامعة؟، هي أن يجتمع المسلمون على أمرٍ جامعٍ لهم، وما من شئ يجمعهم من غير اختلاف إلا التمسك بكلمة التوحيد تمسكاً صادقاً على علم وبصيرة، فلا يجوز للمسلم أن يمضي عليه ربع دقيقة من حياته تمر بدون أن يعرف ربه على بصيرة فالجامعة الإسلامية هي اجتماع المسلمين على هذه المعرفة

الحقيقية، لاجتماعهم في الرتب والوظائف، إن الجامعة الإسلامية بالمعنى الذي أفهمه وأقره هي اجتماع المسلمين عامة على محبة الله تعالى وتوحيده وحده، وصرف العبادة كلها إليه^(١٩٢)».

والواقع أن هذه الجامعة الإسلامية التي يتحدث عنها الملك عبد العزيز ليست هي الجامعة الإسلامية التي دعا إليها السلطان عبد الحميد الثاني في اسطنبول، كما أنها ليست هي أيضا الجامعة التي دعا إليها الشيخ جمال الدين الأفغاني، وقام تلاميذه من بعده يدعون إليها، من أمثال الشيخ رشيد رضا وغيره من العلماء السلفيين، فجامعة الملك عبد العزيز هي في مضمونها دعوة للتضامن بين المسلمين على أساس مبادئ الدعوة السلفية الأساسية، مثل التوحيد والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه، والتي لا يختلف عليها أهل السنة والجماعة، وهو الأساس الذي قامت عليه وحدة المسلمين الأوائل، والتي بها سادوا العالم، فقد كان رأيه الذي قاله وكرره مرارا أن أمر هذه الأمة لن يصلح إلا بما صلح به أولها، وأن الرجوع إلى ذلك الأساس من دين السلف الصالح، هو لبنة التضامن الإسلامي، ولحمته وسداه.

لم تكن دعوة الملك عبد العزيز للتضامن الإسلامي، وحثه عليها وفقاً على خطبه وأقواله، فحسب، وإنما تجلت في مواقفه من بعض القضايا والمشاكل الخارجية التي واجهته، من ذلك موقفه من أمور ثلاثة : أولاً من مسألة الخلافة الإسلامية، وقد تعرضنا لمجمل موقفه منها عند حديثنا السابق عن العلاقات المصرية، ثانيا : موقفه من المؤتمر الإسلامي الذي عقد في بيت المقدس في الفترة ٢٦ رجب سنة ١٣٥٠هـ / ٣ شعبان ١٣٥٠هـ / ٨-١٦ ديسمبر ١٩٣١م. ثالثاً وأخيراً : علاقاته مع بعض الدول الإسلامية المستقلة مثل تركيا، إيران، أفغانستان، باكستان واندونيسيا إلخ.

ومن منطلق الحرص على وحدة المسلمين وتضامنهم لم تكن مشاركة الملك عبد العزيز مشاركة مباشرة في هذا المؤتمر، وذلك كما قال في رسالة للمؤتمر، إن الدعوة وصلته متأخرة وأنه رغم أمنيته ونواياه الطيبة نحو المؤتمر وأهل فلسطين، لن يتمكن من إرسال مندوب عنه^(١٩٣)، ولم يكن عدم اشتراكه هو خوفه من أن المؤتمر سيناقش أموراً قد تغضب بريطانيا، وهو الحريص على صداقتها وعدم إغضاها كما ادعى البعض^(١٩٤)، وربما الأقرب للصواب هو ليس حرصه على صداقة بريطانيا، وإنما رغبته في الابتعاد عن المشاركة الفعلية في المؤتمر بسبب الخلاف والنزاع والإشاعات التي سبقت عقد المؤتمر، فيحدثنا الشيخ رشيد رضا وهو اللصيق بأمين الحسيني المفتي ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى لفلسطين والذي دعى لعقد مؤتمر في القدس لكي يحضره أعيان المسلمين وكبراءهم للبحث في حالة المسلمين الحاضرة، وضرورة صون الأماكن المقدسة في فلسطين، ولتطوير فلسطين، وتحقيق فكرة إنشاء جامعة إسلامية تقوم في القدس تقوم بنشر العلوم الإسلامية وحفظ الثقافة الإسلامية، هذه كانت أهداف المؤتمر، والذي كما يقول الشيخ رشيد رضا لقي «معارضة وكيداً» بسبب الإشاعات القائلة بأن غرض المؤتمر هو التواطؤ مع بعض أعضاء جمعية الخلافة الهندية (مثل شوكت علي) لتنصيب الخليفة العثماني المخلوع عبد المجيد، خليفة في القدس بمساعدة بريطانيا، وربما فرنسا، ثم نقله إلى مكة بقوة نفوذ الانجليز، وبذلك ينتقم شوكت علي من الملك عبد العزيز، ويضيف الشيخ رشيد رضا معلقاً أن مروجي هذه الإشاعة قد جهلوا أن بريطانيا قررت إمارة منصب الخلافة موتاً أبدياً^(١٩٥).

لقد عارض علماء الأزهر المؤتمر ظناً منهم أن المؤتمر سينشئ جامعة إسلامية تناهض الأزهر بل وتقضي عليه، كذلك قاوم فكرة المؤتمر بعض العوائل الفلسطينية

المنافسة لعائلة الحسيني، وهما عائلتا الخالدي والنشاشيبي وأرسلوا مندوبهم إلى مصر للحكومة والأزهر يعضدونهم في معارضتهم، ويقول الشيخ رشيد رضا أن هذه المعارضة لم تنته إلا بعد أن حضر المفتي الحسيني للقاهرة واستطاع طمأنة الجميع، من أن ما قيل عن المؤتمر مجرد شائعات^(١٩٦).

ورغم أن عضوية المؤتمر بلغت ألفاً وخمسمائة عضو من جميع الأقطار والشعوب الإسلامية العربية والهندية، والجاوية، والتركية، والروسية والأوربية، وأيدته حكومات اليمن، الحجاز ونجد، والعراق، والأردن، وكثير من الزعماء والعقلاء (كما يقول الشيخ رشيد رضا) من مصر، والهند، وجزر إندونيسيا... إلخ، إلا أن المؤتمر لم ينجز ماعلق عليه من آمال، فقد ضاع معظم وقت جلساته في خطب مكررة، وكان نظام لجانه فاسداً، إذ كان العضو يشترك في أكثر من لجنة، فكثر اللجان، واتسمت مناقشاته بكثير من المنازعات والخلاف، فجاءت توصياته على غير ماتوقع الجميع^(١٩٧).

هذا هو المؤتمر الإسلامي في القدس، والذي لم يتمكن الملك عبد العزيز من إرسال مندوبه له، بسبب تأخر وصول الدعوة كما قال، فقد بدأ بمعارضة جهات كثيرة، وتنازعت الأهواء، واختلف الحاضرون حول برنامجه ومحاضراته وتوصياته، وربما كان الملك عبدالعزيز يدرك أن أي مؤتمر إسلامي ناجح يجب أن يكون خال من تأييد حزب على حزب، أو تأييد شعب إسلامي على حكومته، وأن لا يشوبه اختلاف في الرأي ومعاداة وتخاصم مثلما كان من أنصار الحسيني ومعارضيه من آل الخالدي والنشاشيبي، كما كان يدرك أن مثل هذا الخلاف سيضر بمصالح المسلمين، وسيقضي على تعاونهم وتعاضدهم والذين ظل يدعو لهما منذ دخوله أرض الحجاز، وإن مثل هذا الخلاف نقض لدعوته للتضامن الإسلامي.

لتعزيز روابطه الإسلامية، ولدفع عجلة التعاون بينه وبين الدول الإسلامية المستقلة آنذاك، ومن ثم تدعيم حركة التضامن، فقد أقام الملك عبد العزيز علاقات عهديه مع تلك الدول، وهي إيران (المملكة الفارسية آنذاك)، تركيا، أفغانستان، وأخيراً باكستان، كما أنه عزز علاقاته مع بعض الدول التي بها أقليات إسلامية، مثل بولونيا (بولندا) حيث حاز على اعتراف بولندا به مثلاً، وكذلك قوى روابطه بجمهورية إندونيسيا^(١٩٨)، حيث ساند كفاحها من أجل الاستقلال، وحرص على علاقته معها، ومع بقية مسلمي آسيا، والذين كانت تربطهم بالمملكة روابط الدين، والهجرة، والثقافة، والتجارة.

بدأ تأسيس العلاقات مع الدول الإسلامية المستقلة أول مع بدأ مع إيران إذ إن العلاقات بينها وبين الملك عبد العزيز لم تكن طبيعية، بل كان يشوبها، شيء من التوتر غير أن الحجاج الإيرانيين ظلوا يردون إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج، رغمًا عن العلاقات السياسية بين البلدين التي ظلت تجري بصورة غير رسمية، أو بقيت شبه مقطوعة في فترات، ولكنها بدأت في التحسن بفضل الجهود الذي قام به قنصل إيران في جدة بغرض تنقية تلك العلاقات، فقد زار الملك عبد العزيز وتناقشا في الأمور الدينية، وكان رأي جلالته هو أن أفضل سبيل لحل هذه المسائل أن يعقد اجتماع بين علماء الدين من كافة أنحاء العالم الإسلامي ليقرروا ما يرونه موافقًا للكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح^(١٩٩).

أرسلت الحكومة الإيرانية حبيب الله هويدا مندوباً عنها إلى الحجاز، لتصفية الخلافات بين البلدين، حيث تبادل وجهات النظر مع الخارجية السعودية الأمر الذي أدى إلى التفاهم حول المسائل التي بينهما، ثم أرسل الملك عبد العزيز وفدًا إلى إيران ردًا على الزيارة، فاستقبل بحفاوة، ونتيجة لذلك التزاور أنشئت العلاقات

السياسية الرسمية بين البلدين، وتلى ذلك اعتراف إيران رسمياً بدولة الحجاز ونجد وملحقاتها، وذلك في البرقية التي أرسلها رئيس الوزراء الإيراني إلى الخارجية السعودية^(٢٠٠).

تلى هذا الاعتراف، عقد معاهدة صداقة بين البلدين، وقعت في طهران في ١٨ ربيع الأول ١٣٤٨ هـ، وقعها عن حكومة الحجاز ونجد الشيخان عبد الله الفضل، ومحمد عيد الرواف، ووقعها عن إيران الحاج مهدي قلماخان هدايت - رئيس الوزراء، وصادق عليها في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٤٨ هـ / ٢ نوفمبر ١٩٢٩ م، حيث أصبحت سارية المفعول^(٢٠١).

وهكذا زال الخلاف بين البلدين وتوطدت أواصر الصداقة بينهما، وتعززت الرابطة الإسلامية بينهما^(٢٠٢)، رابط الإسلام الذي يجمع ولا يفرق، ويدعو إلى التضامن والتعاقد، وكان ذلك خطوة أخرى في سبيل تعزيز دعوة الملك عبد العزيز للتضامن الإسلامي.

تلت هذه الاتفاقية اتفاقية الصداقة وحسن التفاهم مع الجمهورية التركية، والتي تكاد تكون صورة مطابقة للاتفاقية مع إيران في كل موادها، وجرى توقيعها في مكة المكرمة في ٢٧ صفر ١٣٤٨ هـ / ٣ أغسطس ١٩٢٩ م، من قبل فؤاد حمزة ممثلاً لحكومة الحجاز ونجد، وعبد الغني سني بك ممثل الجمهورية التركية في الحجاز، وصادق عليها في ١ رجب سنة ١٣٤٩ هـ / الموافق ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ م.

أما المعاهدة الثالثة الموقعة مع مملكة أفغانستان، والمصادق عليها في غرة ذي الحجة ١٣٥٢ هـ / الموافق ١٧ مارس ١٩٣٤ م، فهي شبيهة بسابقتها، ولا تختلف عنهما في شيء يذكر^(٢٠٣)، واضح إذاً حرص الملك عبد العزيز على تعزيز علاقات

الصدّاقة والأخوة الإسلامية الخالصة، وهو نفس الهدف الذي تحدّث عنه اتفاقية الطائف (مع اليمن) والتي تعرضنا لها سابقاً، والتي تشير إلى تأكيد جلالته على هذا المبدأ في كلا الاتفاقيتين، الأمر الذي يوطد من دعوة التضامن الإسلامي.

ولعل مبدأ التضامن الإسلامي يتجلّى بصورة أوضح في علاقة الملك عبد العزيز بمسلمي شبه القارة الهندية، وبالذات بباكستان، فقد بدأ اهتمامه بأولئك المسلمين أيام الصراع مع الهاشميين على الحجاز، إدراكاً منه أن موقف المسلمين عامة منه. وتأييدهم له في نزاعه ذاك أمر ذو أهمية بالغة، بسبب ارتباطهم بالحج، وقد ساعد الملك عبد العزيز في كسب شيء من التأييد بين أولئك المسلمين فشل حكومة الشريف في تأمين الحج، ثم اشتدادها على الحجاج في الأمور الماليه وغيرها، وقد بدأت طلائع ذلك التأييد من مسلمي الهند، وبالذات من بعض جمعياتهم الإسلامية مثل جمعية الخلافة الهندية، والتي وقفت إلى جانب الملك عبد العزيز منذ البداية في صراعه مع الشريف حسين، وأيدته تأييداً واضحاً، بل إنها اتخذت موقفاً عدائياً من الشريف علي بن الحسين وهو في جدة، أثناء قدومها للاشتراك في المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك عبد العزيز، بعد دخوله مكة المكرمة^(٢٠٤) وقد رأينا في فصل سابق كيف أن علاقات جمعية الخلافة الهندية هذه قد تكدرت بعد رجوعها من المشاركة في مؤتمر مكة الإسلامي، بسبب بيعه أهل الحجاز للملك عبد العزيز بالملك على بلادهم، ولكن علاقاته ظلت وطيدة وحسنة مع بقية الجمعيات الإسلامية الهندية، مثل جمعية أهل الحديث، وجمعية العلماء وغيرهما، بل إنه ظل متعاطفاً معهم ومع مسلمي الهند عامة ليس فيما يتعلق بمناهضتهم للسيطرة البريطانية فحسب، وعندما قامت دولة باكستان سارع الملك عبد العزيز إلى الاعتراف بها فور إعلانها، وعلى تبادل التمثيل السياسي معها، وأيد اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة،

وعندما عرضت مشكلة كشمير علي الأمم المتحدة في ١٣٦٨هـ / ١٩٤٨م أيدت المملكة موقف باكستان تأييداً تاماً، في حين أن بعض الدول العربية كانت توازن في مسألة كشمير بين علاقاتها بالهند وباكستان^(٢٠٥).

وكان موقف المملكة في تأييد باكستان نابعاً من اعتبارات التضامن الإسلامي، وتمشياً مع هذه السياسة شاركت المملكة مشاركة ايجابية في المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عقد في كراتشي في ربيع الآخر ١٣٦٨هـ / ١٨ فبراير ١٩٤٩م، والذي كان من أغراضه توحيد الثقافة الإسلامية، والعمل على رفع المستوى الاقتصادي والثقافي بين الدول الإسلامية، وإحكام الرابطة الإسلامية بين المسلمين باتخاذ كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مصدرين للتوجيه^(٢٠٦)، وبلغت العلاقة بين المملكة وباكستان ذروتها حينما وقعت معاهدة صداقة بين البلدين في مدينة جدة في يوم ٢ صفر سنة ١٣٧١هـ الموافق ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١م، وقعها عن المملكة وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبد العزيز، وعن باكستان الحاج عبد الستار سيت وزيرها المفوض ومندوبها فوق العادة لدى المملكة العربية السعودية، فقد قرر البلدان عقد اتفاقية بينهما تأكيداً للأخوة الإسلامية، ورغبة منهما في توطيد علاقات الصداقة الإسلامية الخالصة، وتثبيتها، ووضعها على أساس ثابت، وتوسيعاً لنطاق التعاون القائم بين بلديهما، وتأييداً لمبادئ السلام العام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ونصت الاتفاقية على ضرورة قيام سلم دائم وصداقة خالصة بين البلدين، وبحل جميع المنازعات بينهما بالطرق السلمية، كما نصت على إنشاء علاقات دبلوماسية ومعاملة الممثلين السياسيين والقنصلين بمزايا أولى الدول بالتفضيل، ونصت أيضاً على عدم استعمال بلديهما قاعدة لأعمال غير مشروعة ضد بلد الفريق الآخر، كما قالت مادتها الرابعة بموافقة الفريقين على الدخول في مفاوضات لتسهيل الحج،

وتنظيم الشؤون القنصلية والتجارية والثقافية وتسليم المجرمين^(٢٠٧)، والاتفاقية كمثيلاتها السابقة تتحدث عن تأكيد الصداقة والأخوة الإسلامية، وتشير إلى ضرورة تساند المسلمين، وهي خطوة أخرى على طريق التضامن.

لم تقتصر علاقات الملك عبد العزيز على الدول الإسلامية المستقلة فقط، بل امتدت لتشمل بعض الأقليات المسلمة في بلدان أخرى، مثل الأقلية المسلمة في دولة بولندا، فيذكر صاحب المنار أن «بولونيا اعترفت بالمملكة العربية السعودية، ويقول أن مفتي مسلمي بولونيا الشيخ يعقوب سكتفتش زار مصر في طريقه للحجاز، وألقى محاضرة قال فيها إن للمسلمين في بلده حرية مطلقة، ويعلق الشيخ رشيد رضا قائلاً إن مثل هذه الحرية أمر لم نعهده في الدول الأوربية، وربما السبب في حالة بولونيا هو تدينها - فهي دولة كاثوليكية، ثم يقول إن المفتي قابل الملك عبد العزيز وخطب إمامه مبدئياً اعتراف بلده وشعبها بالمملكة، ومُطَرِّباً لمزايا الشعب العربي الإسلامي، ومظهراً الرغبة الصادقة في مودته، وقد أجابه الشيخ يوسف ياسين بالإنابة عن الملك، بخطبة مماثلة^(٢٠٨)، ولعل هذا المثال يدل على اتساع دائرة اهتمام الملك عبد العزيز بأمر المسلمين، وتوطيد علاقته بهم، لتشمل مثل هذه الأقليات النائية، وكيف لا وقد تحدث من قبل إمام ممثلي الدول الأجنبية في جدة بعد دخوله المدينة، طالباً منهم مراعاة المسلمين الواقعين تحت سيطرتهم وحفظ حقوقهم من منطلق أن المسلم أخو المسلم^(٢٠٩).

ولابد من إشارة موجزة إلى علاقاته الحميمة بأندونيسيا وأهلها، خاصة وأن الصلة بين البلدين قديمة وقائمة على أسس متينة وراسخة هي : الدين، والهجرة، والقربة، والثقافة والتجارة، فأما رابطته الدين فتجلى في قدوم الحجاج الأندونيسيين بإعداد كبيره تفوق في أحيان عدد الحجاج الآخرين من جميع البلاد الإسلامية، إلى

أرض الحجاز لأداء الفريضة كل عام، وللعمرة والزيارة أيضا، وأما رابطة الهجرة، فلأن عدداً كبيراً من هؤلاء القادمين للحج وغيره يبقون في الأراضي المقدسة للهجرة وللعبادة، وطلب العلم، فيختلطون بأهل البلاد ويعيشون بينهم حتى صاروا كأنهم منهم، وقد صار الكثير من هؤلاء من علماء أندونيسيا البارزين، وأما رابطة القرابة فلأن المهاجرين يتزاوجون مع سكان البلاد، فتقوم بينهم صلات المصاهرة والقرابة، ويتنقل هؤلاء المتصاهرون بين أرض الحجاز وإندونيسيا، فاختلطت الدماء والأنساب، وأما رابطة الثقافة فلأن كثيراً من أهل أندونيسيا الذين يقصدون هذه البلاد طلباً للعلم وغيره يعودون إلى بلادهم وقد نهلوا من العلوم الإسلامية، حتى إن كثير علماء إندونيسيا كانوا قد تلقوا تعليمهم في الأراضي الحجازية، وأما الرابطة التجارية فتتجلى في البضائع التي تستوردها حكومة الحجاز من إندونيسيا، وفيما يحمله الأندونيسيون من بضائع تقدر بمئات الألوف من الجنيهات كل عام، ولكل هذه الروابط فقد توثقت العلاقة بين البلدين إلى درجة بعيدة، ولم يكن غريباً إذاً أن تكون المملكة من أولى الدول التي اعترفت باستقلال جمهورية إندونيسيا في صفر ١٣٦٩هـ/ أواخر ديسمبر ١٩٤٩م، وأن تقف معها في كل محنها داخل هيئة الأمم المتحدة وخارجها^(٢١٠).

وهكذا نرى أن الملك عبد العزيز كان يعمل دائماً على تحسين علاقاته مع الدول الإسلامية والوقوف إلى جانبها وتأييده قضايها في المجالات الدولية، ليس هذا فحسب بل إن نشاطه واهتمامه بأمر المسلمين وتحسين أحوالهم وربطهم مع بعضهم البعض امتد إلى خارج دائرة الدول الإسلامية إلى بعض الأقليات الإسلامية في قارتي آسيا وأوروبا.

الهوامش

- (١) مناقشة هذا القصور. وإيراد أمثلة انظر المقدمة في :
- Mashaan N. Doijn . Saudi Arabian Foreign policy 1935- 1975, unpublished ph. D.,
University of Idaho . 1979.
انظر أيضاً: .
J.B.Kelly, Eastern Arabian Frontiers - N.y. 1964.
- (٢) هناك بعض الأطروحات الجامعية وبعض الكتب والمقالات التي ظهرت حديثاً، انظر
مثلاً:
Faisal A. Hafiz. Changes in Saudi Foreign Policy Behaviour 1964-1975- A study of
the underlying Factors and determinants - un-published P A.D- Lincoln , Nebraska,
1980
Nizar O. Medeni - The Islamic Content of the Foreign Policy of Saudi Arabia - King
Faisal's call for Islamic solidarty , 1965-1975. un-published , ph.D. The American
University , Washington D.C.1977.
أيضاً:
F.R.Sullivan, " Saudi Arabia in international politics" article in , Review of politics ,
Oct. 1970.
W.A.Beling (ed) , King Faisal and the Modernisation نظر الموضوع
of Saudi
Arabia, London. 1980.
كذلك : عبد الله القبايع - السياسة الخارجية السعودية - الرياض ١٩٨٦م.
المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية - جدة ١٩٨٠م.
أيضاً :
-James p. Piscatori, " Islamic Values and National interest " The Foreign policy of
Saudi Arabia" in , Islam in Foreign Policy , Cambridge U. Press
- (٣) المنهل - عدد صفر/ ربيع الأول ١٣٩٥هـ - فبراير / مارس ١٩٧٥م - ص ١٦٥-١٦٨
في وثيقة رقم ٣٧٨٠٥ - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض)

- (٤) H.A.Hafiz , Changes in Saudi foreign Policy , pp. 178-201.
N.O. Medani , the Islamic Content.
أيضاً - قدرى قلعجي - موعد مع الكرامه - طبع - سنه - ١٩٠
- (٥) تفيض معظم خطب وأقوال الملك عبد العزيز بهذه المعاني - انظر مثلاً :
أم القسرى - عدد ٤٣٤ - ١١ ذو الحجة ١٣٥١ / ٦ ابريل ١٩٣٢ - خطابه في المأدبة الملوكية.
كذلك عدد ٣٨٣ - ذو الحجة ١٣٥١ هـ - ١٣ ابريل ١٩٣١ م
أيضاً - المنار - ج ٢ مجلد ٣٣ عدد ذي الحجة سنة ١٣٥١ - ابريل ١٩٣٢ م
محي الدين القاسبي - المصحف والسيف -
- (٦) انظر مثلاً - أم القرى - عدد ٦٢ - ٢٠ شعبان ١٣٤٤ هـ - ٥ مارس ١٩٢٦ م
أيضاً - أم القرى - عدد ٦٥٠ . ١١ ربيع الأول ١٣٥٦ - ٢١ مايو ١٩٣٧ م
أيضاً : عبد الله بن محمد الشهيل - فترة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة ١٣٣٣ -
١٣٥١ هـ / ١٩١٥ - ١٩٣٢ م الرياض ١٤٠٧ / ١٩٨٧ م - ص ١٧٦ .
- (٧) لهذا الرأي انظر James Piscatori, Islamic Values , p. 35. p. 35
لرأي مخالف انظر James Piscatori, Islamic Values , p. 35. p. 52
F.N., The Times , 30 June 1982
- (٨) هذا الرأي هو الفكرة الأساسية التي يقوم عليها كتاب:
Jacop Goldberg, The Foreign Policy of Saudi Arabia - The Formative Years
1902-1918, London 1986
انظر خاصة - الصفحات : ١٦٥ - ١٩٠
- (٩) بنو ميشان - عبد العزيز آل سعود - سيرة بطل ومولد مملكه - بيروت بدون تاريخ ص
١٧٩
- (١٠) الداره - عدد ٤ رجب ١٤٠٦ هـ - مارس ١٩٨٦ م ص ١٤ - ١٥
- (١١) يقول بهذا الرأي James Piscatori في مقالته المشار إليها، وكذلك Jacop Goldberg في كتابه Foreign Policy ويلاحظ أن الأخير ينقل من الأول رأية هذا فيما يشبه الاقتباس.

انظر :

James Piscatori, Islamic Values , p. 37-38

وكذلك

Jacop Goldberg, The Foreign Policy , p.p 181-182 ff.

Jacop Goldberg, The Foreign Policy p 183ff. (١٢)

(١٣) الدارة - عدد ٤ رجب ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

أيضاً - عبد الله حسن الأشعل « الأصول التاريخية للموقف السعودي من الصراع العربي - الإسرائيلي مرحلة الملك عبد العزيز » ١٩١٥-١٩٥٣م « الدارة - العدد الأول، شوال ١٤٠٦هـ - يونيو ١٩٨٦م ص ١٣١ ومابعدا.
- عبد الله الأشعل : المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الاسرائيلي -
جده ١٩٨٩م - ص ٤٦ وصفحات ٦٣-٦٧.

(١٤) انظر "D.C. Watt, A The Foreign Policy of Ibn Saud 1936-39"

Journal of the Royal Central Asiatic Society , 1963., p. 159.

(١٥) لهذا الرأي انظر James Piscatori, Islamic Values , p. 37

(١٦) علاقة الملك عبد العزيز ببريطانيا، أمر تعرض له الكثير من الباحثين من منطلقات غربية، وبعضها من منطلقات متحيزة، انظر مثلاً :

Jacop Goldberg, The Foreign Policy of Saudi Arabia . Ch. 4, 5, and 6.

Also : G Troeller , The Birth of Saudi Arabia : Britain and the
Rise of the House of Saudic London 1976.

John . B. Philby : Saudi Arabia , London 1955-pp.265

John B. Philby : Arabia Jubilee. London 1952, p 35

Sir G. Clayton . An Arabian Diary . Sir Gilbert Clayton

ed .R. O. Collins . Birkeley 1969. p 19.ff

CP. Daniel Silver Farb. "The Anglo - Najd Treaty of Dec. 1915".

Middle Eastern Studies , 16 (1980)

J. Goldberg. The Origns of the British - Saudi Relations :

The 1915 Anglo - Saudi Treaty Revisited

(١٧) للتطورات التي سبقت الاتفاقية انظر:

Jacop Goldberg, The Foreign Policy of Saudi Arabia . pp44-105.

Ibid. pp 106-111 انظر للاتفاقية ذاتها :

J. Goldberg The 1914 Saudi - Ottoman Treaty: أيضاً

Mythe or reality? Journal of Contemporary History,19(1984)pp. 289-314.

F.o, Arbitration concerning Buraimi and the Common Frontier Between Abu Dhabi and Saudi Arabia : Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northerern Ireland (Londn 1955) , 11, Annex A, No . 8.

أيضاً : أمين سعيد- تاريخ الدولة السعودية - بيروت - دون تاريخ ٢ - ص ٥٨-٦٠

(١٨) انظر G. Antonius . Arab Awakeing

(١٩) Sheik M. Iqbal. The Arab Glory - The Arab Grief Delhi , 1977-pp 98-99

(٢٠) D.C.Wait.The Foreign policy of Ibn Saud . JRCAS, p. 152.

(٢١) Ibid.

(٢٢) Ibid.

أيضاً J. Piscatori , Islamic Values, pp. 35-36.

فهد بن محمد النفجان « السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك عبد العزيز » الحرس الوطني ربيع الآخر ١٤١٣ - أكتوبر ١٩٩٢ م ص ٢٠ ومابعده

(٢٣) D.C. Watt A The Foreign Policy of Ibn Saud pp. 153-155

James Piscatori, Islamic Values , p. 34-37.

(٢٤) James Piscatori, Islamic Values , p. 36

(٢٥) دراسة D C. Watt من الدراسات القلائل التي تناقش صلات الملك عبد العزيز بالمانيا

ولكنها لا تورد مصادرها، ولا تشير إلى مصادر معلوماتها، انظر:

D.C. Watt A The Foreign Policy of Ibn Saud pp. 1936-39

Ibid.p 159. (٢٦)

(٢٧) الزركلي - شبه الجزيرة - ج ٣ - ص ١٢١٢

(٢٨) أم القرى - عدد (٦٢) ٢٠ شعبان ١٣٤٤-، ٥ فبراير ١٩٢٦م

(٢٩) عبد الله الأشهل - المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي. ص ٣٤ ومابعدھا أيضا - لطفي جمعه - حالة الأمن في عهد الملك عبد العزيز - الرياض ١٩٨٢م - ص ١٤١

أيضا عبد الله القباغ - المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية - الرياض ١٩٨١م ص ٢٨ ومابعدھا.

(٣٠) لهذا الرأي الغريب. انظر :

Games P. Piscatori " Islamic Values and National "

" Interest : The Foreign Policy of Saudi Arabia " pp. 37-38.

Adeed Dawisha (ed.) Islam in foreign Policy"

(٣١) أحمد عبد الغفور عطار. صقر الجزيرة، بيروت (دون تاريخ) ج ٦ ص ١٢٤٣ وص ١٢٤٩

(٣٢) E. Monroe Philby of Arabia , N.Y., 1973-p 3

(٣٣) الزركلي. شبه الجزيرة ج ٣ صفحات ١١٤٩-١١٥٠

(٣٤) Foreign Relation of the United Stated , Diplomatic papers

Washington 1969, vol. III p. 697

(٣٥) أحمد عبد الغفور عطار، ابن سعود والقضية الفلسطينية، صيدا ١٩٧٣م، ص ١٤٦. انظر كذلك الزركلي، شبه الجزيرة ص ١٢٥٠.

(٣٦) المصحف والسيف. مجموعة خطابات وكلمات وأحاديث ومذكرات المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود، جمع وإعداد محيي الدين القاسبي، الرياض، دون

تاريخ ص ١٥٣، كذلك صفحات ١٧١-١٧٢ وص ٢١٣

(٣٧) الآية ٨٢، سورة المائدة.

(٣٨) الزركلي، المرجع السابق ص ١٢٥٢

(٣٩) المصحف والسيف، ص ٢٠٣

(٤٠) الزركلي، شبه الجزيرة ج ٣ ص ١٠٧٢.

(٤١) أحمد طرين. عبد العزيز آل سعود ملكاً ومنشئ دولة وباعث نهضة. مقال في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٧، يوليو ١٩٧٦م، ص ٥٩.
راجع أيضاً: الزركلي - شبه الجزيرة ص ١٠٧٣ وما بعدها.
أيضاً: عطار. صقر الجزيرة ج ٦ صفحات ١٢٢٢-١٢٢٤.
عبد المنعم الغلامي. الملك الراشد. جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود. طبعة ثانية. الرياض ١٩٨٠م. ص ١٤٥.

(٤٢) الزركلي. شبه الجزيرة، ج ٣، ص ١٠٧٣.
عائشة علي المسند. المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين ١٣٥٧-١٣٦٨هـ/١٩٣٩-١٩٤٨م - دار المريخ، الرياض ١٩٩٢م ص ٨٣
أيضاً: عطار. ابن سعود والقضية صفحات ١٢٣-١٢٧.
أيضاً. امين سعيد. تاريخ الدولة السعودية. الرياض ١٩٧٣م ج ٢ ص ٣٣١.

(٤٣) عطار - صقر الجزيرة صفحات ١٢٤٩ - ١٢٥٠.
عبد المنعم الغلامي. الملك الراشد ص ١٤٥.
انظر أيضاً. عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٨٤.

(٤٤) عطار. صقر الجزيرة ص ١٢٤٩-١٢٥٠

(٤٥) انظر السيد يس وعلي الدين هلال. الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٨٨٢-١٩٤٨م. القاهرة. معهد البحوث العربية ١٩٧٥م ص ٥٧٩، حيث خولت حكومة فلسطين لنفسها التصرف في الأراضي «الميري» بتحويلها إلى أراضي «ملك»، حتى يسهل بيعها، وانتقالها إلى الأيدي اليهودية.

- انظر أيضاً. عائشة المسند. المملكة العربية. صفحات ٨٧-٨٨.
- انظر أيضاً: أم القرى عدد ٤٦٣، ٨ رجب ١٣٥٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٩٣٣م.
- وعدد ٤٦٤ - ١٥ رجب ١٣٥٢هـ/ ٣ نوفمبر ١٩٣٣م
- (٤٦) انظر - أم القرى - عدد ٥٥٨، ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ/ ٢٣ أغسطس ١٩٣٥م
ص ٥ انظر أيضاً - أكرم زعيتر - الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩م.
بيروت ١٩٨٠م صفحات ٤-٥.
- أيضاً. عائشة المسند. المملكة العربية السعودية. ص ٨٩.
- (٤٧) تفاصيل ذلك، ونص البرقية والنداء في:
الزركلي، شبه الجزيرة ج ٣، ص ١٠٧١ وما بعدها، وكذلك في عطار: صقر الجزيرة
ص ١٢٢٦ - ١٢٢٨ - أيضاً - حافظ وهبة. خمسون عاما في جزيرة العرب ص ١٥٥ -
١٥٦. انظر عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٩٧، للقول بأن الحكومة
البريطانية اتجهت سرّاً إلى توسط الملك عبد العزيز لمكانته السياسية بين العرب لوقف
الثورة مقابل التعهد بوقف الهجرة، ولكن الدوائر الصهيونية كشفت الأمر وعرقلته.
- (٤٨) عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٦
- (٤٩) الزركلي، شبه الجزيرة ج ٣ ص ١٠٧٥
- (٥٠) عائشة المسند. المرجع السابق ص ٩٩.
- (٥١) أكرم زعيتر. ص ٢٥٦ كما تورده عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ١٠١.
- (٥٢) الزركلي، شبه الجزيرة، ج ٣ ص ١٠٧٦.
- أسماء الوفد الفلسطيني في: أم القرى، عدد ٦٣١. ٢٥ شوال سنة ١٣٥٥هـ - ٨ يناير
١٩٣٧م ص ٥.
- (٥٣) عطار. ابن سعود والقضية. ص ١٣١.
- حافظ وهبة. خمسون عاما، ص ١٥٥ - ١٥٦.
- (٥٤) نص المذكور في: الزركلي. شبه الجزيرة ج ٣ ص ١٠٧٩-١٠٨٣ أيضاً: عطار. ابن
سعود والقضية ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٥٥) عائشة المسند، المملكة العربية السعودية، ص ١٠٥. كذلك:
عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٣٦م القاهرة ١٩٧٤م ص ٤١١.

(٥٦) للمظاهرات والإضراب إلخ. انظر: أم القرى عدد ٦٥٩-١٥ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ
٢٣ يوليو ١٩٣٧م ص ٨-١

(٥٧) أم القرى. عدد ٦٦٠، ٢٢ جمادى الأولى ١٣٥٦هـ/ ٣٠ يوليو ١٩٣٧م، ص ١، ٥، ٦، ٨، أيضاً. عائشة المسند، المملكة العربية السعودية، ص ١١٢.

(٥٨) المرجع السابق ص ١١٢

(٥٩) نص المذكرة في: الزركلي، شبه الجزيرة، ج ٣ ص ١٠٨٣-١٠٨٦، كذلك في: عطار.
ابن سعود والقضية، ص ١٣٧-١٤٠.

(٦٠) الزركلي، شبه الجزيرة ص ١٠٨٤

(٦١) التفاصيل في الزركلي، شبه الجزيرة، ص ١٠٨٦، كذلك:
عطار، صقر الجزيرة ص ١٢٣٨-١٢٣٩

(٦٢) انظر مثلاً تعليماته لابنه الأمير فيصل، ممثل المملكة في مؤتمر لندن الخاص بمناقشة قضية
فلسطين في: الزركلي، شبه الجزيرة ج ٣ ص ٧٧١-٧٧٤.

(٦٣) Walt.

(٦٤) انظر. عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ١١٧-١١٨. عطار. ص ١٤٨

(٦٥) أصل الخطاب باللغة العربية في:
الزركلي- شبه الجزيرة ج ٣. ١١٠٣-١١٠٨، كذلك عطار: ابن سعود والقضية ص
١٤٩-١٥٣

لترجمة الإنجليزية. انظر:

Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers, 1938

Washington 1955, Vol. II, pp. 994-998.

(٦٦) الزركلي - ص ١١٠٧ - عطار. صقر الجزيرة، ص ١٢٥٢-١٢٥٣

(٦٧) صورة الخطاب الأصلية (بالإنجليزية) في :

Foreign Relation of the U.S., 1939, Vol. IV, p. 696.

صورته بالعربية وصورة البيان في : الزركلي، شبه الجزيرة ص ١١١١-١١١٤ كذلك في عطار. صقر الجزيرة ص ١٢٥٧-١٢٦٠، وابن سعود والقضية ص ١٥٤-١٥٨.

(٦٨) - الزركلي. شبه الجزيرة ص ١١١٢

(٦٩) نفس المصدر. أيضا : عطار. صقر الجزيرة ص ١٢٦٤

(٧٠) الزركلي - شبه الجزيرة ص ١٢٢٥، صورة ترجمة الرد كاملا في : عطار: صقر الجزيرة ص ١٢٦٥-١٢٦٦.

(٧١) تفاصيل المقابلة وما دار فيها في : الزركلي - شبه الجزيرة ص ١١٣٨-١١٤٢.

أيضا : عطار. صقر الجزيرة، ص ١٢٦٦-١٢٧٢، وابن سعود والقضية ص ١٥٩-١٦٤،

انظر أيضا : Foreign Relations of the United States , 1943, Vol. IV. PP. 807-810

(٧٢) الزركلي. شبه الجزيرة ص ١١٤٢.

(٧٣) لمناقشة مشروع الرشوة هذه، ودور فيلبي فيها، وفي فكرة اجتماع وايزمان بالملك عبد العزيز. انظر : الزركلي، شبه الجزيرة ص ١١٣٤-١١٣٨. انظر أيضا عطار: ابن سعود والقضية ص ١٦٤-١٧١. لرأي آخر حول تورط فيلبي في المسألة. انظر : محمد المانع : توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة د. عبد الله صالح العثيمين (د.ت) ص ٢٧٨-٢٨٠.

(٧٤) الزركلي - شبه الجزيرة ص ١١٣٤-١١٣٥

عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٧٦-٨٠

(٧٥) تفاصيل الاجتماع في : الزركلي. شبه الجزيرة ص ١١٥٨-١١٦٦ الملحق انظر : محمد عسه. معجزة فوق الرمال، لبنان ١٩٦٥ م. ص ١٢٧، كذلك في عطار. ابن سعود

والقضية ص ١٨٩-٢٠

انظر أيضا

Foreign Relations of the United States , 1945, VIII.
pp2-3.(Memorandum of Conversation).

See also W.A.Eddy , F.D.R. Meets Ibn Saud , p34 ff

أيضا مذكرات هوسكنز، كما أوردتها الزركلي، شبه الجزيرة ص ١١٦٢.

(٧٦) انظر حافظ وهبة. خمسون عاما ص ١٦٨ - ١٦٩. أيضا. عائشة المسند. المملكة العربية
السعودية. ص ١٦٨ - ١٧١. انظر : الأهرام ٢٧ فبراير ١٩٤٧م، ٥ مارس ١٩٤٧م
أيضا : الاثنين والدنيا عدد ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥م

(٧٧) تفاصيل الاجتماع في الزركلي - شبه الجزيرة ص ١١٨٢ - ١١٨٥ أيضا. عطار ابن
سعود والقضية. ص ٢١١ - ٢١٦.
انظر أيضا. الأهرام ٢١ فبراير ١٩٤٥م.

(٧٨) صورة الرسالة في الزركلي، شبه الجزيرة ص ١٨٨٩ - ١١٩٥، عطار. ابن سعود
والقضية ص ١٧٤ - ١٧٩ صقر الجزيرة ص ١٢٧٢ - ١٢٨٠. أيضا عبد المنعم الغلامي.
الملك الراشد. ص ١٤٩ - ١٥٥.

(٧٩) عبد المنعم الغلامي. الملك الراشد ص ١٥٢. الزركلي ص ١١٩٢.
حافظ وهبة (لتفاصيل أكثر). خمسون عاما ص ١٦٣ - ١٦٦.

(٨٠) الزركلي. ص ١١٩٢ - ١١٩٣. عطار. ابن سعود والقضية ص ١٧٨
انظر مقابلة الملك مع مندوب مجلة « لايف Life الأمريكية. أم القرى عدد ٩٦٣، ٨
جمادى الآخرة ١٣٦٢م، ١٢ يونية ١٩٤٣

(٨١) صورة رد روزفلت في :

W.Eddy . F.D.R. Meets Ibn Saud, p. 36.

ترجمة الرد العربية في الزركلي ص ١١٩٧، وفي عطار. ابن سعود والقضية ص ١٧٩ -
١٨٠

(٨٢) الزركلي. ص ١٢٢١ أيضا : عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ١٧٢.
أيضا. د. عبد الله حسن الأشعل. الأصول التاريخية للموقف السعودي من الصراع

العربي الإسرائيلي (مرحلة الملك عبد العزيز) ١٩١٥-١٩٥٣ م. مجلة الدارة. العدد الأول ، شوال ١٤٠٦ هـ يونيو ١٩٨٦ م ص ١٤٢-١٤٤.

(٨٣) الزركلي ص ١٢٢٤ - أيضًا عبد الله الأشعل. المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، جدة ١٩٨٩ م ص ٢٠-٢١.

(٨٤) نص الخطاب في عطار. ابن سعود والقضية. ص ٢١٧-٢١٩ انظر كل نصوص المراسلات مع ترومان في نفس المرجع ص ٢١٨-٢٣٤ الزركلي ص ١٢٦٦.

(٨٥) عطار. ابن سعود والقضية. ص ٢٢٠. الزركلي ص ١٢٦٨

(٨٦) انظر : Roreign Relations of the U.S. 1946, Vol. VII p. 708
also . pp. 714-718

(٨٧) خلاصة تصريحات جلالته للجنة التحقيق في :
أم القرى. عدد ١١٠٢ - ١١ جمادى الأولى ١٣٦٥ / ١٢ إبريل ١٩٤٦ م.
أيضًا في الزركلي ج ٤ ص ١٢٥١ - أيضًا - عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ١٧٣.
انظر أيضًا: الأهرام. عدد ٢ إبريل ١٩٤٦ م.

(٨٨) نص المذكرة المقدمة للجنة التحقيق في :
أم القرى ، عدد ١٠٩٩ - ١٨ ربيع الآخرة ١٣٦٥ هـ - ٢٢ مارس ١٩٤٦ م.

(٨٩) عائشة المسند. المملكة العربية السعودية. ص ١٧٦-١٧٧.

(٩٠) مؤتمر المائدة المستديرة. انظر : عمر عبد العزيز عمر. تاريخ العرب الحديث والمعاصر، بيروت ١٩٧٥ م- ص ٦٩٠-٦٩١.

أيضًا : عائشة المسند، المملكة العربية السعودية ص ١٥٨ وما بعدها.

(٩١) عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ١٨٥-١٨٦.

(٩٢) نفس المرجع.

(٩٣) نفس المرجع

- (٩٤) نفس المرجع ص ١٩٣ - وصفحات ٢٠١-٢٠٢
- (٩٥) جاد محمد طه. الملك عبد العزيز والقضية الفلسطينية ١٩٤٣-١٩٤٨م في ضوء الوثائق السرية الأمريكية، مقال في : بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز، ديسمبر ١٩٨٥م غير منشور رقم ١٧ - ص ١٢.
- (٩٦) نص البيان في : أمين سعيد ص ٣٥٨.
- أيضاً. عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٢٠٩ ومابعدھا.
- أيضاً. عبد الله حسن الأشعل. الأصول التاريخية. في الدارة وعدد ١ شوال ١٤٠٦هـ/ يونيو ١٩٨٦م ص ١٤٥.
- (٩٧) الزركلي ص ١٢٨٦
- أيضاً أحمد طرين. عبد العزيز آل سعود. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٧ يوليو ١٩٧٦م/ رجب ١٣٩٦هـ ص ٦٧.
- (٩٨) أحمد طرين. المرجع السابق. ص ٦٨، يورد أسباب إرسال القوة السعودية لتقاتل مع الجيش المصري.
- انظر أيضاً : Philby . Arabian Jubilee, pp. 352-353.
- انظر : محمد عبد الله ماضي. النهضة الحديثة في جزيرة العرب. طبعة ثانية. القاهرة ١٩٥٢م ص ٢٠٨-٢١١ لتفصيل أكثر حول إرسال الفرق السعودية للجيش المصري، وملكيات الملك عبد العزيز بهذا الخصوص إلى الملك فاروق.
- (٩٩) انظر : S. Philby . Saudi Arabia, Beirut , 1968. pp. 348-349.
- أيضاً : محي الدين القاسبي. المصحف والسيف. ص ١٣٦ من خطبة الملك عبد العزيز في موسم الحج.
- (١٠٠) بنو ميشان : عبد العزيز آل سعود، ص ١١٥-١١٦.
- (١٠١) أحمد عسہ . معجزة فوق الرمال، ١٣١.
- (١٠٢) أمين سعيد . الدولة السعودية ، ج ٢ ص ٢٩٦-٢٩٧ ، أيضاً حافظ وهبة . خمسون عاماً ، ص ١٧١

- (١٠٣) أمين سعيد . نفس المرجع . أيضا . ص ٢٩٨ فهد المارك ص ٢٣٠ .
- (١٠٤) حافظ وهبة . خمسون عاما ، ص ٤٩
- (١٠٥) توفيق السويدي . مذكراتي . ص ٢١٣
- (١٠٦) صورة الاتفاقية كاملة والمذكرات المتبادلة في :
أم القرى . عدد الجمعة ٩ ربيع الآخر ١٣٥١هـ / الموافق ١٢ أغسطس ١٩٣٢م . ص ٣ .
- (١٠٧) انظر : الزركلي . شبه الجزيرة . ج ٣ ص ١٢٣٧-١٢٣٨ .
أيضاً : الرابطة العربية ، عدد ٢٩ إبريل ١٩٤٤م
- (١٠٨) انظر : أم القرى ، عدد ٢٢ ذو القعدة ١٣٦٢هـ ، ١٩ نوفمبر ١٩٤٣م
- (١٠٩) انظر تفاصيل الاجتماع - أعلاه ص ١٠ أيضاً . الزركلي ج ٣ ص ١١٥٥ وما بعدها .
- (١١٠) سيد أحمد يونس . المملكة العربية السعودية ، السياسة الخارجية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ص ٢٩٦
- (١١١) نفس المرجع ص ٢٩٧-٢٩٩ .
- (١١٢) نفس المرجع .
- (١١٣) نفس المرجع ص ٢٩٩
- أيضاً : محمد رفعت . التوجيه السياسي للفكرة العربية الحديثة . ص ١٧٧ .
- (١١٤) انظر . بنوميشان . عبد العزيز آل سعود . ص ٢٨٦ .
لمشروع الهلال وتفاصيله . انظر :
أم القرى عدد ١١٧٦ - ٤ ذو القعدة ١٣٦٦ - ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ ص ١
أيضاً : الرابطة العربية - عدد ٢٢ فبراير ١٩٥١م
- (١١٥) انظر : سيد أحمد يونس ص ٣٠٠
أيضاً . بشير العوف . الانقلاب السوري ص ١٤٥ وص ١٨٦

(١١٦) فتح الله ميخائيل صقال. من ذكريات حكومة الزعيم ص ٥٢-٦٠.
أيضاً بشير العوف . الانقلاب السوري ص ١٩٩ .

(١١٧) انظر: أم القرى عدد ١٢٩٢، ١٢٩٢- ١٠ ربيع الأول ١٣٦٩هـ- ٣٠ ديسمبر ١٩٤٩م

(١١٨) صلاح العقاد. الشرق العربي ص ١٠٤

(١١٩) Lenczowski. The Middle East in World Affairs ., p 295

(١٢٠) انظر: نص البلاغ الرسمي رقم ١٠٤ الصادر من حكومة المملكة العربية السعودية حول الدعوة لمشروع سورية الكبرى في أم القرى عدد ١١٧٤ - ١٩ شوال ١٣٦٦هـ- ٥ سبتمبر ١٩٤٧م ص ١ .

(١٢١) بنوميشان . عبد العزيز آل سعود ص ٢٨٧ .

(١٢٢) Bullard: The Middle East , p 83.

(١٢٣) د. عمر حليق : حديث في السياسه السعوديه. طبعة أولى - الرياض ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
ص ٣٠٨-٣١١ .

(١٢٤) انظر . James Piscatori. Islamic Values

article in , A . Dawisha- Islam in Foreign Policy , pp. 37-38.

هذا الرأي يكاد يكون موجوداً في معظم المراجع العربية التي تعرضت لتاريخ الملك عبد العزيز. والتي لاتتوخى الدقة في كثير مما نقول. انظر مثلاً: كتب الريحاني. تاريخ نجد وملحقاته، وملوك العرب كذلك كتابات قدرى قلعجي.
كذلك انظر: عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٦٣ .
انظر أيضاً: الدارة عدد ٢ - السنة الثالثة (لاتاريخ) الافتتاحيه.

(١٢٥) انظر

G.Antonius , Arab Awakening- Introduction.

See also, Zeine N. Zeine, The Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1966. pp. 38-40.

- (١٢٦) انظر : سيد أحمد يونس. المملكة العربية السعودية ص ٣٣٦.
- (١٢٧) الريحاني. تاريخ نجد، ص ٢٠٨
- (١٢٨) عائشة المسند. المملكة العربية السعودية، ص ٦١. أيضا. صلاح الدين مختار. المرجع السابق. ص ١٦٣. أيضا. الزركلي - شبه الجزيرة، ج ١، ص ١٩٧-١٩٨.
- (١٢٩) الزركلي. نفس المرجع
- (١٣٠) الريحاني. تاريخ نجد، ص ١٨٢-١٨٣.
- (١٣١) انظر. المنار. م ٢٤-ج ٦ - ٣٠ صفر ١٣٤٣هـ - ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤م ص ٤٥٠-٤٦٢ أيضا. الأهرام. عدد ٢٥ فبراير ١٩٢٤م. ٢٠ رجب ١٣٤٢هـ. انظر عبد الواحد راغب. فيصل والعروبة. مقال في مجلة الدارة - ٣٤ - شعبان ١٣٩٥هـ - سبتمبر ١٩٧٥م ص ١١٧.
- (١٣٢) انظر لهذا الرأي. عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٦٢. بيان الملك فيصل للمصحف العربية. يقول إن: الحسين بن علي قابل الدعوة بالاستهزاء، انظر نص البلاغ : في - المنار - ج ٦ - ٣٠ صفر ١٣٤٢هـ - ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤م ص ٤٥٠ ومابعدھا. أيضا - الأهرام. ٢٥ فبراير ١٩٢٤م. انظر أيضا : أحمد طربين. الملك عبد العزيز والوحدة العربية. بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز ص ٢
- (١٣٣) انظر عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٦٠.
- (١٣٤) أمين الريحاني. ملوك العرب ج ٢ بيروت ١٩٢٥ - ص ٩٥. أيضا. أحمد طربين. الوحدة العربية بين ١٩١٦-١٩٤٥م. القاهرة ١٩٥٧م ص ١٤٤.
- (١٣٥) لأمثلة لتلك المشاكل الحدودية بين العراق وحكومة نجد. انظر : أم القرى، عدد ١٥٨-٢٩ جمادى الثانية ١٣٤٦هـ/ ٢٣ كانون أول ١٩٢٨م، وكذلك عدد ١٦٥ - ١٨ شعبان ١٣٤٦هـ/ ١٠ شباط ١٩٢٨م عدد ١٨٧، ٣، صفر ١٣٤٧هـ/ ٢٠ يوليو ١٩٢٨ عدد ١٩٣، ربيع أول ١٣٤٧هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٢٨م.

وعدد ١٦٩، ١٧، رمضان ١٣٤٦هـ / ٩ مارس ١٩٢٨م
وعدد ١٦٧، ٣، رمضان ١٣٤٦هـ / ٢٤ شباط ١٩٢٨م
لمشاكل الحدود مع شرقي الأردن. انظر : أم القرى عدد ١٧٠ - ٢٤ رمضان ١٣٤٦هـ /
١٦ مارس ١٩٢٨م.

(١٣٦) تفاصيل اللقاء بين العاهلين في : الزركلي ٠ - ج ٢ ص ٥٠٩ - ٥١٦.
انظر أيضا، أحمد طربين - الملك عبد العزيز والوحدة العربية - ص ٦ - ٧

(١٣٧) نص الاتفاقية الكامل، والبروتوكول والملحق في :
أم القرى - عدد ٤٧١ - ٥ رمضان ١٣٥٢هـ - ٢٢ ديسمبر ١٩٣٣م ص ١ - ٢..

(١٣٨) للملخص التفاصيل النزاع بين المملكة واليمن، انظر:
الزركلي - شبه الجزيرة - ج ٢ ص ٦٠٠ - ٦٠٥.
للعلاقات بين البلدين انظر (الكتاب الأخضر) كما أوردته
أم القرى في أعدادها ٤٨٩هـ - ١٣ محرم ١٣٥٣ - ٢٧ ابريل ١٩٣٤م
،، ٤٩٠ - ٢٠ محرم ١٣٥٣هـ - ٤ مايو ١٩٣٤م
،، ٤٩١ - ٢٧ محرم ١٣٥٣هـ - ١١ مايو ١٩٣٤م
،، ٤٩٢ - ٤ صفر ١٣٥٣هـ - ١٨ مايو ١٩٣٤م
أم القرى (٤٩٣) ١١ صفر ١٣٥٣هـ - ٢٥ مايو ١٩٣٤م

(١٣٩) نص المعاهدة كاملاً مع بروتوكول التحكيم، والرسائل المتبادلة في :
أم القرى - ملحق للعدد ٤٩٧ - ١١ ربيع أول ١٣٥٣هـ - ٢٣ يونيو ١٩٣٤م
انظر أيضاً : مجموعة المعاهدات من ١٣٤١ - ١٣٧٠هـ / ١٩٢٢ - ١٩٥١م، طبعة
رابعة، مكة المكرمة، نشر وزارة الخارجية، ص ١٥٢ - ١٦٠.
انظر أيضاً : الزركلي - شبه الجزيرة ج ٢ ص ٦٠٥ - ٦١١

(١٤٠) انظر : أم القرى، ملحق عدد ٤٩٧ - أعلاه.

(١٤١) نفس المرجع.

(١٤٢) نفس المرجع.

(١٤٣) انظر: افتتاحيه : أم القرى - عدد ٥٠٣ - ٢٢ ربيع الآخر ١٣٥٣هـ / ٣ أغسطس ١٩٣٤م

بعنوان في « سبيل تحقيق أمانني الامة العربية ».

(١٤٤) نفس المرجع.

(١٤٥) انظر : أم القرى - عدد ٢٩٩ - ٢٤ ربيع الأول ١٣٥٣هـ / ٦ يونيو ١٩٣٤م ص ١
انظر أيضا : مقال رشيد رضا : الإصلاح والتجديد الإسلامي في المعاهدة الإسلامية
العربية بين الدولتين السعودية واليمانية. في أم القرى - عدد ٥٠٧ - ٢٠ جمادى الأولى
١٣٥٣هـ / ٣١ أغسطس ١٩٣٤م

(١٤٦) نص المعاهدة كاملاً في :

أم القرى - عدد ١٨ محرم ١٣٥٥هـ / ١٠ أبريل ١٩٣٦م ص ١-٢.

(١٤٧) نفس المرجع.

ايضا : عائشة المسند. المملكة العربية السعودية ص ٦٧-٦٨.

(١٤٨) أم القرى - نفس العدد أعلاه.

(١٤٩) نفس المرجع.

انظر أيضا - حافظ وهبة - خمسون عاما ص ٢٠٢.

(١٥٠) انظر المقال الافتتاحي «حول الحلف العربي»، العراقي السعودي في :
أم القرى عدد ٦٠٢ الجمعة ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٥هـ / ١٩ يونيو ١٩٣٤ ص ١.

(١٥١) انظر الفصل (٣) العلاقات المصرية - السعودية. ص

(١٥٢) تفاصيل حادث الاعتداء على الملك عبد العزيز أثناء تأديته للطواف في :
أم القرى عدد ٥٣٦، ١٧ ذو الحجة ١٣٥٣هـ / الموافق ٢٢ مارس ١٩٣٥م

(١٥٣) نفس المرجع ص ٤

(١٥٤) الأهرام. عدد ٢٢ مارس ١٩٣٥م

(١٥٥) انظر : سامي الحكيم. «حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية». مقال في مجلة
الدارة، عدد ٢ رجب ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ص ١٦٦

(١٥٦) الزركلي، شبه الجزيرة، ج ٣ ص ١٢.

(١٥٧) انظر مقال: " Nuri el - Said's, Arab unity programme " Article - in Yehoshua Porath . - Middle Eastern Studies, vol . 20, no4 Oct. 1984-pp. 76-99

(١٥٨) نفس المرجع.

(١٥٩) نفس المرجع. انظر أيضاً. الزركلي، ص ١١٥٠، وكذلك ص ١١٤٧-١١٤٨.

(١٦٠) نفس المرجع

(١٦١) نفس المرجع.

(١٦٢) الزركلي ص ١٢٠٢

(١٦٣) نفس المرجع ص ١٢٠٣ انظر أيضاً : الأهرام عدد ١٦ سبتمبر ١٩٤٣م

(١٦٤) الأهرام - عدد ١١ أكتوبر ١٩٤٣م

(١٦٥) سامي الحكيم - المرجع السابق ص ١٦٧. سيد أحمد يونس. المملكة العربية السعودية، ص ٣٤٦-٣٤٧.

(١٦٦) انظر: الأهرام - عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٤٤م

(١٦٧) انظر نص المذكور كاملاً في مجلة:

الدائرة - عدد ٢ سنة ٢ - ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م - ص ١٦٩-١٧٠.

أيضاً : الزركلي - شبه الجزيرة ج ٣ ص ١٢٠٧-١٢٠٨.

(١٦٨) سيد أحمد يونس. المملكة العربية السعودية - ص ٣٤٩.

(١٦٩) الزركلي. شبه الجزيرة ج ٣ ص ١٢٠٤-١٢٠٦.

(١٧٠) انظر : الزركلي - شبه الجزيرة ج ٣ - ص ١٢٠٧-١٢٠٨ والملاحظات والتحفظات التي أبداهها الملك عبد العزيز.

انظر أيضاً : الأهرام عدد ٨ يناير ١٩٤٥م

أيضا - الرابطة العربية عدد ١٣ يناير ١٩٤٥ م

(١٧١) أحمد طربين - الوحدة العربية ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(١٧٢) لنص ميثاق الجامعة العربية كاملاً، ولتفاصيل الاحتفال بتوقيعه انظر:

أم القرى - عدد ١٠٤٨ - ١٦ ربيع ثاني ١٣٦٤ هـ / ٣٠ مارس ١٩٤٥ م ص ١ - ٣.

انظر أيضا - مصر الفتاة - عدد ٢ أبريل ١٩٤٥ م (لاحتفال التوقيع ونص الميثاق)

انظر أيضا - الأهرام - عدد ٨ أبريل ١٩٤٥ م (لنص الميثاق).

(١٧٣) الزركلي - شبه الجزيرة - ج ٣ ص ١١٥٤.

(١٧٤) انظر خطابه في المأدبة الملوكية بمكة المكرمة في :

أم القرى - عدد ٦٢ - ٢٠ شعبان ١٣٤٤ - ٥ مارس ١٩٢٦ م

أيضا: الدار - عدد ٤ رجب ١٤٠٦ هـ / مارس ١٩٨٦ م كلمة الملك فهد في افتتاح

المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز ص ١٤ - ١٥.

(١٧٥) انظر : المنهل - عدد ذو القعدة ١٣٦٩ هـ ص ٣٦٠ ومابعد - وأيضا مقال - أحمد عبد

الغفور عطار - « أثر الدولة السعودية في المحيط العربي والإسلامي » ص ٣٤٨ - ٣٥٢.

(١٧٦) الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - مسيرة الخير على درب التضامن الإسلامي المدينة

المنورة (د.ت) ص ٢٥ ومابعد.

(١٧٧) الآية ٩٢ سورة الأنبياء.

(١٧٨) انظر سلطان سالم - الفيصل ملكاً في فكر أمه - القاهرة ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ص ٣٥.

(١٧٩) نفس المرجع ص ٤٣ ، ٥٢ ، ٩١.

(١٨٠) راجع الخطبة في :

المنار - م ٣٣ - ج ٢ ، عدد ذي الحجة ١٣٥١ هـ / أبريل ١٩٣٣ ص ١٠٨ - ١١٢.

(١٨١) نفس المرجع ص ١٠٨ - ١٠٩.

انظر أيضا : أم القرى عدد ٤٣٤ - ١١ ذو الحجة ١٣٥١ هـ / ٦ أبريل ١٩٣٢ م.

(١٨٢) نفس المرجع ص ١١١

(١٨٣) المؤتمر الإسلامي في القدس وفكرة الجامعة الإسلامية - انظر :

المنار، مجلة ٣٢- ج ٢ شوال ١٣٥٠ هـ - فبراير ١٩٣٢ م ص ١١٦-١١٩.

(١٨٤) جاء ذكر المدرسة السلفية في جاكارتا عرضاً في مقال لعبد الرحمن سليمان الرويشد. عنوانه « الجهاد الفكري للملك عبد العزيز » - في الدارة - عدد ٤ - رجب ١٤٠٦ هـ / مارس ١٩٨٦ م ص ١٨٧ وما بعدها، وهو أمر يحتاج إلى دراسة متأنية إذا ماتوفرت المعلومات، وشعورنا أنها موجودة في مكان ما، ربما خارج المملكة، والحصول عليها ليس بمستحيل، ولا ندرى إن كانت هذه المدرسة وغيرها لازالت قائمة أم اندثرت، وهل الوثائق إلخ الخاصة بها موجودة في إندونيسيا أو في مكان آخر - المهم أن الموضوع حري بالبحث.

(١٨٥) لمكتب التراث التي أعيد طباعتها، ونوعها إلخ. انظر : عبد العزيز الرفاعي.

(١٨٦) انظر - المنار.

(١٨٧) الدارة - عدد ٤ رجب ١٤٠٦ هـ - مارس ١٩٨٦ م ص ١٨٨.

(١٨٨) انظر قوله .. في : سلطان سالم - الفيصل ملكاً في فكر أمه ص ٧٢.

(١٨٩) أم القرى - عدد ١٨٦ - ١٠ - ٢٥ المحرم ١٣٤٧ هـ - ١٣ يوليو ١٩٢٨ م - ص ٢.

(١٩٠) خطاب جلالتة في المأدبة الكبرى في المقامه لرؤساء وفود حج عام ١٣٥٠ هـ.

أم القرى - عدد ٣٨٣ - ٧ ذو الحجة ١٣٥٠ هـ / ١٣ أبريل ١٩٣٢ م

(١٩١) انظر التفاصيل في : أم القرى - عدد ٥٧ - ١٥ رجب ١٣٤٤ هـ - ٢٩ يناير ١٩٢٦ م

أيضاً : الدارة - عدد ٤ رجب ١٤٠٦ هـ - مارس ١٩٨٦ م ص ١٤-١٥.

(١٩٢) خطاب الملك عن الجامعة الإسلامية، حقيقتها - البدع وأسباب الحرص عليها - بيان

للعالم الإسلامي في : أم القرى - عدد ٦٢ - ٢٠ شعبان ١٣٤٤ هـ - ٥ مارس ١٩٢٦ م
ص ٢

(١٩٣) نص رسالة الملك إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس في ١ - مؤرخ ٢ شعبان

١٣٥٠ هـ (الرياض).

أم القرى - عدد ٣٧٥ - ١٢ شوال ١٣٥٠ هـ - ١٩ فبراير ١٩٣٢ م.

(١٩٤) هذا الرأي في : سيد أحمد يونس - المملكة العربية السعودية ص ٣٦٦.

(١٩٥) المنار - م ٣٢ - ج ٢ - شوال ١٣٥٠ هـ - فبراير ١٩٣٢ (المؤتمر الإسلامي بالقدس) ص ١١٩-١٢٤.

(١٩٦) نفس المرجع ص ١٢٥.

(١٩٧) خلاصة عن المؤتمر، وتعليق رضا عليه في :

المنار م ٣٢ ج ٢ شوال ١٣٥٠ هـ - فبراير ١٩٣٢ م ص ١١٣-١٣٢ -

أيضاً: المنار ج ٣ ذي القعدة ١٣٥٠ هـ - مارس ١٩٣٢ م ص ١٩٣ - وما بعدها.

المنار ج ٤ ذي الحجة ١٣٥٠ هـ - إبريل ١٩٣٥ م ص ٢٨٤ - ٢٩٨.

المنار ج ٧ ربيع أول ١٣٥١ هـ - يوليو ١٩٣٢ م - ص ٥٥٥ - ٥٥٨.

انظر : أيضاً خلاصة لكل جلسات المؤتمر في :

أم القرى - عدد ٣٦٩ - ٢٩ شعبان ١٣٥٠ هـ - ٨ يناير ١٩٣٢ م

نظام المؤتمر الأساسي في أم القرى عدد ٣٧٠ ٧ رمضان ١٣٥١ - ١٥ يناير ١٩٣٢ م ص ٤.

(١٩٨) انظر : أم القرى عدد ١١١٩ ٢ ذي القعدة ١٣٦٦ هـ ١٠ أكتوبر ١٩٤٦ م مقال افتتاحي
جهاد الاندونيسين وأثره في الشرق، ص ١

(١٩٩) انظر - أم القرى - عدد ٢٨ ذي القعدة ١٣٤٦ هـ / ١٧ مايو ١٩٢٧ م

(٢٠٠) أم القرى - عدد ٢٤٣ - ١١ ربيع الأول ١٣٤٨ هـ - ١٦ أغسطس ١٩٢٩ م.

(٢٠١) انظر نص الاتفاقية كاملاً في أم القرى عدد ٢٨٨ - ١٧ محرم ١٣٤٩ هـ / ١٣ يونيو ١٩٣٠ م، ص ١.

(٢٠٢) المنار - م ٣١ - ج ٢ ربيع الأول ١٣٤٩ هـ / ٢٤ أغسطس ١٩٣٠ م ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢٠٣) نص الاتفاقية في ١ - أم القرى عدد ٤٨٧ - ٢ ذو الحجة ١٣٥٢ هـ / ١٣ إبريل ١٩٣٤ م ص ١.

(٢٠٤) انظر أم القرى - عدد ١٨ - ٢٢ رمضان ١٣٤٣ هـ / ١٧ أبريل ١٩٢٥ م - الوفد الهندي

والملك علي بن الحسين.

أم القرى عدد ١٩ - ٣٠ رمضان ١٣٤٣هـ / ٢٤ أبريل ١٩٢٥م

أم القرى ٢٢ - ٢٩ شوال ١٣٤٣هـ / ٢٢ مايو ١٩٢٥م.

(٢٠٥) سيد أحمد يونس - المملكة العربية السعودية ص ٣٦٩.

(٢٠٦) نفس المرجع ص ٢٧٠.

(٢٠٧) مواد الاتفاقية الخمسة في : أم القرى - عدد ١٤٦٠ ، ٣ شعبان ١٣٧٢هـ / ١٧ أبريل ١٩٥٣م ص ١.

(٢٠٨) المنار - م ٣١ - ج ٢ ربيع الأول ١٣٤٩هـ / ٢٤ أغسطس ١٩٣٠م - ص ١٤١ - نص
خطبة المفتي في ص ١٤٥ - ١٤٦ - ورد يوسف ياسين في خطبته في ص ١٤٧.

(٢٠٩) انظر ص ١٤٥ من البحث أيضا أم القرى - عدد ٥٧ - ١٥ رجب ١٣٤٤هـ / ٢٩ يناير ١٩٢٦م.

(٢١٠) انظر مقال افتتاحي «جهاد الأندونيسيين وأثره في الشرق» في ١
أم القرى - عدد ١١١٩ - ٥ ذي القعدة ١٣٦٦هـ / ١٠ أكتوبر ١٩٤٦م.

المصادر

الجرائد والدوريات

١ - جريدة أم القرى - موجودة في شكل ميكروفيلم في مكتبة الملك فهد الوطنية من العدد الأول ١٥ جمادى الأولى - ١٢ ديسمبر ١٩٢٤م إلى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م. أي السنوات ١٩٢٤ - ١٩٥٣م (كل الأعداد).

٢ - بعض الأعداد المتفرقة من جرائد مصرية هي:

١ - المصور عدد ٣٠ أبريل ١٩٢٦م.

٢ - السياسة الأسبوعية عدد ٢١ مايو ١٩٢٧م.

٣ - الإصلاح ٣١ أغسطس ١٩٤٨م.

٤ - الإصلاح ٢٠ يناير ١٩٢٩م.

٥ - الرابطة العربية - أعداد ١٧ يوليو ١٩٤٠م - ٢٩ أبريل ١٩٤٤م - ٢٨ مارس ١٩٤٢م - ٢٤ أكتوبر ١٩٤٢م، ٢-٣ فبراير ١٩٤٥م - ٢٢ فبراير ١٩٥١م.

- الأهرام: أعداد - ١١ فبراير ١٩٣١م - ١٣ يونيو ١٩٤٣م - ٢٩ أبريل ١٩٤٤م - ٢٥ يناير ١٩٤٥م - ٢١ فبراير ١٩٤٥م - ٢٧ فبراير ١٩٤٥م - ٢٦ يناير ١٩٤٥م - ٤ أغسطس ١٩٤٧م - ٨ أغسطس ١٩٤٧م.

أطروحات عربية غير منشورة:

- عبد الحكيم عبد السلام. دور العهد السعودي الثالث في خدمة الإسلام. رسالة دكتوراه. قسم الدراسات العليا. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٦ هـ.
- سعيد بن سعد مسفر الغامدي. موقف المعارضة في المشرق العربي - حكم السلطان عبد الحميد الثاني (الشام ومصر) رسالة دكتوراه - قسم التاريخ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- سيد أحمد محمد يونس. المملكة العربية السعودية - سياستها الخارجية ١٩٢٤ م - ١٩٥٣ م رسالة دكتوراه - قسم التاريخ - جامعة عين شمس ١٩٧٥ م.

المراجع العربية:

- ١ - إبراهيم الفوزان. إقليم الحجاز وعوامل نهضته الحديثه، الرياض ١٤٠١هـ.
- ٢ - إبراهيم عبد الرحمن آل خميس. أسود آل سعود وتجربتي في الحياة. بيروت ١٩٧٢م.
- ٣ - أحمد حسين العقبي. أسرار لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت (م.د) ١٩٨٤م.
- ٤ - أحمد طرين. الوحدة العربية ١٩١٦-١٩٤٥م. القاهرة ١٩٧٧م.
- ٥ - أحمد عبد الغفور عطار. ابن سعود وقضية فلسطين. بيروت ١٩٧٤م.
- ٦ - أحمد عبد الغفور عطار. صقر الجزيرة. ج.م. بيروت ١٩٧٧م.
- ٧ - أحمد عسة. معجزة فوق الرمال. ط ١ لبنان ١٩٦٥م.
- ٨ - أكرم زعيتر. الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٣٥-١٩٣٩م بيروت (د.ت)
- ٩ - أمين سعيد. تاريخ الدولة السعودية. ج ٢. بيروت (د.ت).
- ١٠ - أمين الريحاني. تاريخ نجد الحديث وملحقاتها. بيروت ١٩٢٨م.
- ١١ - أمين الريحاني. ملوك العرب. طبعة ٨. بيروت ١٩٨٧م.
- ١٢ - بنو ميشان. عبد العزيز آل سعود. سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة عبد الفتاح ياسين. بيروت (د.ت).
- ١٣ - بيدار روفائيل. صقر الصحراء. بيروت ١٩٧٢م.

١٤ - جورج انطونيوس. يقطعة العرب - ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت ١٩٦٢م.

١٥ - حافظ وهبة. جزيرة العرب في القرن العشرين ط ٣ القاهرة ١٩٥٦م.

١٦ - حافظ وهبة. خمسون عاماً في جزيرة العرب، ط ١ القاهرة ١٩٦٠م.

١٧ - حامد غنيم أبو سعيد. الحج في عهد الملك عبد العزيز. الأماكن المقدسة والرجل الأمين (ندوة العلاقات المصرية السعودية في النصف الأول من القرن العشرين ١٩٨٧ - جامعة الزقاريق ورابطة الجامعات الإسلامية ١٤١٠هـ. م ٣

١٨ - خير الدين الزركلي. شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز. ٤ أجزاء ط ٢. بيروت ١٩٧٧م.

١٩ - خير الدين الزركلي. الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ط ٢. بيروت ١٩٧٧م.

٢٠ - زهدي الفاتح. الفيصلية. منهاج حضارة ومدرسه بناء - (د.م) سنة ١٩٧٣م

٢١ - سيد محمد إبراهيم. تاريخ المملكة العربية السعودية. الرياض ١٩٧٧م

٢٢ - سيد ياسين وعلي الدين هلال. الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ١٨٨٢ - ١٩٤٨م - القاهرة ١٩٧٥م.

٢٣ - سلطان السالم. الفيصل ملكاً في فكر أمه. القاهرة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م

٢٤- شكري القباني. المملكة العربية السعودية. دراسة ببلوغرافيه. الرياض ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٢٥- صلاح الدين المختار. تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها. ج ٢ بيروت ١٩٥٧م.

٢٦- عباس محمود العقاد. مع عاهل الجزيرة العربية. بيروت (د.ت).

٢٧- عادل حسن غنيم. الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩١٧-١٩٣٦م - القاهرة ١٩٧٤م.

٢٨- عائشة علي المسند- المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين - ١٣٥٧ - ١٣٦٨هـ / ١٩٣٩ ١٩٤٨ - الرياض ١٩٩١م.

٢٩- عبد الله سعود القبايع - المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية - جدة ١٩٨٠م.

٣٠- عبد الله سعود القبايع - السياسة الخارجية السعودية، الرياض ١٩٨٦م

٣١- عبد الله العلي الزامل، أصدق البنود في تاريخ عبد العزيز آل سعود. بيروت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٣٢- عبد الله الأشعل. المملكة العربية السعودية وقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي - جدة ١٩٨٩م.

٣٣- عبد الله بن محمد الشهيل. تأسيس الدولة السعودية المعاصرة ١٣٣٣ - ١٣٥١هـ/ ١٩١٥-١٩٣٢م. الرياض ١٤٠٧هـ.

٣٤- عبد العزيز الأحيدب. ظاهرة الأمن في عهد الملك عبدالعزيز. الرياض ١٣٩٧هـ.

٣٥- عبد العزيز الأحيدب. من حياة الملك عبد العزيز. ط ٣ (ق.م). ١٤٠٤هـ.

٣٦- عبد العزيز شرف ومحمد إبراهيم شعبان. عبد العزيز آل سعود وعبقريته الشخصية الإسلامية. القاهرة ١٩٨٣م

٣٧- عبد الفتاح أبو عليّة. دراسة في مصادر تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر. مصادر تاريخ البلاد السعودية ط ١ - الرياض ١٣٩٩هـ.

٣٨- عبد المنعم الغلامي. الملك الراشد جلالة المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود. ط ٢ الرياض ١٩٨٠م.

٣٩- عمر حليق. حديث في السياسة السعودية. جدة ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

٤٠- عمر عبدالعزيز عمر. تاريخ العرب الحديث والمعاصر. بيروت ١٩٧٥م.

٤١- عيد مسعود الجهني. الملك البطل. الرياض (د.ت).

٤٢- فاروق عثمان أباطه. دراسة تاريخيه لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين. القاهرة ١٩٨٧م.

٤٣- فؤاد حمزة - البلاد العربية السعودية (د.م). ١٣٥٥هـ.

٤٤- فؤاد حمزة - قلب الجزيرة العربية - الرياض ١٩٦٨م.

٤٥- فهد خالد السديري. المملكة العربية السعودية عند مفترق الطرق. بيروت ١٩٧٠م.

- ٤٦ - محمد أسد. الطريق إلى مكة. ترجمة عفيف بعلبكي. بيروت ١٩٥٦ م.
- ٤٧ - محمد السلاح. عبد العزيز والحج. حلب (د.ت). محمد السلاح. وثبة الديار الحجازية في عهد عاهل الجزيرة (د.م.) (د.ت)
- ٤٨ - محمد جلال كشك. السعوديون والحل الإسلامي. القاهرة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
- ٤٩ - محمد المانع. توحيد المملكة العربية السعودية. ترجمة عبد الله صالح العثيمين - الدمام (د.ت).
- ٥٠ - محمد رشيد رضا. الوهابيون والحجاز. القاهرة ١٣٤٤ هـ.
- ٥١ - محمد عبد الله ماضي. النهضة الحديثة في جزيرة العرب. ط ٢ القاهرة ١٩٥٢ م.
- ٥٢ - محمد عنان. السعوديون وهموم العرب خلال نصف قرن ١٩٢٣ - ١٩٨٧ م بيروت ١٩٧٨ م.
- ٥٣ - منير العجلاني. تاريخ البلاد العربية السعودية. بيروت (د.ت).
- ٥٤ - محي الدين القاسبي. (١ جمع وأعداد). المصحف والسيوف. مجموعة خطابات وكلمات وأحاديث ومذكرات المغفور له الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود. الرياض (د.ت).
- ٥٥ - محي الدين رضا. صور ومشاهدات من الحجاز. القاهرة ١٣٧٢ هـ / ١٩٥٣ م.

محي الدين رضا.، رحلتي إلى الحجاز عام ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٥م. القاهرة (د.ت).

٥٦ - محي الدين رضا. مؤتمر العالم الإسلامي الأول ٢٦-١١-١٣٤٤هـ. مكة المكرمة. الإسكندرية ١٣٤٥هـ.

المقالات العربية:

- ١ - أحمد أمين عامر. الملك عبد العزيز وصنع القرار في السياسة الخارجية - التنظيم الدبلوماسي ١٩٠١-١٩٥٣م في بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز - الرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٩-٢٣ ربيع أول ١٤٠٦هـ.
- ٢ - أحمد حامد. الملك عبد العزيز ورحلة الكفاح من أجل العروبة والإسلام. في: الدارة- عدد ١ شوال ١٤٠٣هـ / يوليو ١٩٨٣م ص ٨-٢٨.
- ٣ - أحمد عبد الغفور عطار. أثر الدولة السعودية في المحيط العربي والإسلامي. في: المنهل. عدد ١٢٠١١ ذوالقعدة ١٣٦٩هـ/ أكتوبر ١٩٥٠م ص ٣٤٨-٣٥٢.
- ٤ - أحمد طربين. الملك عبد العزيز والوحدة العربية. بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبدالعزيز.
- ٥ - أحمد طربين - عبد العزيز آل سعود منشئ دولة وباعث نهضة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. عدد ٧ رجب ١٣٩٦هـ/ يوليو ١٩٧٦م.
- ٦ - أحمد رضا حوحو. جلالة الملك عبد العزيز آل سعود كما يراه الكاتب المسلم الكبير ناصر الدين رينيه - في: المنهل، عدد ٤، ربيع الأول ١٣٥٥هـ/ أبريل ١٩٣٩م
- ٧ - أمين عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية تعيد مجد الإسلام. في: الإسلام (مصر) عدد ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ/ أغسطس ١٩٣٥م ص ٤٠ وما بعدها.

- ٨ - أنور معظم. عبد العزيز بن سعود مؤسس دولة إسلامية حديثة. في:
الدارة - عدد ٤ رجب ١٤٠٦هـ / مارس ١٩٨٦م ص ٢٧٠-٢٨٤.
- ٩ - تاج السر أحمد حران. الملك عبد العزيز والقضية الفلسطينية. في:
دراسات سعودية. عدد ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ص ١١-٤٨.
- ١٠ - تركي بن محمد بن سعود الكبير - علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢-١٩٥٢م في: بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.
- ١١ - جمال محمود محمد حجر. إنهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الأجنبية في الحجاز ١٩٢٦-١٩٢٧م- في: الدارة - عدد ١ - شوال ١٤٠٤هـ / يونيو ١٩٨٤م. ص ٢٢-٣٥.
- ١٢ - جاد محمد طه. الملك عبد العزيز والقضية الفلسطينية. بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.
- ١٣ - حسين مؤنس. « العبقريان - عبد الرحمن الناصر والملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. في: بيادر. عدد ٣، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- ١٣ - حسن أبوطالب. أسس صنع السياسة الخارجية السعودية. في: السياسة الدولية عدد ٩٠، أكتوبر ١٩٨٧م ص ٣٦-٥٣.
- ١٤ - خالد السعدون. سر رحلة السيد طالب النقيب إلى نجد في محرم ١٣٣٣ / تشرين ثاني - كانون أول ١٩٢٤م في: مجلة الخليج العربي، مجلد ١٩، عدد ١ ١٩٨٧م.

- ١٥ - خالد السعدون. خطبة تاريخية لجلالة الملك عبد العزيز آل سعود. في الإسلام (مصر)، عدد ٥ محرم ١٣٠٤هـ / مايو ١٩٣٥م
- ١٦ - رابع لطفي جمعة. رحله إلى الحجاز في عهد الملك عبد العزيز في: المجلة العربية عدد ٧١، ذو الحجة ١٤٠٧هـ / أكتوبر ١٩٨٣م، ص ٢١-٢٣
- ١٧ - سامي الحكيم. « حقائق عن سياسة المملكة العربية السعودية - في: الدارة - عدد ١٢ - رجب ١٣٩٦هـ يوليو ١٩٧٦م ص ١٦٤-١٧٥.
- ١٨ - سعود بن عبد العزيز الدليل. السياسة الخارجية للملك عبد العزيز، في: بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.
- ١٩ - سليمان موسى. مراسلات بين الملك عبد العزيز والملك عبد الله بن الحسين. في: بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.
- ٢٠ - سيد رضوان علي. ظفر علي خان والملك عبد العزيز. في: بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.
- ٢١ - د. شامبونوا وس. جي سولييه. السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. مراجعة عبد الله الأشعل في: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد ١٥ - رجب ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م - ص ١١٩ - ١٢٧.
- ٢٢ - عبد الله حسن الأشعل. الأصول التاريخية للموقف السعودي من الصراع العربي - الإسرائيلي. في: الدارة - عدد ١ - شوال ١٤٠٦هـ / يونيو ١٩٨٦م ص ١٣٠-١٥١

٢٣- عبد الله خياط- نشاط الحركة الدينية في الحجاز على عهد الإمام عبد العزيز في:

المنهل، عدد ٦ - جمادى الآخرة ١٣٧٣هـ/ فبراير ١٩٥٤م ص ٣٩٠-٣٩٦

٢٤- عبد الحميد الخطيب. خادم العروبة والإسلام. في:

المنهل عدد ٣ - ربيع الأول سنة ١٣٧٣هـ/ نوفمبر ١٩٥٣م. ص ١٤٦-١٤٨

٢٥- عبد الرحمن سليمان الرويشد. الجهاد الفكري للملك عبد العزيز. في: بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.

٢٦- عبد الرحمن سليمان الرويشد. تجربة عبد العزيز الفكرية. قصة اجتيازه التحدي والحل الأمثل. في:

الحرس الوطني عدد ١٠ - شوال ١٤٠٢هـ/ يوليو ١٩٨٢م ص ١٠-١٣.

٢٧- عثمان الصالح. الملك عبد العزيز ورأيه في فلسطين. في:

المنهل - عدد ١٢ ذوالحجة ١٣٨٩هـ/ فبراير ١٩٧٠م ص ١٥٨٦-١٥٨٨.

٢٨- عبد العزيز أحمد الرفاعي. عناية الملك عبد العزيز بنشر الكتب. الدارة، عدد ٤ رجب ١٤٠٦هـ/ مارس ١٩٨١م ص ٦٠-٨١.

٢٩- عبد القدوس الأنصاري. شخصية الملك ابن سعود - استعراض وتحليل. في: المنهل - عدد ١ ذوالحجة ١٣٥٥هـ/ فبراير ١٩٣٧م ص ٥-٨.

٣٠- عصام ضياء الدين الرئيس. المملكة العربية السعودية والجامعة العربية. في: الدارة، عدد ٤، رجب ١٤٠٠هـ/ يونيو ١٩٨٠م، ص ١٩٩-٢١٢.

٣١- فهد بن محمد النعجان. السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك عبد العزيز. في:

الحرس الوطني. عدد ١٢٢ - ربيع الآخر ١٤١٣هـ / أكتوبر ١٩٩٢م

٣٢- لؤلؤة صالح العلي - الملك عبدالعزيز وإنجازاته تاريخية قدمها للحجاج أهمها الأمن. في

المجلة العربية، عدد ٣١- ذو الحجة ١٤٠٨هـ / أغسطس ١٩٨٨م

٣٣- محمد حسين زيدان - عبد العزيز في مسيرة التاريخ، في:

الدارة عدد ٣ - ربيع الآخرة ١٤٠٦هـ ديسمبر ١٩٨٥م

٣٤- محمد حسين زيدان - الملك عبد العزيز والمؤتمر. في: الدارة عدد ٤، رجب ١٤٠٦هـ / مارس ١٩٨٦م ص ٣٥-٣٧.

٣٥- محمد نصر مهنّا. جهود الملك عبد العزيز في التنمية السياسية. في:

بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.

٣٦- ممدوح عارف الروسان. العلاقات السعودية - العراقية ١٩٣٠-١٩٤١م في:

بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.

٣٧- من أقوال جلالة الملك عبد العزيز. في:

الحرس الوطني عدد ٢٣ - المحرم ١٣٤٥هـ / أكتوبر ١٩٨٤م

- ٣٨- نص الخطاب التاريخي لجلالة المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في وفود الحجيج منذ خمسين عامًا من أجل توحيد الأمة الإسلامية في: الحرس الوطني عدد ٢٢ ذوالحجة سنة ١٤٠٤هـ / سبتمبر ١٩٨٤م ص ٨-١٠.
- ٣٩- من أقوال البطل الملك عبد العزيز. في: الفیصل - عدد ١٢٨ - صفر ١٤٠٨هـ / أكتوبر ١٩٨٧م
- ٤٠- نظام عزت العباسي - علاقة الملك عبد العزيز بن سعود بألمانيا - بحوث المؤتمر العالمي لتاريخ الملك عبد العزيز.

Primary Sources:

Foreign Documents. (published)

- 1- Records of Saudi Arabia, Primary Documents 1902-1960.
- 2- Admirally , Geographical section., A Handbook of Arabia, London, H.M. , Stationary Office, 1920.
- 3- Foreign Office: Arbitration Concernig Buraimi and the common Frontier Between Abu Dhabi and Saudi Arabia : Memorial Submitted by the Government of the United Kingdom of Great Britain & Northern Ireland , London , H. M. Stationery Office, 1955.
- 4 - Foreign Office. British Documents on the origins of the War 1898-1914, ed.- George P. Gooch and Harold Temperly , 11vols, London, H.of Stationry Office. 1926 - 1938
- 5- Foreign Office. Confidential print , Robin Bodwall . the Affairs of Arabia, 1905 - 1906, London, 1971.
- 6- Ibrahim al Rashed.- Documents on the History of Saudi Arabia , Salisbury , N.C. , 1970.
- 7 - Ibrahim al Rashied . (ed.) Saudi Arabia Enters the Modern World: Secret U.S.Documents on the Emergence of the Kingdom of Saudi Arabian as a World Power , 1936 - 1949, part 1. (vol. IV of Documents on the History of Saudi Arabia ,(Salisbury , N.C. Documentary publications 1980.
- 8- Hurewrtz . Diplomay in the Near & Middle East , A Documentary Record, 1914-1956. N.y. 1956.

Secondary Sources:

- 1- J. Ahmad . Hundered Great Muslims , Karachi, 1984.
- M. Al Mana.- Arabia unified, A . Portrait of Ibn Saud, London, 1980.
- 2- G. Antonius- Arab Awakening, N.y. 1938.
- 3- H. Armstrong, Lord of Arabia , Ibn Saud: An Intimate Study of a King. London. 1934.
- 4 - T. Bertam . Arabia Felix - N.y. 1932.
- 5- R. Bidwell . Arabian Personalites of the Early Twentieth Century, London 1986.
- 6 - R. Bullard. Britain and the Middle East , London 1964.
- 7 - G. Clayton. An Arabian Diary , Sir Gelbert Clayton -(ed) Robert O. Collins - Berkeley , 1969.
- 8 - Adeed Dawisha (ed) . Islam in Foreign Policy , London, 1983.
- 9 - A. Dessouki. Islamic Resurgence in the Arab World.
- 10 - John L. Esposito, (ed) . Islam and Development . Religion and Socio - Political Change , Systeem N. y. 1980.
- 11- W. Eddy. F.D.R. Meets Ibn Saud , N.y. 1954.
- J. Goldberg . The Foreign Policy of S. Arabia . The Formative years 1902 - 1918. :London 1936.
- 12- P.H. Graves. The Life of Sir Percy Cox - London 1941.
- 13- P.H. Graves . Memoirs of King Abdullah of Transjordan . London 1950.

- 14- C.M. Helms. The Cohesion of Saudi Arabia. London. 1981.
- 15- D. Holden and R. Johns. The House of Saud, N.y. 1981.
- 16- D. Hopwood (ed) . The Arabian Peninsula , London, 1972.
- 17- D. Howarth . The Desert King , Ibn Saud It His Arabia . London. 1964.
- 18- S.M.Iqbal. Emergence of Saudi Arabia, a Political Study of King Abdul Aziz Ibn Saud 1901-1953, Karachi 1977.
- 19- , The Arab Glory . The Arab Grief , Delhi, 1977.
- 20 Realms of Peace , Delhi 1979.
- 21- R.I. Jarman . The Jeddah Diaries 1919-1940 , Vol 4. (n.p.) 1990.
- 22- M. Kaddun. Arab Contemporaries . The Role of Personalities in Politics, London, 1967.
- 23- G. Kheirallah . Arabia Reborn, New Mexico , 1952.
- 24- Karany and A.H. Dessouki (eds.) . The Foreign Policies of the Arab States.
- 25- W. Kedourie . England and the Middle East , 1914-1921, The Destruction of the Oltoman Empire . London 1956.
- 26- Islam in the Modern World and other studies , London 1980.
- 27- J.B. Kelly. Eastern Arabia Frontiers , London. 1964.
- 28- King AbdulAziz University . Saudi Arabian and its Place in the World - Jedda 1979.
- 29- A.S . Klieman . Foundation of British Policy in the Arab World the Cairo Conference of 1921. London 1970.

- 30- R. Lacey . The Kingdom . London. 1981.
- 31- B. Lees. A Handbook of Al - Saud Ruling Family of Saudi Arabia , London. 1980.
- 32- D. Long. Kingdom of Saudi Arabia. 1980.
- 33- D. Long and B. Reich (eds.) The Government and Politics of the Middle East and North Africa, Colorado 1980.
- 34- St. J. Philby . Arabian Jubilee. London 1952.
- 35- --. Saudi Arabia . London 1955.
- 36- A Pilgrim in Arabia. 1943.
- 37- Forty Years in the Wilderness. London 1957.
- 38- Arabian Days - London 1948.
- 39- William Powell , Saudi Arabia and its Ruling Family . N.J. 1982.
- 40- Ibrahim al Rashid (ed) The Unification of Central Arabia under Ibn Saud 1909-1925, -1926.
- 41- ----.(ed.) The Consolidation of Power in Central Arabia under ibn Saud 1925-1928. 1967.
- 42- (ed.) Establishment of the Kingdom of Saudi Arabia under ilbn Saud 1928-1935. 1976.
- 43- R.W.Stocky (ed) . The Arabian Peninsula . Zone of Ferment Stanford, California, 1980
- 44- G. Troeller. The Birth of Saudi Arabia . Bretain and the Rise of the House of Saud , London. 1976.
- 45- K. Twitchel. Saudi Arabia . Princeton. 1967.

Article - (English)

- 1- Bakor O. Al- Amri "Towards understanding Saudi Foreign Policy, in , King Abdel Aziz University. Saudi Arabia and its place in the world , Jeddah , 1979.
- 2- Stephen Humphreys , Islam and poletiecal Values in Saudi Arabia, Egypt and Syria. in, Middle East Journal , 33, 1979, 2.
- 3 - Elie Kedourie . Egypt and the Caliphate 1915-1946. in: Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland , parts 3+4 August 1963, pp. 208-248.
- 4 - Kedourie.The Surrender of Medina. in: Middle Eastern Studies, 13, (1977) pp. 124-143.
- 5- C.C.Lewis. Ibn Saud and the Future of Arabia . in: International Affairs, 12, (1933)pp. 518-534.
- 6- F.M.Luqman, King Abdul Aziz Al - Saud- the Architect of Modern Saudi Arabia, in, Islamic Times , Vols.1.,No.2, Oct. Dec. 1990.
- 7 - I am a. Salafi Announced King Abdul Aziz ,in -the Straight Path ., Vol. 9, No. NII, N12, Nov. Dec. 1988.
- 8 - J.J.Malone, "Saudi Arabia ". in Muslim World, 56, 1966, pp. 290-295.
- 9- A . Musil. Religion and Politics in Arabia , in, Foreign Affairs, 1928.
- 10- William Ochsenwald. Saudi Arabia and the Islamic Revival. in, International Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 13, No, 3, Aug. 1981., pp 271-286.

- 11 Yehoshua Parath. Nuri al Saud`s Arab unity programme. in: Middle Eastern Studies Vol. 20, No 4, Oct. 1984-pp. 76-99
- 12- James . P. Piscatori .Islamic values and National interest . the Foreign Policy of Saudi Arabia. in: Adeed Dawisha- (ed.). Islam in the Foreign Policy. London, 1983.
- 13- James. P. Piscatori. The Role of Islam in Saudi Arabia`s . Political Development , in, John L. Esposito (ed.) . Islam and Development . Religion and Socio - politics change , Syracuse, N.y. 1980.
- 14- Forouk A. Sankari , Islam and poletics in Saudi Arabia, in: Ali E. Hilal Dessouki (ed.) Islamic Resurquence in the Arab World, N.y.1982. , pp. 178-195.
- 15- A.M. Sindi, King Faisal and Pan - Islamism . in : W.A. Beling (ed.) King Faisal and the Modernisation of Saudi Arabia. London. 1980.
- 16- V. Striko . The Relations Between Italy and Saudi Arabia up to the Second World War . in : The inteernational Conference of the History of Kind Abdel Aziz
- 17- P. Sullivan . Saudi Arabia in International Affairs- Review of Politics , 1970 pp. 436-460.
- 18- E. Rentz-" Saudi Arabia . The Islamic Island "Journal of international Affairs, 19, 1965, pp. 35-55.
- 19- E. Troeller- "Ibn Saud and Sharif Husain ", in , Historical Journal , 14, 1971.
- 20- D.C. Watt- "The Foreign Policy of Ibn Saud" 1936- 1939. in,; Journal of the Royal Central Asian Society . vol. 50, part 2, 1963, pp. 152-160.